

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
سلسلة قضايا الإصلاح

نزاهة الانتخابات
واستقلال القضاء

تحرير: سيد ضيف الله
تقديم: المستشار يحيى الرفاعي

الكتاب: نزاهة الانتخابات واستقلال القضاء

تحرير: سيد ضيف الله

تقديم: المستشار يحيى الرفاعي

سلسلة: قضايا الإصلاح

الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

٩ ش رستم، جاردن سيتي، القاهرة

ت: ٧٩٥١١١٢ (٢٠٢+) فاكس: ٧٩٢١٩١٣ (٢٠٢+)

العنوان البريدي: ص.ب: ١١٧ مجلس الشعب، القاهرة

البريد الإلكتروني: info@cihrs.org

الموقع الإلكتروني: www.cihrs.org

الصف الإلكتروني: هشام السيد

الإخراج الفني: أمين حسين

رقم الإيداع:

التقييم الدولي:

ننشر هذا الكتاب بمساعدة من المفوضية الأوروبية والآراء الواردة فيه لا تعبر بالضرورة عن الرأي الرسمي للمفوضية أو رأي مركز القاهرة



الفهرس

- ٥ • تقديم: بقلم المستشار يحيى الرفاعي
- ٧ • عفوا ... سيدي القاضي ليس شاهد زور سيد ضيف الله
- حلقة نقاشية:
- ١٣ • نزاهة الانتخابات واستقلال القضاء
- وثائق:
- ٤٧ • قانون السلطة القضائية المعمول به رقم (٤٦ لسنة ٧٢)
- ٤٩ • مشروع قضاة مصر لتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية ومذكرته الإيضاحية
- ١٢١ • مشروع وزارة العدل لتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية
- ١٥٥ • مبادئ استقلال القضاء التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٨٥
- ١٧١ • تقرير لجنة تفعيل قرارات الجمعية العامة لقضاة مصر المعقودة بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٣
- ١٧٧ • تقرير نادي القضاة المصري حول استفتاء تعديل الدستور يوم ٢٥-٥-٢٠٠٥.
- ١٧٩ • مذكرات لقضاة رفضوا مكافأة مراقبة الاستفتاء باعتبارها رشوة!
- ٢١٣



مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي، ويلتزم المركز في ذلك بكافة المواثيق والعهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. ويسعى المركز لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية، بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة التعليمية.

كما يتبنى المركز لهذا الغرض برامج علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين في مجال حقوق الإنسان . ولا ينخرط المركز في أنشطة سياسية ولا ينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

المستشار الأكاديمي
محمد السيد سعيد

منسق البرامج
معتز الفجيري

مدير المركز
بهي الدين حسن

تقديم

بتاريخ ١٣ / ٦ / ٢٠٠٥ عقد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ندوة تحدث فيها صفوة من العلماء ورجال القضاء حول موضوع "استقلال القضاء ونزاهة الانتخابات"، ونظرا لأهمية هذا الموضوع فقد حرص المركز على توثيق مادة الندوة بين دفتي هذا الكتاب، بل وتفضل فناط بي كتابة هذا التقديم.

ومن ثم لا يسعني إلا أن أبدأ بتسجيل شكري العميق للقائمين على المركز لكريم اهتمامهم بهذه القضية الحيوية، إذ عرضوا في هذا الكتاب نصوص قانون السلطة القضائية القائم ومذكرته الإيضاحية، والمشروع الذي وضعه قضاة مصر منذ ١٥ عاما لتعديل بعض أحكام ذلك القانون، والمشروع الذي انتهت إليه وزارة العدل، ولم يزل حبيس الأدراج، وكل ذلك مقرون بمبادئ استقلال القضاء التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٥، وتقرير لجنة تفعيل قرارات الجمعية العامة لقضاة مصر المعقودة بتاريخ ٣ / ٥ / ٢٠٠٥ وإعلان للمبادئ التي قامت عليها توصيات مؤتمر العدالة الأول، وتقرير نادي

القضاة حول استفتاء تعديل الدستور الذي جرى في ٢٥ / ٥ / ٢٠٠٥ للاستئناس بهذين التقريرين وتلك المبادئ عند دراسة ذلك المشروع، تمهيدا لمناقشته وإقراره بالصياغة التي وضعها القضاة، خاصة بعد أن وعد الرئيس بإصداره بمناسبة ترشيحه لمدة رئاسة خامسة، كما وعد يومئذ بإنهاء حالة الطوارئ الممتدة طوال ولايته، وبإلغاء سائر القوانين الاستثنائية، وكذا إلغاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية والمدعي العام الاشتراكي ومحاكم القيم - ولعله يفى بهذا الوعد قبل انتهاء مدته الخامسة - ، مع تعديل قانون الإجراءات الجنائية، بما يكفل حرية المواطنين وحقوق الإنسان ويقيّد حالات الحبس الاحتياطي ومداه ويفصل سلطة التحقيق عن سلطة الاتهام، دون أن يرفع سن التقاعد لرجال القضاء، وذلك كله حرصاً على أن تقوم في البلاد سلطة قضائية مستقلة حقاً وصدقاً، وبما يليق بمصر وشعبها وتاريخها..

فهذه هي مطالب القضاة منذ سنين ولا مجيب.

والله المستعان.

يحيى الرفاعي

عفوًا.. سيدي القاضي ليس شاهد زور

منذ فترة ليست طويلة كان من الصعب أن تجد أحد المواطنين البسطاء خاصة في ريف مصر يذكر كلمة "القاضي" حين تأتي على لسانه إلا وهو يسبقها بكلمة "سيدي"؛ "فسيدي القاضي" كلمتان متلازمتان عند مخاطبة القضاة ليس عند عامة الناس فحسب، وإنما عند كل من يعرف قدر القاضي بوصفه الملجأ من الظلم والمأوي من القمع والملاذ من الاستبداد.

هذا اللفظ "سيدي القاضي" لم يفرضه على الناس سوط الجلادين، ولا الكراسي الكهربائية أمام السادة المُعذِّبين، وإنما كان هو قدر القاضي في وجدان الناس التواقين إلى العدل من قبل أن تتراكم صفحات الدساتير والقوانين والإعلانات الدولية كي ترسخ قدره وتصون استقلاله عن كل نفس أمارة بتقنين الاستبداد وتشريع التزوير.

"استقلال القضاء" آخر آمال الحالمين بالحرية في مصر، فلا حرية في بلد لا تصون استقلال قضائها، ولا تحمي قضاتها، فالحرية، كما أخبرنا مونتسكيو، تنعدم إن لم تكن سلطة القضاء منفصلة عن سلطة التشريع، أما إذا كانت السلطة القضائية متحدة

مع السلطة التنفيذية فإن القاضي يكون طاغياً".

إن استقلال السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، وحظر إنشاء المحاكم الاستثنائية، وعدم قابلية القاضي للعزل من أجدديات القانون الدولي الذي يلزم الدول بكفالة استقلال السلطة القضائية، حسب الإعلان العالمي لاستقلال القضاء الصادر عن مؤتمر مونتريال المنعقد في عام ١٩٨٣، وحسب مبادئ استقلال السلطة القضائية التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٨٥، والتي ينص المبدأ الأول منها على وجوب أن "تكفل الدولة استقلال السلطة القضائية وينص عليه دستور البلد أو قوانينه. ومن واجب جميع المؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات احترام ومراعاة استقلال السلطة القضائية". ليس هذا فحسب، بل أوجبت هذه المبادئ على "كل دولة عضو أن توفر الموارد الكافية لتمكين السلطة القضائية من أداء مهامها بطريقة سليمة".

لم تميز هذه المبادئ الأساسية لاستقلال السلطة القضائية بين دولة وأخرى، فلا فارق في وجوب احترام استقلال القضاء بين دولة ديمقراطية وأخرى ناقصة الديمقراطية أو عديمة الديمقراطية، وهو ما يجعل من الصعب أن تجد اختلافاً بين هذه الأصناف من الدول فيما ضمنته في دساتيرها من تبجيل القضاء وحرص على استقلاله؛ فالدول ذات النظم غير الديمقراطية كانت أكثر حرصاً، في الغالب، على أن تضمن دساتيرها وقوانينها عبارات تفوح منها على بُعد أمتار رائحة استقلال السلطة القضائية، لكنها حرص في نفس الوقت أن تحاصر رائحة استقلال القضاء وتحصرها في الدساتير والقوانين خوفاً من أن تتسرب تلك الرائحة (رائحة استقلال القضاء) إلى الشارع أو إلى عقول البسطاء فتزِيل باعتبارها

من أقوى مزيلات العفن، العقول التي تسكن غرف الحكم المغلقة منذ نصف قرن من الزمان.

لكن البعض وفي مقدمتهم قضاة مصر الشرفاء تمنى أن تكون مبادرة الرئيس مبارك بتعديل المادة ٧٦ من الدستور خروجاً على مسار تاريخ نظم الحكم في مصر، حيث ميلاد فرصة حقيقية لأول مرة في تاريخ مصر الفرعونية والمسيحية والإسلامية والحديثة لأن يختار المصريون رئيسهم اختياراً حراً مباشراً، وتكون شرعية حكمه مستمدة من أصوات الناخبين ومهمته صون الدستور وسيادة القانون، هذا الحلم جعل القضاة في موقف المسئول عن حماية هذا الحلم وصون هذه الخطوة من أن تتحول إلى كابوس، فكانت مطالبهم المشروعة بكفالة استقلالهم وإشرافهم الكامل على الانتخابات وصون إرادتهم من تغول السلطة التنفيذية عليها.

لكن هذه المطالب المشروعة لم يتم التعامل معها بشكل يدل على أن المبادرة يمكنها أن تحقق الخروج الحقيقي على مسار تاريخ نظم الحكم في مصر، بل إن الطبع غلب التطبع، وفرغت المبادرة من مغزاها الحقيقي، وقيدت بقيود من حديد تمنع احتمال وجود نوايا طيبة في الخروج عن مسار نظم الحكم في مصر الحديثة فضلاً عن الفرعونية! حتى كانت "بروفة" الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦، تلك البروفة التي كشفت عن أشياء كثيرة تحطمت عليها أحلام الحالمين بتحول ديمقراطي حقيقي في مصر يقوده الحزب الحاكم منذ أمد بعيد، فقد ظهر جلياً للسادة قضاة مصر الشرفاء أن المطلوب منهم فقط السماح للسلطة التنفيذية باستغلال مكانتهم في وجدان المصريين، فضلاً عن الترويج الخارجي لدورهم المزعوم في مراقبة الاستفتاء والانتخابات القادمة، وسوف يقبضون ثمن ذلك، وإلا عليهم أن يدخلوا في معركة غير متكافئة في ظل قانون سلطة

قضائية يسلب القضاة أي سلطة، ويقدمها على طبق من فضة للسيد وزير العدل، وعلى طبق من ذهب للسيد وزير الداخلية !

إذن، ماذا يفعل القضاة الحالمون باستقلالهم في ظل أنظمة هي الملزمة دولياً ودستورياً بكفالة استقلال القضاء، وهي في نفس الوقت الساعية لإفساد الشرفاء من القضاة؟

هذا هو السؤال الذي أتمنى أن يجد القارئ له إجابة بين سطور هذا الكتاب، قبل أن تسلب الدهشة عقله .

فهذا الكتاب يضم فعاليات حلقة نقاشية عُقدت في الثالث عشر من يونيو ٢٠٠٥ في اطار صالون ابن رشد بعنوان "العلاقة الوثيقة بين إشراف القضاة على الانتخابات واستقلالهم..هل يمكن تجنب مذبحة القضاة أو مذبحة الانتخابات؟! " والتي نظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان تضامناً مع مطالب قضاة مصر بكفالة استقلال القضاء وحصانته في مواجهة تغول السلطة التنفيذية، وقد ساهم في الإجابة على هذا السؤال كل من د، محمد سليم العوا، المحامي، ورئيس جمعية مصر للثقافة والحوار، ود. محمد ميرغني خيرى أستاذ القانون العام بكلية الحقوق - جامعة عين شمس. والأستاذ نبيل عبد الفتاح رئيس وحدة العلاقات الاجتماعية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. والمستشار يحيى الرفاعي الرئيس الشرفي لنادي القضاة، والمستشارين أحمد مكي ومحمود الخضيري، ومحمود مكي، وهشام البسطاويسي نواب رئيس محكمة النقض، وقد أدار الحوار بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة.

هذه الحلقة النقاشية زاخرة بما لم يقرأه القارئ العزيز من قبل عن واحد من هموم مصر الأساسية، ألا وهو أن الحاكم المصري

منذ نصف قرن تقريباً اعتاد أن يقول للدستور والقانون "طظ" كلما تعارض مع مصالحه الضيقة، أو مس سلطاته المتضخمة، وفي نفس الوقت يكون حريصاً أشد الحرص بأن يتزين بشهادة القضاة على نزاهة الاستفتاءات والانتخابات التي أوصلته إلى الحكم وترجع عليه، فإذا ما أراد بعض القضاة الشرفاء التعبير عن تحفظاتهم وأبراء ذمهم كانت المعركة غير متكافئة، فهل يتحول القضاة إلى "شهود زور"؟!

إن من كلفهم الدستور بإعلان شرعية النظام الحاكم على الناس وهم القضاة المراقبون للانتخابات هم الذين يعلنون بعد تجربتهم أننا تحولنا إلى دولة تحتقر الدستور والقانون!

فبمن يحتمي القضاة، وعلى من يعولون، إذا كان الناس عليهم يعولون وبهم يحتمون!

هذا، وحتى لا يكون الكلام بلا دليل فقد ألحقنا بهذا الكتاب إضافة إلى هذه الحلقة النقاشية عدداً من الوثائق التي ندعو القاريء الكريم لتأملها، فسوف يجد فيها الدليل على كلامنا:

- قانون السلطة القضائية المعمول به. (القانون رقم ٤٦ لسنة ٧٢)
- مشروع قضاة مصر لتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية ومذكرته الإيضاحية،
- مشروع وزارة العدل لتعديل بعض أحكام لقانون السلطة القضائية والذي أعدته في مايو ٢٠٠٥ ولكن مجلس الشعب أنهى دورته البرلمانية دون مناقشته!
- مبادئ استقلال القضاء الأساسية التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بقراري رقم ٤٠/٣٢ المؤرخ في ٢٩ نوفمبر ١٩٨٥، ورقم ٤٠/١٤٦ المؤرخ في ١٣ ديسمبر ١٩٨٥.

- تقرير نادي القضاة المصري حول استفتاء تعديل الدستور يوم ٢٥ مايو ٢٠٠٥.

- تقرير لجنة تفعيل قرارات الجمعية العامة لقضاة مصر المعقودة بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٣ وإعلان للمباديء التي تأسست عليها توصيات مؤتمر العدالة الأول.

- خطابات لقضاة يرفضون مكافأة مراقبة الاستفتاء باعتبارها رشوة!

وهنا، أطرح السؤال مجدداً: ماذا يفعل القضاة الحالمون باستقلالهم في ظل أنظمة هي الملزمة دولياً ودستورياً بكفالة استقلال القضاء، وهي في نفس الوقت الساعية لإفساد الشرفاء من القضاة؟

وأضيف: في ظل معركة غير متكافئة ماذا ننتظر؟! النظام الحاكم لن يتخلى عن شهادة تزيينه، فهل يتخلى القضاة عن شهادة الناس المكتومة في الصدور ولسان حالهم يقول: "عفوا.. سيدي القاضي ليس شاهد زور"؟

وأخيراً، لا يسعني إلا أن اتقدم بأسمى آيات الشكر إلى المستشار يحيى الرفاعي الرمز والقدوة على تفضله بتقديم هذا الكتاب. كما لا يفوتني أن أشكر الصديق عبده إبراهيم على مساعدته لي في إعداد الحلقة النقاشية للنشر.

سيد ضيف الله

٢٠٠٥/٩/٤

نزاهة الانتخابات واستقلال القضاء (مداولات الحلقة النقاشية)

• بهي الدين حسن

مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

صالون ابن رشد أمسية ثقافية يعقدها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بشكل شبه دوري لمناقشة قضايا الساعة وثيقة الصلة بقضايا حقوق الإنسان في مصر والعالم العربي. وقضية اليوم هي قضية استقلال القضاء، وعلاقتها بنزاهة الانتخابات العامة تمتد لفترة طويلة، فعلى مدى ما يقرب من نصف قرن كان القضاة المصريون يكافحون دون كلل من أجل انتزاع استقلالهم، ولكن ما يحدث اليوم ربما يكون المرة الأولى التي تكون فيها العلاقة وثيقة على هذا النحو بين نزاهة تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية من ناحية، واستقلال القضاء من ناحية ثانية.

لكن للأسف الشديد أن تجاوب الحكومات على مدار نصف قرن مضى مع مطلب استقلال القضاء كان لا يخرج عن إما التسويق أو التجاهل أو إطلاق الوعود التي لا تجد من ينفذها على الإطلاق. فمنذ نحو أربعة عشر عاما وضع القضاة مشروع قانون كاملا

* هذه الحلقة النقاشية عقدت في مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في إطار صالون ابن رشد تحت عنوان "هل يمكن تجنب مذبحة القضاة أو مذبحة الانتخابات" بتاريخ

٢٠٠٥/٦/١٣

لتحقيق وضمان هذا الاستقلال إلا أن هذا المشروع بقانون لم يجد أي تجاوب من السلطات مثله في ذلك مثل مقررات و توصيات مؤتمر العدالة الأول، الذي كان تحت رعاية المستشار يحيى الرفاعي رائد حركة استقلال القضاء في مصر فهل يختلف اليوم عن أمس. في هذا العام وبانعقاد الجمعية العمومية لنادي القضاة في الثالث عشر من مايو ٢٠٠٥، انعقد رباط لا ينفصم بين قضية استقلال القضاء وقضية إشرافهم على الانتخابات.

لا شك أن نزاهة الانتخابات لا يمكن للضمير المصري تصور توفرها بدون إشراف كامل للقضاة على هذه الانتخابات. ومن هنا تأتي أهمية القرار الذي اتخذه ٥٥٠٠ قاضٍ حضروا تلك الجمعية العمومية التاريخية؛ حيث أعلنوا أنهم لن يشاركوا في الإشراف على الانتخابات العامة القادمة سواء الرئاسية أو البرلمانية ما لم يصدر قانون يضمن بالفعل استقلالهم، وأن يتضمن القانون المنظم للانتخابات الرئاسية والبرلمانية ما يضمن الإشراف الكامل للقضاة عليها بحيث لا يتحولون - كما قال العديد من القضاة - إلى شهود زور.

لكن للأسف الشديد رغم مرور شهر على انعقاد هذه الجمعية العمومية (١٣ مايو - ١٣ يونيو) فإن التطورات لا تنبئ كثيراً بالخير أو على الأقل لا تلوح في الأفق مؤشرات على التجاوب من الحكومة ما لم نسمع من السادة المستشارين الذين يشاركون في هذه الأمسية الثقافية خلاف ذلك.

انتهجت الحكومة منهج التسويف في التعامل مع المشروع الذي وضعه القضاة لاستقلالهم؛ فلم تحوله إلى البرلمان الذي يوشك أن ينهي جلساته خلال أيام ولديه جدول حافل بمشاريع القوانين العاجلة.

ومن دواعي الأسف أيضا، أن المادة (٧٦ المعدلة) من الدستور تنص على تشكيل لجنة مختلطة: أي لجنة لا تتكون فقط من القضاة، بل إن بعض القضاة أعضاء هذه اللجنة هم معينون من قبل السلطة التنفيذية، هذا بالإضافة إلى أن الشخصيات العامة في هذه اللجنة سيعينهم مجلسا الشعب والشورى اللذان -كما نعرف جميعا- يهيمن على مقدراتهما الحزب الحاكم.

ويبدو أن شهر مايو هذا العام حافل بالأحداث التي تدعو للأسف: ففي يوم الاستفتاء (٢٥ مايو)، شهد شارع عبد الخالق ثروت تحرشا جنسيا جماعيا شبه منظم ضد بعض ممن اضطرتهم ظروف عملهن للتواجد في هذا الشارع وقت المظاهرة الاحتجاجية على إجراء استفتاء على تعديل دستوري تم الالتفاف عليه. الأمر الذي يطلق نذيرين: الأول يتعلق بحجم أعمال البلطجة المتوقع الاستعانة بها في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة، والثاني يتعلق بفرص توفر نزاهة معقولة للانتخابات القادمة في ظل التقارير غير المشجعة و المتواليه سواء من قبل منظمات حقوقية أو وكالات أنباء عالمية، فضلا عن شهادة بعض القضاة الذين شاركوا بأنفسهم في مراقبة الاستفتاء.

ومن ناحية ثانية، فالمتابع لنشاط نادي القضاء من أجل تحقيق استقلال القضاء يعرف أنه شكّل لجنة عامة لمتابعة توصياته، التي اتخذها في جمعيته العمومية بتاريخ ١٣ مايو، وشكّل أيضا لجنة فرعية لتقصي حقيقة ما حدث يوم الاستفتاء بحيث يكون أمام الجمعية العمومية الطارئة، التي سيعقدها نادي القضاء في سبتمبر القادم.

في ظل هذه التطورات المتواليه يُطرح التساؤل الكبير حول:

أولاً: مستقبل قضية استقلال القضاء في مصر.
ثانياً: طبيعة دور القضاة في الانتخابات القادمة الرئاسية
والبرلمانية.

ولمحاولة الإجابة على هذا التساؤل الكبير يستضيف صالون
ابن رشد الأستاذ الدكتور محمد سليم العوا المحامي والمفكر
الإسلامي المعروف ورئيس جمعية مصر للثقافة والحوار، والأستاذ
الدكتور محمد ميرغني خيري أستاذ القانون العام بكلية الحقوق
جامعة عين شمس، والأستاذ نبيل عبد الفتاح رئيس وحدة الدراسات
الاجتماعية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،
ونستضيف للمشاركة بالتعقيب المستشار يحيى الرفاعي الرئيس
الأسبق لنادي القضاة والرئيس الشرفي له مدى الحياة ورائد
حركة استقلال القضاء في مصر، والمستشار أحمد مكي نائب رئيس
محكمة النقض، والمستشار محمود الخضيري نائب رئيس محكمة
النقض ورئيس نادي القضاة بالإسكندرية، والمستشار هشام
البسطاويسي نائب رئيس محكمة النقض، والمستشار محمود مكي
نائب رئيس محكمة النقض.

وتبدأ مداوات الأمسية بالدكتور محمد سليم العوا فليتفضل.

• د. محمد سليم العوا :

المحامي والمفكر الإسلامي ورئيس جمعية مصر للثقافة والحوار
أن يتحدث الإنسان عن استقلال القضاء وعلاقة هذا الأمر
بالانتخابات التي اقترب موعد إجرائها أولاً لرئيس الجمهوري،
ثانياً لمجلس الشعب الجديد، معناه أنه يتحدث في أهم أمر تهتم
به الأمة المصرية ويهتم به في العالم جميع المهتمين بشأن مصر
باعتبارها الدولة القدوة في هذه المنطقة العربية الإسلامية من

العالم، مهما كان قدرها في المسؤولين عن أمورها.

وهذا الاهتمام بالشأن القضائي والشأن الانتخابي ليس اهتماماً بأمرين متنافرين بطبيعتهما؛ فالقضاء ينبغي أن يستقل عن السياسة، والسياسة ينبغي أن لا تتدخل في شؤون القضاء، ولكن إشراف القضاء على الانتخابات هو أمر جامع بين الفكرة القضائية والفكرة السياسية، جامع بين ضرورة أن يكون المشرف على الانتخابات معبراً عن ضمير الأمة، وهو لا يملك أن يكون معبراً عن ضمير الأمة إلا إذا كان مستقلاً استقلالاً حقيقياً، وباستقلاله هذا في إشرافه على العملية الانتخابية التي تأتي بالبرلمان أو تأتي برئيس الدولة، باستقلاله هذا يتأكد استقلال البلاد؛ لأن البلاد التي قضاتها غير مستقلين هي بلاد غير مستقلة، لا يستقل وطن إلا إذا كان قضاته متمتعين باستقلال كامل وصحيح عن السلطات الثلاث الأخرى. لا تتعجبوا! فلست مخطئاً، فأنا أعني السلطات الثلاث الأخرى حقاً، وهي -عندي- السلطة التشريعية ممثلة في البرلمان بمجلسيه الشعب والشورى، أي ما كان نوعه وسائر المجالس التشريعية، والسلطة الثانية السلطة التنفيذية، التي يرأسها رئيس الجمهورية، وتمثلها سلطات الحكومة من أعلى رأس فيها إلى جندي المرور في المدينة أو خفير الدرك في الريف، أما السلطة الثالثة فهي -عندي- سلطة رأس المال الفاسد المفسد، التي تتدخل في صغير الأمور وكبيرها، لا سيما في فترات التحول الكبرى في تاريخ الأمم والدول والشعوب؛ لكي تنال أكبر قدر من الغنائم، وتحقق أكبر قدر من المفاسد يمكنها من الاستقرار في هذا الفساد.

السؤال الآن: هل إخواننا وأساتذتنا وأصدقائنا القضاة يدافعون عن استقلال أنفسهم أم يدافعون عن استقلال القضاء؟ فأنا أرى فارقاً كبيراً بين الأمرين. فمن حيث استقلال أنفسهم فكل منهم

يملك زمامه بنفسه، ولا يستطيع أحد على الحقيقة أن يتدخل فيه؛ فلا أحد سواء من السلطة التنفيذية أو التشريعية أو حتى من سلطة رجال المال والأعمال بقادر على أن يتدخل في استقلال القضاة رجالاً ونساءً على المنصة إلا إذا ضعفت نفوس البعض منهم فسمحت لأي من كان بالتدخل، أما القاضي الشامخ المتمسك الذي يعرف حقيقة دوره ومكانته فلا أحد يجروء على الاقتراب من منصبه للتدخل في قضائه. فالكل يعرف حدود أقدامه عند هذه المنصة التي يجلس عليها القضاة، وعند هذه الكلمة التي يكتب بها القاضي حكمه فيحق الحق ويبطل الباطل.

أما إذا ضعفت بعض النفوس وهانت على أصحابها، فإن التدخل عندئذ يكون أمراً لازماً وضرورياً؛ لأنك لا تستطيع أن تبطل ما تريد من حق وتحقق ما تريد من باطل إلا بالوصول إلى تلك النفوس الضعيفة، وهذا ما يجري في العديد من دول العالم الآن، وهو ما جعل من الضروري أن تشتمل النصوص الدستورية والقوانين المتعلقة باستقلال القضاء في العالم ما يمنع وقوع مثل هذا التدخل، لكن النصوص الموجودة في مصر لا تؤدي إلى منع وقوع هذا التدخل على الأقل من جانب السلطة التنفيذية، وهو ما أهتم به، بل تؤدي إلى وقوعه بصورة بشعة غير معقولة وغير متصورة؛ لا أكذبكم حين أقول إنني أعيش هذه القضية منذ ثلاثين عاماً، بما يعني أنني كنت أراجع قانون السلطة القضائية بشكل شبه مستمر، لكنني فوجئت وأنا أراجع اليوم استعداداً لهذه الأمسية، أن لوزير العدل في هذا القانون؛ في الكتب الثلاثة الأولى منه، والمتعلقة بالقضاة ورجال النيابة، ٥٨ اختصاصاً تتعلق بالتعيينات والانتدابات والأجازات والإحالة إلى التأديب والسماح بالندب خارج أوقات العمل وتقرير المكافآت في منحها ومنعها، وهذا كله يؤدي إلى

التأثير المباشر على استقلال القضاء، بل في ترشيح المستشارين ليجلسوا في مقاعد محكمة النقض أعلى محاكمنا القضائية. هذا فضلا عن أن وزير العدل هو- في واقع الحال- الرئيس الأعلى للنيابة العامة كلها، التي تتحكم في كل شئون حياتنا. ففي ظل الانهيار القضائي، وبالأحرى السياسي، يتلقى النائب العام نفسه وهو رئيس النيابة كلها، تعليمات يومية من وزير العدل لا بحكم نصوص القانون، ولكن بحكم الصلة المستمرة بينه وبين الوزير. والذين يعملون بالمحاماة من أمثالي يعاينون ما أقول ويعانون منه يوميا، وبالتالي إن هم حاولوا أن يتحقق الحق ليس إلا لأنه حق، ففي كل عشر حالات سوف يفلحون- إن حالفهم الحظ- في تحقيق ذلك مرة واحدة وسوف يخفقون في المرات التسع الأخرى. لا أريد أن أقف طويلا عند قانون السلطة القضائية، إنما فقط سأقف عند نصين اثنين:

النص الأول: نص المادة (٤٤) الذي يجعل تعيين رئيس محكمة النقض بيد رئيس الجمهورية؛ ورئيس محكمة النقض هو الذي يرأس مجلس القضاء الأعلى، ويعتبر بمثابة شيخ القضاة في مصر، ومع ذلك لا يشترط في اختياره إياه إلا أن يكون واحدا من نواب المحكمة، وبالتالي يمكن لرئيس الجمهورية أن يختار أحدث نائب في محكمة النقض أو أقدم نائب فيها ويعينه رئيسا لمحكمة النقض، ولا يتحكم في اختياره شيء إلا أنه يتم بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للقضاء. فهل يصح أن يعين أكبر رأس في القضاء المصري بعد أخذ الرأي، وكلنا يعرف أن كلمة "أخذ الرأي" تعني أن هذا الرأي غير ملزم، قد يقبله فيقره، وقد لا يقبله فيرده. وبذلك يجرى على تعيين أكبر رأس في القضاء المصري ما يجري على تعيين مستشاري الاستئناف، ونواب رئيس محكمة النقض، فالكل يتم تعيينهم بعد أخذ الرأي،

ذلك الرأي الذي غالباً ما يقال ولا يؤخذ به. لأنه جرت العادة أن يأخذ رئيس الجمهورية بترشيحات جهات أخرى ليس من مهامها القانونية والدستورية تقديم مثل تلك الترشيحات، ولهذا تأتي بمن لم يخطر على بال أحد لترشحه، بل ويحظى بالتالي بالقبول ويكون الأوفر حظاً، الأمر الذي يصيب أصحاب الشأن بالدهشة، يحدث هذا في تعيين شيخ الأزهر، مثلما يحدث في تعيين رئيس محكمة النقض.

النص الثاني: وهو الخاص باختيار النائب العام، وهو أخطر شخصية قضائية، وهو أخطر في عمله القضائي من رئيس محكمة النقض لأن غاية ما يصل إليه رئيس محكمة النقض أن يرأس المجلس الأعلى للقضاء، لكنه في النهاية هو قاض يحكم في قضية محددة ويحكم من خلال أوراق تلك القضية، أما النائب العام فهو الذي يحبس ويفرج، وهو الذي يمنع من السفر ويصرح به، ويحفظ على الأموال أو يرفع ذلك التحفظ، يمنعك من التصرف في مالك ولو كان مالاً سائلاً إلا بإذنه أو بإذن المحكمة التي تذهب إليها متظلماً منه، كما أن النائب العام له سلطات على عموم مصر من أقصى حدودها إلى أركانها، هذا النائب العام يعينه رئيس الجمهورية من بين ثلاث طبقات:

الأولى: نواب رؤساء محاكم الاستئناف وهم بالمئات.

الثانية: مستشارو محكمة النقض وهم حوالي ثلاثمائة مستشار.

الثالثة: المحامون العامون الأول.

والملاحظ أن هؤلاء جميعهم يصل عددهم إلى عدة مئات، وبالتالي حين يختار رئيس الجمهورية من بينهم واحداً لكي يجعله نائباً عاماً، فلا بد أن تكون قدرته على الاختيار مطلقة؛ بمعنى أن جميع من يختار من بينهم رئيس الجمهورية نائباً عاماً، قد سبق

لوزير العدل اختيارهم لمناصبهم نظرا لتحكمه في النيابة العامة، وبالتالي يختار من بينهم رئيس الجمهورية بالاقتدار المباشر من يلائم مرحلة سياسية معينة تمر بها البلاد.

ومن ثم، فقانون السلطة القضائية الحالي قانون فج وغير مقبول منطقيا ولا دستوريا، وهو غير متفق مع التقاليد المصرية القضائية، ولا مع تاريخها القضائي. وأريد أن أنوه في هذا الصدد إلى أمرين:

الأول: أهمية ما يرصده المستشار طارق البشري حول استقلال القضاء من منظور تاريخي مقارنة بين بدايات القرن العشرين وأيامنا هذه. وذلك في مقالته "القضاء في مفترق طرق" المنشورة في العدد الأخير من مجلة وجهات نظر (عدد يونيو ٢٠٠٥)؛ حيث يقول: "من المفارقات بعد استعراض لتاريخ استقلال القضاء في مصر حتى سنة ١٩١٩، وبعد دستور ١٩٢٣ أن وزارة العدل وتدخلها في القضاء وإدارته حتى قبل دستور ١٩٢٣ وفي عهد الخديوية كانت أهون كثيرا مما صارت عليه في العقود الأخيرة من القرن العشرين؛ وذلك لأن هيئات المجتمع المدني في الزمان القديم كانت أقوى نسبياً مما آلت إليه في هذه الفترة المعيشة الآن، ولأن السلطة التنفيذية كانت في الماضي الأبعد أخف مما صارت عليه من بعد، ويكفي أن نعرف أن خلال خمس وسبعين سنة عُين لوزارة الحقانية ستون وزيراً، وخلال الثلاثين سنة الأخيرة عُين لوزارة العدل ووزيران فقط".

ويقول المستشار طارق البشري أيضاً:

"إن الوظائف في العهد الأخير تشخصنت؛ فكل وظيفة التصقت بشخص صاحبها، وأصبحت كأنها ملكه، ثم تكون حكراً على من يختاره هو لها من بعده، وقد رأينا وزراء يخرجون من الوزارة

ويرشون قبل أن يخرجوا واحداً أو اثنين ويُختار من بينهم من يراد".

ويقول البشري أيضاً:

"إن هذه الشخصنة في السلطة التنفيذية والقضائية أدت بالأمر إلى ما نحن فيه الآن من خطر يكاد يعصف بالبقية الباقية من استقلال القضاء التي يدافع عنها هؤلاء الرجال الشرفاء من خلال جمعيتهم العمومية ومن خلالنا".

الأمر الثاني الذي أريد التنويه إليه، هو ما جاء في كتاب أستاذنا الجليل المستشار يحيى الرفاعي "استقلال القضاء ومحنة الانتخابات" الذي كان قد صدر بمناسبة انتخابات عام ٢٠٠٠، حيث يقول:

"استقلال القضاة أمانة في أعناقهم، وأنه كما ذكر وزير العدل عند صدور قانون استقلال القضاء الأول، خير ضمانات القاضي هي تلك التي يستمدّها من قرارة نفسه، وخير حصن يلجأ إليه هو ضميره فقبل أن تفتش عن ضمانات القاضي في التشريع فتش عن الرجل تحت وسام الدولة، فلن يصنع الوسام منه قاضياً إن لم يكن له بين جنبه نفس القاضي وعزة القاضي وكرامة القاضي وغضبة القاضي لسلطانه واستقلاله".

وأؤكد لكم أن غضبة القاضي لسلطانه واستقلاله هي تلك التي ظهرت في نادي القضاة في جمعيته العمومية في شهر مايو الماضي.

وإذا كان عنوان الأمسية اليوم "هل يمكن تجنب مذبحه القضاة أو مذبحه الانتخابات؟" يتشابه مع عنوان كتاب أستاذنا يحيى الرفاعي "استقلال القضاء ومحنة الانتخابات" في الربط بين استقلال القضاء والانتخابات، إلا أن عنوان الأمسية جعلنا بين

مذبحتين (القضاء والانتخابات)، وأنا أقول، إن شاء الله، لا مذبة قضاء ولا مذبة انتخابات. لقد حدثت مذبة قضاء واحدة عام ١٩٦٩، ولن تتكرر، ومذابح الانتخابات كثيرة إلا أن في هذه المرة لن تكون هناك مذابح انتخابات بإذن الله.

وفي ختام مداخلتى أؤكد على أن الحالة التي وصل إليها استقلال القضاء في مصر تقتضي منا أمرين: الأول يتعلق بدور المجتمع المدني الذي نحن جزء منه، حيث ينبغي أن يتحرك ليطالب باستقلال القضاء المصري والقضاة المصريين استقلالاً حقيقياً على نحو ما صنع القضاة في مشروع قانونهم، والذي انتهوا منه سنة ١٩٩١، والذي لا يزال حبيس الأدراج حتى اليوم. ولا أظن أن المجتمع المدني يقوم بدوره حقيقة بالمشي في الشوارع أو التظاهر أو الغوغائية، وإنما بإبراء الذمة، وبالحديث في الموضوع وبالكتابة عنه وعقد الندوات. وبمثل هذا وغيره، يكون هذا الصوت قويا مسموعا لكل شخص في هذا البلد.

أما الأمر الثاني أو الوسيلة الثانية للتعامل مع ما وصل إليه حال استقلال القضاء في مصر فتخص القضاة أنفسهم ومناقشاتهم التي أرجو أن تجري في جمعياتهم العمومية، وفي اجتماعات نواديهم، وفي جمعيات محاكمهم. وليس في القاعات العامة للنقاش مثلهم مثلنا؛ فعلى منصة هذه الأمسية أربعة من القضاة أرجو ألا يتكلم أحد منهم في موضوع استقلال القضاة في هذا المكان الجميل الذي أحبه؛ لأن حديث هؤلاء في هذه القاعة يجعلهم من أمثالنا، ويجعلنا أندادا لهم ويجعلهم أندادا لنا، بينما نحن نقف أمام هؤلاء القضاة موقف الإجلال والإعظام، أمام كلمة تخرج من أفواههم حكماً كانت أو مطلباً، على منصات القضاء أو في اجتماعاتهم بنواديهم. بينما نحن المواطنون العاديون في تجمعاتنا العامة نلوذ بهؤلاء القضاة

ليمنعوا عنا الظلم والجور والطغيان، ونستجير بهم ليعوضونا عما يقع بنا منه، فلا يجوز أن نشاركهم ويشاركونا في محفل عام الكلام في شأن من شئونهم، إنهم مستقلون بشئونهم كلها حتى ناديم لا يجوز لوزارة الشؤون الاجتماعية التدخل في شأن من شئونه حسب أحكام محكمة النقض؛ لذا أرجو أن يحافظوا على مكانتهم وأن يصروا عليها بكل عزم، أما رسالتهم فيحملها عنهم أستاذنا وأستاذهم الجليل المستشار يحيى الرفاعي، وهو قادر على توصيل الرسالة بأي من الوسيلتين اللتين ذكرتهما يشاء. وأشركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

• نبيل عبد الفتاح:

رئيس وحدة البحوث الاجتماعية

بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

في الحقيقة أود أن أعطف ناحية البيئة السياسية والدستورية التي تؤدي إلى أن عدم استقلال السلطة القضائية في بلادنا هو في حقيقة الأمر عصف بمبدأ السيادة الدستورية أو السيادة التشريعية الدستورية في البلاد الآن.

فالشرعية الدستورية في أي نظام دستوري تعني بتبسيط شديد توزيع القوة بين الأطراف الثلاثة؛ ومن ثم لا تعد الصلاحيات الدستورية حكراً على قطب من الأقطاب الثلاثة، كما يحدث في الوثيقة الدستورية التي تحكم مصر الآن وهو دستور ١٩٧١ بتعديلاته ١٩٨٠ وتعديله الأخير.

فأكثر من ٦٥٪ من مجمل الصلاحيات الدستورية في بلادنا معطاة لقطب واحد يمثل جزءاً من السلطة التنفيذية، وهو رئيس الجمهورية، مع احترامنا وتقديرنا لمن يشغل هذا المنصب، لكن هذا أمر يعني أن ثمة اختلالاً جسيماً في العلاقة بين السلطات الثلاث.

أود أن أشير أيضاً إلى أهمية الدور التاريخي الذي لعبته الجماعة القانونية وفي القلب منها السلطة القضائية، وهو أمر بالغ الأهمية والخطورة الاستثنائية في تاريخ الشعوب العربية. فالجماعة القضائية المصرية قامت بدور تاريخي في عملية نقل النظام القانوني المصري من نظام يعتمد على نظام المكانة إلى النظم القانونية والقضائية الحديثة والمعاصرة؛ ومن ثم هم بناء الحدائق القانونية في بلادنا. ليس هذا فحسب بل إنهم قاموا بأقلمة الأنظمة القانونية التي تمت استعارتها من العالم الخارجي، وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من الثقافة الوطنية، وهذا أمر لم يتم إلا مرة واحدة في الهند التي أخذت عن النظم القانونية الأنجلو ساكسونية. فقد جاء القانونيون والقضاة ورجال الفقه المصريون بنظام قانوني أخذ عنه كمرجع في غالبية البلدان العربية فقهاً وقضاً وأنظمة وتشريعات، وعلى رأس هؤلاء الفقهاء أستاذنا العميد السنهاوري باشا.

لاشك أن البيئة السياسية والدستورية طيلة نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بمراحله المختلفة قد ساهمت في تشكيل الثقافة السياسية في البلاد لتكون ثقافة دولية تسلطية، الأمر الذي أثار في الاختلال الهيكلي في العلاقات ما بين السلطات لصالح السلطة التنفيذية ورئيس الجمهورية كمركز القوة الأبرز.

والأخطر من ذلك أن الممارسة الرئاسية في مصر لم تعتمد فقط على النصوص الدستورية، وإنما اعتمدت على ممارسات واقعية خارج الوثيقة الدستورية كرسست هذا الاختلال الجسيم، وبالتالي إشكاليات استقلال السلطة القضائية عديدة، ولا تقتصر على مسألة توزيع السلطات واستقلالها، ولا على مسألة الإشراف القضائي على الانتخابات الذي هو فرع من استقلال القضاء، وتجسيد الثقة التي أولاها المصريون لقضاتهم في أن يشرفوا على الانتخابات

المعبرة عن إرادتهم العامة. ذلك أن مصدر التوتر والنزاع بين الحكم وبين الجماعة القضائية المصرية ناتج عن هذه الطبيعة التسلطية، وأيضاً من الطابع الشمولي لنظام الحكم الذي انعكس على السياسية التشريعية التي اتسمت بعدم الاستقرار والقوانين الاستثنائية وقانون الطوارئ الذي مثل الإطار التاريخي الممتد الذي عمل داخله النظام الدستوري، وقادته طيلة العقود الماضية لبيئة الاختلال الجسيم بين السلطات، ذلك الاختلال الذي يؤثر على عمل الجماعة القضائية في أداء المهام المنوطة بها، وخاصة في ظل الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية. فالسلطة التنفيذية قامت باستخدام القضاء استخداماً سياسياً من خلال عدم الحسم في تحرير قانون الأحزاب السياسية من القيود العديدة التي تكبله، وبالتالي منحت القضاء الفرصة للحسم في قضايا هي بطبيعة الحال تحتاج لقرارات سياسية، وهذا ما حدث بالفعل مع أغلبية الأحزاب السياسية؛ حيث نشأت بأحكام قضائية.

ويتم هذا في إطار بيئة سياسية تسلطية تشتغل بالقوانين الاستثنائية وقانون الطوارئ الذي يشمل سلطات واسعة النطاق تكاد تعصف بفكرة دولة القانون، ولاشك أن هذه البيئة السياسية التسلطية تؤثر على أداء السلطات العامة واستقلالها وتوازنها، وفي هذا الإطار يلاحظ أن الجماعة القضائية لعبت دوراً مرموقاً ورائداً مقارنة بمثيلاتها خارج النظم الديمقراطية في عالمنا في مجال إقرار وتعزيز الحقوق والحريات الأساسية، وفي ضبط عمليات وتفسير وتأويل القوانين المصابة بأشكال من غياب الحرفة والتكنيك القانوني.

هذا الدور القضائي الهام تم ولا يزال على مستوى أداء الوظيفة القضائية وهي الفصل في الخصومات القضائية وتحقيق الاستقرار

القانوني والاجتماعي والاقتصادي وأيضا شكلت الخطابات القضائية النقدية من خلال الجمعيات العمومية للقضاة وأبرزها الجمعية العمومية الأخيرة (١٣ مايو)، أداة رئيسية ومشروعة للتعبير عن آراء الجماعة القضائية في الشأن العام والقضايا القومية للأمة المصرية كشأنهم دائما. وأذكر هنا ببيان نادي القضاة الصادر في أعقاب نكسة ٦٧ مطالبا بالشرعية الدستورية وبدولة القانون. والحقيقة أنه إذا ما حاولنا أن نرصد مظاهر عدم استقلالية السلطة القضائية فنسجدها عديدة وبالغة الخطورة، وأشير إلى بعض هذه المظاهر وهي:

- جهات القضاء الاستثنائي الموازية للسلطة القضائية، والتي كان ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من اختصاص السلطة القضائية.
- محكمة شئون الأحزاب تمثل أحد الأشكال التي لجأت إليها السلطة السياسية الحاكمة في انتزاع اختصاصات من إحدى جهتي القضاء كجزء من اختصاصها الأصيل.
- في قانون حماية القيم من العيب (٩٥) لسنة ١٩٨٠ اختصاصات واسعة وفضفاضة وذات طابع سياسي وتخضع لرغبة السلطة التنفيذية في استعمالها سواء من قبل رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب.
- ما جاء في القانون (١٠٥) لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته (١٠٣) لسنة ١٩٨٣ و (٩٧) لسنة ١٩٩٢ من جواز ضم أعضاء إلى المحكمة من ضباط القوات المسلحة.
- ما جاء في المادة العاشرة من القانون السابق من أنه "الرئيس الجمهورية أو من يفوضه الحق في ممارسة الصلاحيات أو

السلطات المقررة في المادة (٦٢) لسنة ١٩٥٨،" (والكلام ليس عن حالة الطوارئ)، وهذا أخطر قانون، ولكن للأسف لم يعرف كثير من المصريين مدى تلك الصلاحيات التي استطاعت أن تعصف بالفعل بدولة القانون طوال غالبية سنوات حكم ٢٣ يوليو ١٩٥٢؛ فسلطة رئيس الجمهورية في ظل قانون الطوارئ تتسع لتشمل تشكيل واختصاص محاكم أمن الدولة الجزئية من المحكمة الابتدائية ومحاكم أمن الدولة العليا، وأيضا تعطي بعض المواد لرئيس الجمهورية الحق في تعيين أعضاء محاكم أمن الدولة بعد أخذ رأي وزير العدل بالنسبة للقضاة والمستشارين، ورأي وزير الحربية بالنسبة للضباط الذين قد يمثلون جزءا من هذه المحكمة. وبالتالي، نحن إزاء تشكيلات للمحاكم تخضع لمعايير تفضيل السلطة التنفيذية لتشكيلها واختيار أعضائها، فضلا عن السيطرة للضباط بحكم أغلبيتهم في تشكيل المحكمة غالبا، ومع ذلك لم يحدد القانون عما إذا كانوا من ذوي الثقافة القانونية؛ أي من أعضاء القضاء العسكري أم لا.

والحقيقة، أن نظرة على قانون الطوارئ الذي يشكل إحدى سمات النظام السياسي التسلطي في مصر توضح أن السياسة التشريعية في مصر نحت نحو استمرارية هيمنة السلطة التنفيذية ورئيس الجمهورية على السلطين التشريعية والقضائية، ولاشك أن مطلب الإشراف الكامل لقضاة المنصة على العمليات الانتخابية على اختلاف خطواتها هو أمر من الأهمية بمكان لضبط التجاوزات العديدة في الانتخابات والاستفتاءات في مصر، والتي اتسمت

بمثالب عديدة طويلة مراحل نظام يوليو، والتي يمكن أن نقول إنه تاريخ من تزوير الإرادة العامة للأمة.

• د. محمد ميرغني خيري

أستاذ القانون الدستوري بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

بداية، لا بد من الإشارة إلى أن الدستور كفل استقلال القضاء؛ فالمادة (١٦٥) تنص على أن "السلطة القضائية مستقلة..."، وكذلك تنص المادة (١٦٥) على أن "القضاة مستقلون...". واعتراف الدستور باستقلال القضاء أمر لا يجادل فيه أحد. لكن هناك العديد من النصوص في قوانين الهيئات القضائية سواء القضاء أو مجلس الدولة، بل حتى النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة توضح أن شئون هذه الهيئات إنما تدار بقرارات من رئيس الجمهورية، فهو الذي يعين، وهو الذي يفصل، وهو الذي يندب أو ينهي الخدمة أو ما شابه، فكيف يمكن التوفيق بين استقلال القضاء وتلك الاختصاصات العديدة التي اعترف بها الدستور والقانون والواقع لرئيس الجمهورية؟!

في الواقع ينبغي أخذ الدستور بأكمله وكامله، فإذا تصفحنا الدستور جيداً فسوف نجد أن رئيس الجمهورية له أكثر من صفة:

- باعتباره رئيس الدولة، وهذا وارد في الفصل الأول (رئيس الدولة) من الباب الخامس (نظام الحكم)، المادة ٧٣ وما بعدها، رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية.

- باعتباره رئيس السلطة التنفيذية، في الفصل الثالث (السلطة التنفيذية) من الباب الخامس (نظام الحكم)، في المادة (١٣٧)، "يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين في الدستور".

إذن، ما أريد إبرازه هنا، أن لرئيس الجمهورية صفتين؛ الأولى

باعتباره رئيس الدولة، والثانية باعتباره رئيس السلطة التنفيذية. ويترتب على كل اعتبار اختصاصات، هذا بخلاف اختصاصاته الأخرى التي يكتسبها من صفاته الأخرى خارج الدستور كرئاسته للحزب الوطني، أو كونه رب عائلة.. إلخ. فالصفة تحكم بخصائص وتحكم مسؤولياته. والسؤال الآن: حين يتولى رئيس الجمهورية شؤون رجال القضاء بالتعيين أو ما شابهه من السلطات المعترف بها من القوانين الخاصة بالهيئات القضائية، هل يتولاها باعتباره رئيس جمهورية أم باعتباره رئيس السلطة التنفيذية؟ أرجو أن نتأكد من ذلك لأهميته القصوى.

وتكمن أهمية هذا التمييز بين الاعتبارين حقيقة في قدرته على تحجيم وضع وزير العدل، الذي هو رأس السلطة التنفيذية في إطار وزارة العدل، ومهمته مهمة التوصيل فحسب؛ أي أن يأخذ وزير العدل القرارات من الهيئات القضائية ويوصلها لرئيس الجمهورية؛ ف رئيس الجمهورية هنا هو صاحب الاختصاص الأصيل ولا يجوز له أن يفوض بعض اختصاصات هذه الصفة لوزير العدل على الإطلاق، فاختصاصات رئيس الجمهورية لا يجوز التفويض فيها لسلطة تنفيذية؛ لأنه لا تحقق ممارستها دستورياً إلا لرئيس الجمهورية بصفته هذه.

واقوع الحال، أن هذا التمييز بين الصفتين غائب، وهو سبب آلام وشكاوى الكثيرين؛ حيث أصبح وزير العدل بوصفه من السلطة التنفيذية هو صاحب السلطة الفعلية، فهناك بعض القرارات التي تتخذها الهيئة القضائية وترسلها لرئيس الجمهورية للتصديق عليها أو الرفض، فإذا بوزير العدل يرد هذه القرارات أو يعدل فيها، وهذا يمتنع دستورياً بطبيعة الحال.

وخلافاً لما يحدث في مصر الآن، نجد التمييز بين الصفتين

رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية) واضح وضوح الشمس في النظم الملكية، خاصة الديمقراطية منها، حيث يكون رئيس الدولة حلية، كما يقولون في النظام الإنجليزي؛ ولذلك نجدهم يقولون (الملك لا يخطئ "King No Rong")، لأنه ببساطة لا اختصاص له. والمفارقة المدهشة حقاً، أن مصر الملكية عرفت هذا التمييز الواضح بين الصفتين "رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية"؛ فجميع شئون القضاء كانت تتم بأوامر ملكية وليس بمراسيم ملكية، والفارق أن الأمر الملكي يختص الملك وحده بتوقيعه منفرداً، بينما المرسوم الملكي يوقعه مع الملك رئيس الوزراء أو الوزير المختص. ومن ثم، فالأمر الملكي يتحملة الملك وحده. وللعلم، هذا متبع في بعض الدول العربية الآن مثلما هو الحال في المملكة المغربية، وهم يرجعون ذلك إلى النظم الإسلامية حيث يضعون الملك موضع الخليفة وينظرون إليه باعتباره القاضي الأكبر الذي لا يتدخل في الشئون الفنية للقضاء لكنه يقدم العون أو المشورة. والحقيقة أن القاضي في التاريخ الإسلامي كان مستقلاً، ولكن مع شيء من الاقتراب من رئيس الدولة، وهناك العديد من فتاوى بعض الفقهاء المسلمين في التاريخ الإسلامي التي توضح مدى استقلال القضاء، فقد أفتوا بأن القاضي ليس نائباً عن الإمام، ولكنه نائب عن الأمة، ولهذا إذا مات الإمام أو الملك يعزل جميع من كان قد ولاهم الملك ويبقى القاضي؛ لأنه يستمد ولايته من الأمة، وليس من الملك أو الإمام.

وإذا كان غياب التمييز بين اختصاصات رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية في مصر هو السبب الأساسي فيما وصل إليه القضاء من عدم استقلالية، فإنه بالإضافة لذلك هناك ظاهرتان أخريان في غاية الخطورة:

الأولى: عدم تنفيذ الأحكام القضائية ويؤلمني أن أقول إن الدولة الآن تعتمد تحصين وتأييد هذا إلى درجة أن بعض المسؤولين والوزراء يُنحون عضوية مجلس الشعب أو الشورى حتى لا ترفع ضدهم القضايا أو أي من أحكام المادة ١٢٣ من قانون العقوبات. والحقيقة أن عدم تنفيذ أحكام القضاء يعني انهيار العملية القانونية كلها لأن كل العملية القانونية تعتمد على التنفيذ؛ معنى ذلك، - وقد سبق أن قلتها بصراحة في مجلس كلية حقوق عين شمس - أنه علينا أن نغلق كليات الحقوق ولا داعي للتدريس وتشكيل المحاكم.. إلخ.

الظاهرة الثانية بالغة الخطورة هي ما نبه إليه سيادة المستشار محمود الخضيري من أن هناك محاولات لإفساد القضاء من الداخل. ندعو الله أن يحفظ ويحمي رجال القضاء في مصر من هذه الفتنة، ولا شك أن الشعب المصري كله يقف من وراء قضائه.

• بهي الدين حسن:

قبل أن ننتقل لتعقيبات السادة المستشارين والقضاة أود أن أجمل المداخلات الثلاث فجميعها تناولت بشكل مفصل قضية استقلال القضاء وأشكال الاعتداء التشريعي والإداري عليه، وقد تحدث بشكل مفصل في هذا كل من د. محمد سليم العوا والأستاذ نبيل عبد الفتاح، بينما أضاف د. خيرى الميرغني مظهرين مهمين وهما عدم تنفيذ أحكام القضاء، ومحاولات إفساد القضاء من الداخل. ولكن هناك فكرة مهمة عند كل متحدث ويهمني أن أبرزها؛ فالبنسبة للأستاذ نبيل عبد الفتاح فقد أشار إلى أن المصدر الأساسي للتهديد والاعتداء على استقلال القضاء في مصر هو نتيجة اختلال التوازن بين السلطات والطغيان الهائل للسلطة التنفيذية على بقية السلطات. أما د. ميرغني فقد نوه بشكل خاص إلى أنه بمقتضى

الدستور ينبغي على رئيس الجمهورية عندما يباشر مسؤولياته عن الهيئات القضائية أن يباشرها بوصفه رئيساً للدولة، وليس رئيساً للسلطة التنفيذية.

ولعل من أبرز الأفكار التي قدمها واستند فيه لمقال مهم للمستشار طارق البشري، تلك المتعلقة بالترابط بين نمو المجتمع المدني وضمان استقلال القضاء، مؤكداً من منظور تاريخي مقارنة على أن الفترة السابقة على ١٩٥٢ شهدت مجتمعا مدنيا قويا، وهو الأمر الذي منح القضاء درجة أعلى من الاستقلالية، بينما تشهد مصر منذ ١٩٥٤ وحتى الآن تهميشاً وإضعافاً، بل تقزيماً للمجتمع المدني المصري، الأمر الذي ساعد على تزايد مظاهر الاعتداء على استقلال القضاء.

التعقيبات

• تعقيب المستشار محمود مكي

نائب رئيس محكمة النقض:

تفضل د. الميرغني بشرح دور رئيس الدولة، وأوضح الخلط الذي نعاني منه الآن بين الصفات والاختصاصات؛ فرئيس الدولة هو رئيس الجمهورية، وهو رئيس السلطة التنفيذية، فضلا عن كونه رئيس الحزب الحاكم، الأمر الذي يطرح العديد من الإشكاليات. فرئيس الدولة عليه واجب مكلف به في الدستور وهو أن الحكم بين السلطات والحرص على أعمال مبدأ الفصل بين السلطات، فهذا الدور هو واجبه المكلف به دستوريا، والذي إذا أداه على وجهه الصحيح تنتفي كل الإشكاليات التي نعاني منها اليوم. إذن، نحن لا نعاني نقصا في مواد الدستور التي تنص على

استقلال القضاء، ولكن المشكلة الحقيقية في التطبيق. فنتيجة لغياب مبدأ الفصل بين السلطات نعاني - مثل بقية الدول النامية- من تغوّل السلطة التنفيذية، وهذا بارز جداً في مصر خصوصاً في التغوّل على السلطة التشريعية، ولعل الانتخابات وما يجري فيها من أكثر الأمثلة الدالة على ذلك التغوّل. وبارز أيضاً في مصر غياب الدور الرقابي للسلطة التشريعية على أعمال الحكومة (السلطة التنفيذية)، بل هناك سيطرة حكومية على الدور التشريعي الذي يقوم به مجلس الشعب، والأمثلة الدالة على ذلك أكثر من أن تحصى، فمنها ما حدث في تعديل المادة (٦٧)، وما جرى في الاستفتاء الأخير (٢٥ مايو) في ظل نص القانون (١) لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية الذي صدر بالمخالفة للمادة (٨٨) من الدستور، وبالمخالفة لحكم المحكمة الدستورية العليا؛ حيث لا يتحقق الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات بكل مراحلها، وإنما ما تحقق من إشراف قضائي على الاستفتاء هو إشراف قضائي ناقص يقصر عمل القضاة على اللجان العامة؛ حيث يعد القاضي أو يفرز أصواتاً لا يعرف كيف تم الحصول عليها.

ما أريد أن أؤكد عليه رداً على ما قاله د. سليم العوا من أنه لا توجد مذبة قضاة ولا مذبة انتخابات، هو أن مذبة القضاة تتم بشكل جديد ومختلف عما تمت به عام ١٩٦٩، فالحكومة تطور أداؤها في شكل العدوان على القضاء، فلم نسمع على مدى الخمس والعشرين سنة الماضية أن صداماً وقع بين القضاة ووزير العدل، ليس لأنه لا توجد مذبة قضاة، وإنما لأن وزير العدل لا يستخدم أساليب الصدام ولا التهريب أو العنف، وإنما لأنه يستخدم وسيلة أخرى متطورة وهي وسيلة الترغيب والهيمنة المادية على رجال القضاء، وتلك هي أزمنا الحقيقية التي نعاني منها الآن. فلم نجد

أحدا من الحكومة يعترض على مطالبنا، لكن لم نجد أحدا منهم أيضا يستجيب لأي من مطالبنا إلى الآن.

• تعقيب المستشار هشام البسطاويسي

نائب رئيس محكمة النقض

لقد لفت نظري سؤال هذه الأمسية: أيهما أسبق.. مذبة القضاة أم مذبة الانتخابات. وعندما تأملت السؤال وجدّدت أنه يولد أسئلة كثيرة أخرى: هل انتهت مذبة القضاة حتى نتحدث عن مذبة جديدة؟ متى بدأت مذبة القضاة.. هل في عام ١٩٦٩ أم في عام ١٩٥٢؟

أظن أن أول ذبح للقضاة كان في سبتمبر ١٩٥٢؛ أي بعد شهرين اثنين من قيام الثورة حين ألغت الأعضاء المنتخبين من مجلس القضاء الأعلى، ثم المحاكمات الاستثنائية، ثم محاكم استثنائية خارج إطار القانون.. فهذا ذبح للقضاء وليس للقضاة. وقد استمر هذا الذبح منذ ١٩٥٢ حتى وصل لذروته في عام ١٩٦٩، لكن لم يكن ما حدث في عام ١٩٦٩ من فصل لعدد من القضاة العظام المدافعين عن استقلال القضاة، هو نهاية مذبة القضاء، فقد ذبح القضاء باستمرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية الذي ما يزال مستمرا حتى اليوم، بل ووضع في صلب الدستور حتى يفلت من فكك محكمة النقض التي قالت إن كل القرارات التي صدرت في عام ١٩٦٩ منعدمة، وهذا شبيه بما يحدث اليوم مع المادة (٧٦) حيث يتم وضع كل العوار الدستوري في صلب الدستور حتى لا يكون عرضة للطعن عليه بعدم الدستورية فيما بعد.

مظهر آخر دال على استمرار مذبة القضاء، وهو عدم فصل أعضاء التنظيم الطليعي السري داخل القضاء، بل استمروا حتى

اليوم، وإن كان قد خبا دورهم لفترة إلا أنهم قد عادوا ينشطون من جديد ليضموا إليهم أعضاء جدد، حتى أنك تجد منهم من يقول لك إن مسألة استقلال القضاء ليست ملحة الآن، أو يقول لك: إن القضاة مستقلون رغم أن بيد وزير العدل ٥٨ اختصاصاً.

ولكم أن تتخيلوا مدى استقلالنا إذا علمتم أن مرتبي المنصوص عليه في القانون لا يساوي سوى ٥٪ من المرتب الذي أتقاضاه بالفعل، بينما بقية المرتب أي ما نسبته ٩٥٪ من المرتب يقرره وزير العدل في صورة بدلات أو قرارات وزارية. فهل يمكن أن يوجد قاض مستقل وبإرادة حرة يمكنه أن يوافق على ذلك؟

السؤال الآن: ما العلاقة بين إشراف القضاة على الانتخابات ومذبحة القضاة؟

لقد لاحظت أن أول نص ذكر فيه إشراف القضاة على الانتخابات كان في سنة ١٩٧١، أعقبه في سنة ١٩٧٢ صدور قانون السلطة القضائية الذي منح السلطات الواسعة لوزير العدل، ولولا الثقة التامة في أن لوزير العدل تلك السلطات التي تمكنه من السيطرة على القضاء وشئونه سيطرة شبه تامة ما كان ليغامر النظام الحاكم بمنح القضاة اختصاص الإشراف على الانتخابات، فلو أن هناك شكاً ضعيفاً في أن نتائج الانتخابات لن تكون مضمونة في ظل إشراف القضاة الخاضعين لسيطرة وزير العدل ما غامر النظام بمنحهم هذا الاختصاص.

والسؤال الأهم: هل هناك أمل في أن تكون هناك انتخابات نزيهة في ضوء ما يجري اليوم؟

الحقيقة أنني لا أرى أي أمل في أن تكون هناك انتخابات نزيهة ولا أن يكون هناك استقلال للقضاء؛ لأن استقلال القضاء لا بد وأن يؤدي إلى انتخابات نزيهة وهم لا يريدون انتخابات نزيهة، بدليل

أن تعديل المادة ٧٦ ليس المقصود منه إلا مزيد من التمكن من تزوير الانتخابات.

لقد أخذت كل مصر تطالب بأن تتكون اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات من قضاة الحكم المنتخبين من الجمعيات العمومية، لكن المسؤولين يرفضون ذلك الأمر ويصرّون على أن تتكون اللجنة من خمسة قضاة منهم بعض المعيّنين من رئيس الجمهورية، وخمس من الشخصيات العامة وهؤلاء يختارهم الحزب الوطني.

ليس هذا فحسب، فالملاحظ منذ نشوء هذه اللجنة العليا للانتخابات أن هناك حرصاً شديداً على إحكام الحصار التشريعي؛ بحيث تم إغلاق كل السبل التي كانت متاحة للطعن قديماً على قرارات وزير الداخلية أو لجنة الانتخابات أمام محكمة النقض أو أمام محكمة القضاء الإداري. أما الآن فلا أحد يستطيع الطعن على الانتخابات إلا أمام هذه اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات، وأحكامها وقراراتها لا يمكن الطعن عليها.

إذن، ما الغرض الذي يسعى إليه الحزب من وراء ذلك كله، ذلك الحزب الذي يحوز الأغلبية ويرفض الرقابة الدولية؟ إذا كان لديك الأغلبية الكاسحة من المجلسين التشريعيين، فلماذا لا تمتلك الثقة في أن تكون هناك انتخابات نزيهة يراقبها العالم ويشرف عليها القضاء؟ وهذا ما يدعوننا للتساؤل: هل الحزب الذي يدّعي أنه حزب أغلبية هو في الحقيقة حزب أغلبية؟

في محاولة للإجابة بموضوعية على السؤال نظرت في نسبة من يدافعون عن وجهة نظر الدولة سواء بين جماعة القضاة أو في نقابة المحامين أو نقابة الصحفيين وغيرها من النقابات، فوجدت أنهم يمثلون نسبة متقاربة لا تتجاوز ١٠٪، فهل هذه هي نسبة الحزب الوطني إذا ما جرت انتخابات نزيهة؟ هل هو حزب أقلية إلى هذا

الحد وإلا لماذا هذا الإصرار الشديد والحصار الأشد. "لا" لرقابة دولية، "لا" لاستقلال القضاء، "لا" انتخابات نزيهة، "لا" للجنة مشرفة على الانتخابات مشكلة من قضاة الحكم تنتخبهم الجمعيات العمومية... لماذا كل هذه اللاءات إلا أن تكون تلك نسبه الحقيقية؟

• تعقيب المستشار محمود الخضيرى

نائب رئيس محكمة النقض ورئيس نادي القضاة بالإسكندرية

أعتقد أن مشكلة مصر كلها، خصوصا في الحقبة التي نعيشها، تتمثل في عدم احترام القانون، والحقيقة أنها مسألة ضاربة في الأعماق، ولا نريد أن نظلّم الوقت الحاضر، فهي موجودة- في تقديري- منذ أكثر من خمسين عاماً، وسوف أذكر واقعة حدثت معي شخصياً.

فعندما كنت وكيل نيابة، كان لي زميل عُيّن في مجلس الدولة، وقد أراني شيئاً غريباً جداً، أراني حكماً صدر ضد هيئة من الهيئات، فلما ذهب لرئيس الهيئة لينفذه، وقد كان في الوقت من الجيل الثاني للثورة، فكتب كلمة "ظ" ووقع تحتها، وقد قرأت هذه الكلمة بنفسى، وكانت تلك نهاية هذا الحكم.

ولا تمثل هذه الحالة من عدم احترام القانون حدثاً فردياً، وإنما هي ما تزال تمارس حتى اليوم وليس أدل على ذلك من عدم تنفيذ أحكام القضاء. فجزء كبير من الطعون الانتخابية في محكمة النقض يرجع الحكم بالبطلان فيها إلى عدم تنفيذ وزير الداخلية القرارات والأحكام الصادرة بأحقية بعض الأشخاص بالترشيح. ومحكمة النقض كعادتها دائماً حين كانت تجد سبباً كافياً للحكم بالبطلان في أي انتخابات فإنها تحرر مذكرة وترسلها إلى مجلس الشعب، وهناك إذا كان المطعون في حقه من الحزب الوطني فإن

المذكرة تنتظرها "ظظ" التاريخية، وإذا كان من غير الحزب الوطني المعارضين فإن المذكرة يتم تنفيذها بالتليفون حتى يتم فصله بأقصى سرعة ممكنة.

إن عدم تنفيذ الدولة لأحكام القضاء يصيب الناس بالإحباط، ويدعوهم ليس إلى غلق كليات الحقوق فحسب، وإنما غلق المحاكم ونقابة المحامين، والدنيا كلها، فإذا كانت الأحكام التي تبذل فيها كل هذه الجهودات مكانها في النهاية سلة المهملات فقل على الدنيا السلام، فأين ذلك المستثمر الذي يغامر بأن يضع أمواله في بلد لا تحترم القانون؟ وأين ذلك المواطن الذي يمكنه أن يحترم القانون، بينما الدولة لا تحترم القانون؟ لقد ظن الناس من كثرة ممارسة الدولة للتزوير في الانتخابات أن التزوير لم يعد جريمة، فراحوا يبدلون تلاميذ مكان تلاميذ في إحدى المدارس التي كانت تزورها زوجة الرئيس بوش، دون أن يقول لهم أحد أن هذا تزوير. وربما برروا لأنفسهم الأمر بأن لهم أيضا باعتبارهم جزءا من الدولة الحق في التزوير.

في الحقيقة، لا أعرف إلى أين نحن سائرون، ولا لماذا تدفعنا الدولة إلى مخالفة القانون؟ ولكي تدركوا حجم الكارثة، يكفي أن تعلموا أيها السادة أن أحد الزملاء القضاة المشرفين على استفتاء ٢٥ مايو الماضي كان في اللجنة العامة، وبينما هو يقوم بفرز الصندوق الخاص به رأى إلى جواره رئيس لجنة، لم يكن قاضيا زميلا له، وإنما كان موظفا سبق لهذا القاضي الزميل أن حكم عليه منذ أقل من شهر بالحبس في قضية تزيف عملة، بينما يراه الزميل القاضي في يوم الاستفتاء في وضع مساوٍ له في اللجنة العامة ورئيس لجنة مثله!

إن مطالبة القضاة باستقلالهم ليس أمرا خاصا بالقضاة؛ لأنه

مطلب الشعب ويجب أن يقف وراءه كل الشعب ويدعمه، فالقاضي القوي المحصن ضمانته للناس قبل أن يكون ضمانته لنفسه.

• تعقيب المستشار أحمد مكي

نائب رئيس محكمة النقض

ورئيس اللجنة العامة المشكّلة في الجمعية العمومية لنادي القضاة
أبدأ حديثي من حيث انتهى المستشار محمود الخضيرى من أن
مطلب الاستقلال ليس مطلباً فئوياً، فالقاضي يطالب باستقلاله
من أجل أن يؤدي دوره، فأخطر إنسان على الناس هو القاضي غير
المستقل. والمحكمة إذا لم تكن معبداً وقبله للناس، فلن تكون إلا
مجزرة ومسلخة للناس.

تحدث د.ميرغني عن الدولة بالمفهوم الدستوري، وهذا جعلني
أتذكر قصة كنت قد قرأتها، القصة تحكي أن قردة في جنوب إفريقيا
كانت تحسن التقليد، فكانت تبني أكواخا كما يبني البشر أكواخهم،
لكن القرده لم يسكنوا بداخل الأكواخ التي بنوها، وإنما سكنوا
فوقها!

المغزى واضح، فنحن بنينا دولة حديثة بالمفهوم الدستوري،
لكننا لم نسكن فيها وإنما سكننا فوقها! فلدينا مؤسسات وهياكل
إدارية.. إلخ. لكن هذه المؤسسات لا تؤدي دورها على النحو المقصود
بمفهوم الدولة.

هذه نقطة، النقطة الثانية التي أريد أن أتحدث فيها تتعلق بسؤال
محدد وبسيط: لماذا تمزق المحاكم في مصر بين جهات متعددة إلا
أن يكون الغرض إيجاد مقاييس ومكاييل متعددة؟!

في حكم للمستشار طارق البشري في طعنه على قرار إحالة
متهم إلى المحاكم العسكرية في قضايا الإرهاب عدد المحاكم التي
يستطيع رئيس الجمهورية أن يحيل إليها المتهم؛ وهي (المحكمة

العسكرية، محكمة الإرهاب، محكمة أمن الدولة العادية، محكمة أمن الدولة الطوارئ، المحكمة الجنائية العادية. إلخ). وهذه مسألة في غاية الخطورة، فنحن شعب واحد ويحكمنا رئيس واحد وسلطة تنفيذية واحدة، ولكن كم جهاز قضائي نحتكم إليه ويحاكمنا!! لماذا تمزق مصر بيدها مؤسساتها القضائية؟!

إن الخلل يكمن في تغول السلطة التنفيذية التي تمحورت في النهاية حول شخص واحد هو الذي يتصرف في كل الأمور، من هذا المنطلق حينما يوجد شخص واحد يقود الدولة لا يكون هناك قانون؛ لأن القانون يصبح مجرد أوامر الحاكم ونواهيه، بينما الأصل في القاعدة القانونية أنها تُستلهم من قيم الجماعة.

ويلاحظ ذلك من تظاهر الرئيس الفرنسي المنتخب ومعه أعضاء الجمعية الوطنية لإقناع الشعب الفرنسي بضرورة إصلاح النظام التعليمي فإذا ما اقتنع الشعب صدر القانون الذي يجسد إرادتهم، لكن الحال عندنا مقلوب فدائماً ما يخيب القانون آمال المخاطبين به! يظهر ذلك واضحاً في رد فعل الناس تجاه مبادرة الرئيس في فبراير ٢٠٠٥ فقد عمت الفرحة الجميع، لكن عند صدور تعديلات المادة ٧٦ أصاب الجميع خيبة أمل واكتئاب!

من هنا تأتي الرابطة بين الانتخابات وبين استقلال القضاء، فما الذي يسعى إليه القضاة؟ القاضي يحتاج لاستقلاله ليس في قضايا الزواج والطلاق لأنها علاقة بين طرفين متكافئين، ولكن عندما تتفاوت القوة يبدأ اختلال الميزان وتبدأ الحاجة إلى الاستقلال. وأشد ما يكون القاضي في حاجة للاستقلال عندما يكون حكماً بين الدولة والأفراد. فالقاضي هو من يقضي بين الناس في نزاع ما، وأنا قاض، ومهمتي الأصيلة أن أفصل في الخصومات والنزاعات، والطعن الانتخابي نزاع، ومن ثم نريد أن نفصل في

الطعن الانتخابي، يقولون لك: لا.

لماذا؟ لأن قرار الجئة محصن، وحكم محكمة الطعن الانتخابي استشاري، ومجلس الشعب هو الذي يحكم، ومجلس الشعب جاهز دائماً لأن يحكم!

حقيقةً، شر البلية ما يضحك، أذكر مرة في انتخابات دائرة الباجور- تعرفون طبعاً الباجور!- لم يعجب المرشح رؤساء اللجان ولا تشكيل اللجان، فما كان من السيد المرشح إلا أن أحضر رؤساء لجان من بيته! وحين عُرض الأمر على قاضٍ، توصل في النهاية إلى إصدار حكم ببطالان الانتخابات، فما كان من مجلس الشعب إلا أن رفض الحكم بسبب أن محكمة النقض لا تعرف كيف تحكم!

إلى أي مدى إذن نختلف في تعاملنا مع مفهوم الدولة عن تعامل قردة جنوب إفريقيا مع الأكوخ البشرية؟!

إن قضية استقلال القضاء قضية خطيرة جداً بالنسبة للمواطنين، فإذا ما أردنا ديمقراطية أو شبه ديمقراطية فلا بد من توفر حماية لها من القضاء. لأنه مع كل احترامنا لكل مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب أو صحافة حرة، فإن المؤسسة التي تستطيع أن تقف أمام سلطان الدولة هي القضاء، خاصة في ظل ضعف الوعي العام للشارع، ومن هنا فإن الدعوة لاستقلال القضاء هو واجب الشعب والمجتمع المدني الذي يجب أن يقف إلى صفنا حتى لا نتحول إلى خطر ضدكم.

• المستشار يحيي الرفاعي

رائد حركة استقلال القضاء

هناك واقعة شديدة التمثيل؛ فعندما انتهت الحرب العالمية الثانية ووضعت أوزارها بانتصار الحلفاء، جمع تشرشل حكومته

وسألهم عن ما آل إليه الموقف فأجابوا بأن الحرب أنهكت قوى الشعب وقوى الحكومة، ولم يعد هناك أي جهاز في الدولة يصلح لأداء أي عمل، والمطلوب بناء بريطانيا من جديد. فما كان من تشرشل إلا أن سألهم: وماذا عن القضاء؟ فأجابوا بأنه مازال بخير، فقال لهم إذن كل شئ في الدولة يمكن إصلاحه.

ضربت لكم هذا المثل لأؤكد لكم أن إصلاح القضاء هو أساس أي إصلاح آخر، فهو الأساس الذي تبنى عليه الدولة.

وفي سبيل هذا الإصلاح القضائي قمنا نحن القضاة من جانبنا ومنذ ١٩٨٦ بتنظيم مؤتمر استمر على مدى خمسة أيام، واستخلصنا منه عدة توصيات، ثم أرسلنا تلك التوصيات إلى رئيس الجمهورية، وإلى رئيس الوزراء، وإلى وزير العدل، ولم نكتف بذلك فعلى ضوء هذه التوصيات قمنا بصياغة مشروع قانون للسلطة القضائية من أجل رفع يد السلطة التنفيذية عن السلطة القضائية وعدم إفساد القضاء؛ فالتدخل إفساد. كل ذلك قام به القضاة منذ زمن بعيد، لكن لا حياة لمن تنادي. وإلا فلماذا الإصرار على أن يكون بيد وزير العدل بطانة مكونة من أكثر من مئة مفتش قضائي يرهب بهم القضاة؟ هذا ليس إلا لأنه يريد أن يستقل بالقضاء كله بمفرده، ويدخله مثل مجلس الشعب في مسئولية الدولة، ليبقى هناك إمبراطور واحد يحكم ويتحكم ماليا وإدارياً في القضاء سواء عن طريق التفتيش القضائي أو عن طريق الإفساد بالمال منحاً أو منعاً، ومن ثم فهذه هي الكارثة بعينها.

وهذا الأمر ليس وليد اليوم، وإنما هو نتاج سنوات من احتقار الدستور والقانون، والمظاهر التي تدل على هذا الاحتقار للدستور والقانون أكثر من أن تحصى بدءاً من تغيير ضابط لديه أوامر عليا للدستور أثناء مرحلة طباعته بمؤسسة الأهرام بعد أن تم الاستقرار

عليه، ومرورا وليس انتهاء بتعديل المادة ٧٦ من الدستور، والتي تعد نموذجا لأطول مادة في تاريخ صياغة دساتير العالم، فقد تجاوزت الـ ٦٠٠ كلمة، وكأنها مقالة صحفية في جريدة صفراء كالأهرام أو الأخبار أو الجمهورية!

ومن مظاهر احتقار الدستور أيضاً أن تنص المادة (٨٨) من الدستور على أن يرأس اللجان الانتخابية "عضو هيئة قضائية". ومع أن كلمة هيئة قضائية معروفة في القضاء كله بأنها تتكون من قاض أو ثلاثة أو خمسة أو سبعة (حتى ٢٣ قاضياً). ومعروف أيضاً أن رجال النيابة ليسوا بقضاة، لأنهم يتبعون وزير العدل، وبالتالي الأولى ألا يكون رجال النيابة الإدارية قضاة، لأنهم موظفون إداريون وموظفو تحقيقات في الوزارة، إلا أنهم أسموهم "هيئة قضائية"، والكارثة أن تقر ذلك أعلى محكمة في البلد وهي المحكمة الدستورية العليا، لكن ربما يزول العجب إذا علمتم أن رئيس المحكمة الدستورية العليا هو نفسه كان مساعداً لوزير العدل ذات يوم، وهو نفسه قد سبق أن أصدر منشورا لجميع المحاكم سنة ١٩٩٣ يقول فيه: وافوني بأي قضية ترفع أمامكم بصورة فورية إذا ما كانت تخص أحد كبار المسؤولين، ليبدأ هو في متابعتها بنفسه، هذا هو رئيس المحكمة الدستورية العليا. وهو نفسه اليوم رئيس اللجنة المشرفة على الانتخابات.

إن المشرّع عندما جعل أعضاء من الهيئة قضائية هم الذين يشرفون على الانتخابات، جعله لأن الناس زهقت من رؤساء اللجان الذين هم من الحكم المحلي أو وزارة الصحة أو وزارة التربية والتعليم، وهم لا يوجد لديهم أي حصانات أو ضمانات، وتقع فوقهم سلطة رئاسية تسحق أمانتهم، فعندما يدخل الضابط على الموظف يرتعش، وعندما يأمره ينفذ الأمر في الحال،

(افتح الصندوق يا محمد،
يفتح محمد الصندوق،
سلم الصندوق يا محمد،
يسلم محمد الصندوق،
مفتاح الصندوق فين يا محمد،
.. مع الشرطة!)

في شرع من هذا؟! وفي شرع من يكون وزير الداخلية هو المشرف على كل هذه الانتخابات بما فيها من مستشارين وقضاة، وهو الذي يرأسهم كلهم! إنه فقط في شرع المزورين، ووزير الداخلية أعلم الناس أن العملية مطبوخة، وأذكركم بما كتبه توفيق الحكيم في "يوميات نائب في الأرياف" عن صناديق الانتخابات التي ترمى في النيل، ولو نطق النيل لقال: أنتم بلد تحتقر الدستور والقانون، وأول من يحتقر الدستور والقانون، رئيس الجمهورية.

إذن كيف يمكن أن تكون السلطة القضائية أمانة في أعناق قضاة غير مستقلين، ونطالبهم بالحفاظ على تلك الأمانة؟! نحن نكلف القضاة بأمور ثقيلة عليهم، تصل إلى حد المستحيل، ثم نتركهم يواجهون كلابا مسعورة ذوي سلطان وسلطات. فإذا أعمل القاضي المشرف على الانتخابات ضميره المهني وحافظ على استقلاله يأتي إليه مفتش قضائي أو وكيل تفتيش قضائي وينحيه عن العمل ويعمل بدلاً منه، وقد حدث هذا فعلاً في دائرة باب شرق بالإسكندرية التي كان مرشحاً فيها عضو مجلس الشعب الحالي عادل عيّد ضد آخرين، وحدث فيها أن تنحى الأعضاء القضاة وجاء وكيل التفتيش القضائي وزور الانتخابات واعتمد البطاقات الانتخابية غير المطبقة والتي لا يمكن أن تدخل في الصندوق بأي شكل؛ أي أنها بطاقات مزوّرة بيقين. وكان هناك سبعة صناديق بهذا الشكل. حدث هذا لأن وكيل التفتيش تابع لوزارة العدل، وليس قاضيًا مستقلًا!

فهل دفاع القضاة عن استقلالهم كلام في السياسة؟ كيف، والدستور يشغلنا رؤساء لجان في الانتخابات، بينما السلطة التنفيذية تقول لبعضنا زوروا، ثم تأتي محكمة النقص وتحكم بالتزوير، وتحكم محكمة الجنايات بالتزوير، ولا يحاكم من يزور، وإنما يكافأ ويصبح مساعداً لوزير العدل، ويعار إلى الكويت ليحصل على عدة آلاف شهرياً. فكيف يكافأ المزورون ويُتهم القضاة الذين يرفضون التزوير بالاشتغال بالسياسة؟!

أذكر أنه عندما قدّم مشروع استقلال القضاء في ١٩٤٣ سئل وزير العدل ما هي السياسة؟! فقال السياسة هي السياسة الحزبية؛ أي أن القاضي ممنوع أن ينضم إلى الأحزاب. وفي نفس الوقت ينص الدستور على أنه على كل مواطن واجب وطني، وهو الدفاع عن حقوق الوطن والمواطنين، هذا الكلام منصوص عليه عندنا، لكنه لا يلاقي أي احترام، فمن يحترم القانون يُعتقل، والدستور عندنا معطل بقانون الطوارئ.

نحن تعلمنا في كليات الحقوق أنه لا يجوز لأي شخص أو سلطة أن يتدخل في القانون، بينما هم كانوا يتعلمون في الكليات العسكرية كيفية تحريك الحائط مترين بالقوة! وشتان بين من تعلم احترام قوة القانون، ومن لم يتعلم إلا قانون القوة!

• بهي الدين حسن:

نشكر كافة المتحدثين خاصة الواقفين في الصف الأممي مدافعين عن استقلال القضاء، ونؤكد أننا في مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ننظر لاستقلال القضاء باعتباره درعا لقضية الدفاع عن حقوق الإنسان في مصر، ولا يمكن تصور حدوث أي خطوة في اتجاه احترام حقوق الإنسان في مصر بدون قضاء مستقل.

وئائق

www.alkottob.com

قانون السلطة القضائية المعمول به
قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية
الجريدة الرسمية العدد ٤٠ في ٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢

باسم الشعب - رئيس الجمهورية
بعد الاطلاع على الدستور
وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن السلطة القضائية
والقوانين المعدلة، وعلى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار
قانون المحكمة العليا، وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن
المجلس الأعلى للهيئات القضائية.
وعلى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن تعيين وترقية أعضاء
الهيئات القضائية، وعلى القانون رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم
شئون رجال القضاء الشرعي المنقولين إلى المحاكم الوطنية.
وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين
والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين؛
وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ بمنح رجال القضاء راتب
طبيعة عمل.
وبعد أخذ رأي المجلس الأعلى للهيئات القضائية وموافقة رئيس
مجلس الوزراء، وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة.
قرار القانون الآتي:

مادة ١:

يستبدل بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية والقوانين المعدلة له، النصوص المرافقة، وتلغى جميع الأحكام المخالفة لأحكام هذا القانون.

مادة ٢

القضاة والرؤساء بالمحاكم الابتدائية ومن في حكمهم من رجال النيابة العامة المدرجة أسماؤهم بالجدول (الكادر) القضائي العام في يوم أول سبتمبر سنة ١٩٧٢ يقسمون إلى فئتين (أ، ب) على أن يعتبر من الفئة (أ) الثلثمائة (٣٠٠) الأوائل من القضاء ووكلاء النيابة من الفئة الممتازة والباقون من الفئة (ب) وأن يعتبر المائتان (٢٠٠) الأوائل من الرؤساء بالمحاكم الابتدائية ورؤساء النيابة العامة من الفئة (أ) والباقون من الفئة (ب).

مادة ٣

تلغى القيود الزمنية المبينة بالبنود (ج، د، هـ) من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم شؤون رجال القضاء الشرعي المنقولين إلى المحاكم الوطنية.

مادة ٤

تجب ترقية رجال القضاء الشرعي الذين يحل دورهم في الترقية بالأقدمية إلى الدرجات المالية التالية لدرجاتهم على ألا تجاوز الترقية من درج قاض وما يعادلها ربع عدد الوظائف المرشح للترقية إليها.

وتحسب هذه النسبة على أساس عدد الوظائف المرشح للترقية إليها خلال سنة مالية كاملة.

مادة ٥

استثناء من أحكام المادتين ٣٨ بند ٣، ١١٩ من القانون المرافق

يجوز تعيين الباحثين الحاصلين على إجازة القضاء الشرعي أو الشهادة العالية أو العالمية من الأزهر الموجودين في الخدمة في نيابات الأحوال الشخصية أو الإدارات التابعة للديوان العام بوزارة العدل أو بالمحاكم - في تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - في وظائف معاونين أو مساعدين للنيابة العامة أو وكلاء للنائب العام (للأحوال الشخصية) وذلك بمراعاة مدد خدمتهم وكفايتهم.

مادة ٦

استثناء من حكم البند ٣ من المادة ٣٨ من القانون المرافق يجوز أن يعين معاوناً بالنيابة العامة للأحوال الشخصية حاصلون على الشهادة العالية من كلية الشريعة مع إجازة القضاء أو الإجازة العالية مع التخصص في الشريعة الإسلامية والقانون.

مادة ٧

يتدرج المعينون وفقاً لأحكام المادتين السابقتين في وظائف القضاء والنيابة للأحوال الشخصية.

مادة ٨

استثناء من حكم المادة ٦٥ من القانون المرافق تستمر الإعارات الخارجية القائمة وقت العمل بهذا القانون إلى نهاية المدة المبينة في القرارات الصادرة بشأنها ولو تجاوزت مدة الأربع سنوات المنصوص عليها في المادة المذكورة، ولا يجوز تجديدها أو مدها بعد ذلك إلا بمراجعة أحكام هذه المادة.

مادة ٩

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره.

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ شعبان سنة ١٣٩٢ (أول أكتوبر سنة ١٩٧٢).

أنور السادات

قانون السلطة القضائية

الباب الأول - المحاكم

الفصل الأول - ترتيب المحاكم وتنظيمها

مادة ١

تتكون المحاكم من:

(أ) محكمة النقض.

(ب) محاكم الاستئناف.

(ج) المحاكم الابتدائية.

(د) المحاكم الجزئية.

وتختص كل منها بنظر المسائل التي ترفع إليها طبقاً للقانون.

مادة ٢

يكون مقر محكمة النقض مدينة القاهرة.

مادة ٣

تؤلف محكمة النقض من رئيس وعدد كاف من نواب الرئيس والمستشارين وتكون بها دوائر لنظر المواد الجنائية ودوائر لنظر المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والمواد الأخرى، ويرأس كل دائرة فيها رئيس المحكمة أو أحد نوابه، ويجوز عند الاقتضاء أن يرأس الدائرة أقدم المستشارين بها.

وتصدر الأحكام من خمسة مستشارين.

مادة ٤

تشكل الجمعية العامة لمحكمة النقض هيئتين بالمحكمة كل منها من أحد عشر مستشاراً برئاسة رئيس المحكمة أو أحد نوابه إحداهما للمواد الجنائية والثانية للمواد المدنية والتجارية و مواد الأحوال الشخصية وغيرها.

وإذا رأَت إحدى دوائر المحكمة العدول عن مبدأ قانوني قررتَه أحكام سابقة أحالت الدعوى إلى الهيئة المختصة بالمحكمة فيها وتصدر الهيئة أحكامها بالعدول بأغلبية سبعة أعضاء على الأقل.

مادة ٥

يكون بمحكمة النقض مكتب فني لمبادئ القانونية يؤلف من رئيس يختار من بين مستشاري المحكمة ومن عدد كاف من الأعضاء من درجة مستشار أو رئيس بالمحاكم أو قاض أو ما يعادلها ويكون نذب الرئيس والأعضاء بقرار من وزير العدل لمدة سنة قابلة للتجديد بموافقة مجلس القضاء الأعلى وذلك بناء على ترشيح رئيس محكمة النقض.

ويلحق بالمكتب عدد كاف من الموظفين.

ويختص المكتب الفني بالمسائل الآتية:

- (١) استخلاص المبادئ القانونية التي تقرها المحكمة فيما تصدره من أحكام وتبويبها ومراقبة نشرها بعد عرضها على رئيس الدائرة التي أصدرتها.
- (٢) إصدار مجموعات الأحكام والنشرة التشريعية.
- (٣) الإشراف على أعمال المكتبة.
- (٤) إعداد البحوث الفنية.
- (٥) الإشراف على جدول المحكمة وعرض الطعون المتماثلة والمرتبطة أو التي يحتاج الفصل فيها إلى تقرير مبدأ قانوني واحد على رئيس المحكمة لنظرها أمام دائرة واحدة.
- (٦) سائر المسائل التي يطلب إليه رئيس المحكمة القيام بها.

مادة ٦

يكون مقر محاكم الاستئناف في القاهرة والاسكندرية وطنطا والمنصورة والاسماعلية وبنى سويف وأسيوط وقنا، ويؤلف كل

منها من رئيس وعدد كاف من الرؤساء والنواب ورؤساء الدوائر والمستشارين.

وتصدر الأحكام من ثلاثة مستشارين.

ويجوز أن تنعقد محكمة الاستئناف في أي مكان آخر في دائرة اختصاصها أو خارج هذه الدائرة عند الضرورة - وذلك بقرار يصدر من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف. وكذلك يجوز تأليف دائرة استئناف بصورة دائمة من أحد مراكز المحاكم الابتدائية بقرار يصدر من وزير العدل بعد أخذ رأي الجمعية العامة لمحكمة الاستئناف.

مادة ٧

تشكل في كل محكمة استئناف محكمة أو أكثر لنظر قضايا الجنايات وتؤلف كل منها من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف.

ويرأس محكمة الجنايات رئيس المحكمة أو أحد نوابه أو أحد رؤساء الدوائر وعند الضرورة يجوز أن يرأسها أحد المستشارين بها.

مادة ٨

تنعقد محكمة الجنايات في كل مدينة بها محكمة ابتدائية ، وتشمل دائرة اختصاصها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية. ويجوز أن تنعقد في أي مكان آخر في دائرة اختصاصها أو خارج هذه الدائرة عند الضرورة - وذلك بقرار يصدر من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف.

مادة ٩

يكون مقر المحكمة الابتدائية في كل عاصمة من عواصم محافظات الجمهورية. وتؤلف كل محكمة من عدد كاف من الرؤساء

والقضاء ويندب لرياستها أحد مستشاري محكمة الاستئناف التي تقع بدائرتها المحكمة الابتدائية أو أية محكمة أستئناف أخرى تالية لها طبقاً للترتيب المبين في الفقرة الاولى من المادة ٥٤ من هذا القانون^(١) ويكون الندب بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأي مجلس القضاء الأعلى لمدة سنة على الأكثر قابلة للتجديد ويكون بكل محكمة عدد كاف من الدوائر يرأس كلا منها رئيس المحكمة أو أحد الرؤساء بها. ويجوز عند الضرورة أن يرأسها أحد قضاء المحكمة

وتصدر الاحكام من ثلاثة أعضاء.

ويجوز أن تنعقد المحكمة الابتدائية في أي مكان آخر في دائرة اختصاصها أو خارج هذه الدائرة عند الضرورة وذلك بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس المحكمة.

مادة ١٠

يكون إنشاء محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية وتعيين دائرة اختصاص كل منها أو تعديله بالقانون.

مادة ١١

تنشأ بدائرة اختصاص كل محكمة ابتدائية محاكم جزئية يكون إنشاؤها وتعيين مقارها وتحديد دوائر اختصاصها بقرار من وزير العدل.

ويجوز أن تنعقد المحكمة الجزئية في أي مكان آخر في دائرة اختصاصها أو خارج هذه الدائرة عند الضرورة - وذلك بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس المحكمة.

مادة ١٢

يجوز تخصص القاضي بعد مضي أربع سنوات على الأقل من تعيينه في وظيفته ويجب أن يتبع نظام التخصص بالنسبة إلى

المستشارين وبالنسبة لمن يكون من القضاء قد مضى على تعيينه ثماني سنوات.

ويصدر بالنظام الذي يتبع في التخصص وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على أن تراعى في القواعد الآتية:

أولاً: يكون تخصص القاضي في فرع أو أكثر من الفروع الآتية: جنائي - مدني - تجاري/ أحوال شخصية - مسائل اجتماعية (عمال). ويجوز أن تزداد هذه الفروع بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية.

ثانياً: يقرر المجلس الأعلى للهيئات القضائية الفرع الذي يتخصص فيه القاضي بعد استطلاع رغبته . ويجوز عند الضرورة ندب القاضي المتخصص من فرع إلى آخر.

مادة ١٣

لوزير العدل أن ينشئ بقرار منه بعد موافقة الجمعية العامة للمحكمة الابتدائية محاكم جزئية ويخصها بنظر نوع معين من القضايا ويبين في القرار مقر كل محكمة ودائرة اختصاصها.

مادة ١٤

تصدر الأحكام في المحاكم الجزئية من قاض واحد .

الفصل الثاني : ولاية المحاكم

مادة ١٥

فيما عدا المنازعات الادارية التي يختص بها مجلس الدولة تختص المحاكم بالفصل في كافة المنازعات والجرائم إلا ما استثنى بنص خاص.

وتبين قواعد اختصاص المحاكم في قانون المرافعات وقانون الاجراءات الجنائية

مادة ١٦

إذا دفعت قضية أخرى وجب على المحكمة إذا رأت ضرورة الفصل في الدفع قبل الحكم في موضوع الدعوى أن توقفها وتحدد للخصم الموجه إليه الدفع قبل الحكم في موضوع الدعوى أن توقفها وتحدد للخصم الموجه إليه الدفع ميعاداً يستصدر فيه حكماً نهائياً من الجهة المختصة فإن لم تر لزوماً لذلك أغفلت الدفع وحكمت في موضوع الدعوى.

وإذا قصر الخصم في استصدار حكم نهائي في الدفع في المدة المحددة كان للمحكمة أن تفصل في الدعوى بحالتها.

مادة ١٧

ليس للمحاكم أن تنظر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أعمال السيادة ولها دون أن تؤول الامر الاداري أو توقف تنفيذه أن تفصل:

- ١- في المنازعات المدنية والتجارية التي تقع بين الأفراد والحكومة أو الهيئات العامة بشأن عقار أو منقول عدا الحالات التي ينص فيها القانون غير ذلك.
- ٢- في كل المسائل الأخرى التي يخولها القانون حق النظر فيها.

الفصل الثالث : في الجلسات والاحكام

مادة ١٨

تكون جلسات المحاكم علنية إلا إذا أمرت المحكمة بجعلها سرية مراعاة للأداب أو محافظة على النظام العام ويكون النطق بالحكم في جميع الأحوال في جلسة علنية، ونظام الجلسة وضبطها منوطان بالرئيس.

مادة ١٩

لغة المحاكم هي اللغة العربية .
وعلى المحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلونها بواسطة مترجم بعد حلف اليمين.

مادة ٢٠

تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب.

الفصل الرابع: في النيابة العامة

مادة ٢١

تمارس النيابة العامة الاختصاصات المخولة لها قانون. ولها دون غيرها الحق في رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها مالم ينص القانون على خلاف ذلك.

مادة ٢٢

مأمورو الضبط القضائي يكونون فيما يتعلق بأعمال وظائفهم تابعين للنيابة العامة ويجوز لها عند الضرورة تكليف معاون النيابة تحقيق قضية بأكملها.

مادة ٢٣(٢)

يقوم بأداء وظيفة النيابة العامة لدى المحاكم - عدا محكمة النقض - النائب العام أو أحد النواب العاميين المساعدين أو المحامين

العاملين أو رؤساء النيابة أو وكالاتها أو مساعديهم أو معاونيهم.
وفي حالة غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع
لديه يحل محله أقدم النواب العامين المساعدين وتكون له جميع
اختصاصاته.

ويسرى في شأن النواب العامين المساعدين سائر الاحكام
الواردة في قانون السلطة القضائية بشأن رؤساء محاكم الاستئناف
عدا محكمة استئناف القاهرة ومن درجتهم. وإذا أعيد النائب العام
المساعد إلى القضاء فتحدد أقدميته بين زملائه حسب الأقدمية التي
كانت له يوم تعيينه نائبا عاما مساعداً.

مادة ٢٤ (٣)

ينشأ لدى محكمة النقض نيابة عامة مستقلة تقوم بأداء
وظيفة النيابة العامة لدى محكمة النقض ويكون لها بناء على
طلب المحكمة حضور مداورات الدوائر المدنية والتجارية والاحوال
الشخصية دون أن يكون لمثلها صوت معدود في المداورات.
وتؤلف من مدير يختار من بين مستشاري النقض أو الاستئناف
أو المحامين العامين على الأقل، يعاونه عدد كاف من الاعضاء من
درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة على الأقل.
ويضع مجلس القضاء الأعلى لائحة للتفتيش على أعضاء هذه
النيابة يصدر بها قرار من وزير العدل.

ويكون ندب كل من المدير والأعضاء لمدة سنة قابلة للتجديد
بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأي رئيس محكمة النقض وموافقة
مجلس القضاء الأعلى.

مادة ٢٥

يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت إشراف النائب
العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القانونين.

مادة ٢٦

رجال النيابة تابعون لرؤسائهم بترتيب درجاتهم ثم لوزير العدل.

مادة ٢٧

تتولى النيابة العامة الإشراف على السجون وغيرها من الأماكن التي تنفذ فيها الأحكام الجنائية ويحيط النائب العام وزير العدل بما يبدو للنيابة العامة من ملاحظات في هذا الشأن .

الفصل الخامس: في إدارة نقود المحاكم

مادة ٢٨

تتولى النيابة العامة الإشراف على الأعمال المتعلقة بنقود المحاكم.

مادة ٢٩

حصيلة الغرامات وسائر أنواع الرسوم المقررة بالقوانين في المواد الجنائية والمدنية والأحوال الشخصية وكذلك الامانات والودائع يكون تحصيلها وحفظها وصرفها بمعرفة الكاتب الأول والكتّاب والموظفين المعنيين لذلك تحت إشراف النيابة العامة ورقابة وزارة العدل.

الفصل السادس : في الجمعيات العامة واللجان الوقتية

مادة ٣٠

تجتمع محكمة النقض وكل محكمة استئناف أو محكمة ابتدائية بهيئة جمعية عامة للنظر فيما يلي:
أ- ترتيب وتأليف الدوائر وتشكيل الهيئات.
ب- توزيع القضايا على الدوائر المختلفة.

ج- تحديد عدد الجلسات وأيام وساعات انعقادها.
د- ندب مستشاري محاكم الاستئناف للعمل بمحاكم الجنايات وقضاة المحاكم الابتدائية للعمل بالمحاكم الجزئية.
هـ- سائر المسائل المتعلقة بنظام المحاكم وأمورها الداخلية.
و- المسائل الأخرى المنصوص عليها. ويجوز للجمعيات العامة أن تفوض رؤساء المحاكم في بعض ما يدخل في اختصاصها.

مادة ٣١

تتألف الجمعية العامة لكل محكمة من جميع قضاتها العاملين بها وتدعى إليها النيابة العامة ويكون لمثل النيابة رأي معدود في المسائل التي تتصل بأعمال النيابة.

مادة ٣٢

تتعقد الجمعية العامة بدعوى من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ثلث عدد قضاتها على الأقل أو بناء على طلب النيابة العامة ويبين في الطلب المقدم من القضاء سبب اجتماع الجمعية العامة وميعاده فإن لم يستجب رئيس المحكمة لهذا الطلب قام بالدعوى أقدم القضاة الموقعين عليه.

مادة ٣٣

لا يكون انعقاد الجمعية العامة صحيحاً إلا إذا حضره أكثر من نصف عدد قضاة المحكمة، فإذا لم يتوافر هذا النصاب جاز انعقاد الجمعية بعد ساعة من الميعاد المحدد إذا حضره ثلث عدد قضاة المحكمة على الأقل.

مادة ٣٤

تصدر قرارات الجمعيات العامة بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وإذا تساوت الآراء رجح الجانب الذي فيه الرئيس.

مادة ٣٥

تؤلف في كل محكمة لجنة تسمى (لجنة لشئون الوقتية) من رئيس المحكمة أو أقدم نوابها أو رئيس إحدى الدوائر فيها رئيساً ومن أقدم اثنين من أعضائها وتقوم بمباشرة سلطة الجمعية العامة في المسائل المستعجلة عند تعذر دعوتهم في أثناء العطلة القضائية.

مادة ٣٦ (٤)

تبلغ قرارات الجمعيات العامة ولجان الشئون الوقتية لوزير العدل وللوزير أن يعيد إلى الجمعيات العامة للمحاكم الابتدائية ولجان الشئون الوقتية بها ما لا يرى الموافقة عليه من قراراتها لإعادة النظر فيها، وله بعد ذلك أن يعرض الأمر على مجلس القضاء الأعلى ليصدر قراره بما يراه.

مادة ٣٧

تثبت محاضر الجمعيات العامة في دفتر بعد ذلك ويوقعها رئيس المحكمة وأمين السر أو سكرتير الجلسة.

الباب الثاني: في قضاة المحاكم على اختلاف درجاتهم
الفصل الأول: في تعيين القضاء وترقيتهم وأقدميتهم

مادة ٣٨

يشترط فيمن يولي القضاء:

- ١- أن يكون متمتعاً بجنسية جمهورية مصر العربية وكامل الأهلية المدنية.
- ٢- ألا تقل سنه عن ثلاثين سنة إذا كان التعيين بمحاكم الاستئناف وعن ثلاث وأربعين سنة وإذا كان التعيين بمحكمة النقض.
- ٣- أن يكون حاصلاً على إجازة الحقوق من إحدى كليات

- الحقوق بجامعة جمهورية مصر العربية أو على شهادة أجنبية معادلة لها وأن ينجح في الحالة الأخيرة في امتحان المعادلة طبقاً للقوانين واللوائح الخاصة بذلك.
- ٤- ألا يكون قد حكم عليه من المحاكم أو مجالس التأديب لأمر مذل بالشرف ولو كان قد رد إليه اعتباره.
- ٥- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة.

مادة ٣٩

- يعين قضاة الفئة (ب) بالمحاكم الابتدائية من الهيئات الآتية:
- أ- قضاة المحاكم الابتدائية السابقين، ومن سبق أن شغل مماثلة بمقتضى القانون.
- ب- وكلاء النائب العام الفئة الممتازة (ب).
- ج- وكلاء النائب العام الذين شغلوا هذه الوظيفة مدة أربع سنوات متوالية.
- د- النواب بمجلس الدولة وهيئة قضايا الدولة (١) من الفئة (ب) ووكلاء النيابة الإدارية من الفئة الممتازة (ب).
- هـ- المحامين الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا فعلاً لمدة تسع سنوات المحاماة أو أي عمل يعتبر بقرار تنظيمي عام يصدر من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيراً للعمل القضائي.
- و- أعضاء هيئة التدريس بكليات الحقوق. وأعضاء هيئة تدريس القانون بجامعة جمهورية مصر العربية، والمشتغلين بعمل يعتبر بقرار تنظيمي عام يصدر من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيراً للعمل القضائي متى أمضوا جميعاً

تسع سنوات متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة قاض من الفئة .

(ب) ويتقاضون مرتباً يدخل في حدود هذه الدرجة.

مادة ٤٠

مع مراعاة ما نص عليه في المادتين التاليتين يكون التعيين في وظيفة قاض من الفئة (أ) أو رئيس محكمة من الفئة (ب) أو (أ) أو في وظيفة مستشار من محكمة الاستئناف بطريق الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في القضاء أو النيابة.

مادة ٤١

متي توافرت الشروط الأخرى المبينة في هذا القانون جاز أن يعين رأساً:

أولاً: وظائف قضاة من الفئة (١):

أ- قضاة المحاكم الابتدائية السابقون الذين قضوا في هذه الوظيفة خمس سنوات على الأقل ومن سبق أن شغل وظيفة مماثلة يقتضي القانون المدة ذاتها.

ب- النواب بمجلس الدولة أو هيئة قضايا الدولة من الفئة (أ)، ووكلاء النيابة الإدارية من الفئة الممتازة (أ).

ج- المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة تسع سنوات متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا المحاماة فعلاً أو أي عمل يعتبر بقرار تنظيمي عام من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيراً للعمل القضائي مدة أربع عشرة سنة.

د- الأساتذة المساعدون بكليات الحقوق وأساتذة القانون المساعدون بجامعة مصر العربية، والمشتغلون بعمل يعتبر بقرار تنظيمي عام من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيراً للعمل القضائي، متي أمضوا أربع عشرة

سنة متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة قاضي من الفئة (أ) أو يتقاضون مرتباً يدخل في حدود هذه الدرجة.

ثانياً: في وظائف رؤساء فئة (ب) بالمحاكم الابتدائية:

أ- الرؤساء السابقون بالمحاكم الابتدائية ومن سبق أن شغل وظيفة مماثلة بمقتضى القانون.

ب- المستشارون المساعدون بمجلس الدولة وهيئة قضايا الدولة من الفئة (ب) رؤساء النيابة الإدارية من الفئة (ب).

ج- المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة اثني عشرة سنة متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا المحاماة فعلاً أو أي عمل يعتبر بقرار تنظيمي عام من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيراً للعمل القضائي مدة سبع عشرة سنة.

د- أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بجامعة جمهورية مصر العربية وكذلك الأساتذة المساعدون بهذه الكليات وأساتذة القانون المساعدون بهذه الجامعات الذين أمضوا في وظيفة أستاذ مساعد مدة لا تقل عن خمس سنوات.

هـ- المشتغلون بعمل يعتبر بقرار تنظيمي عام يصدر من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيراً للعمل القضائي ممن أمضوا سبع عشرة سنة متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة رئيس بالمحكمة فئة (ب) أو يتقاضون مرتباً يدخل في حدود هذه الدرجة.

ثالثاً: في وظائف رؤساء فئة (أ) بالمحاكم الابتدائية:

أ- الرؤساء السابقون بالمحاكم الابتدائية الذين قضوا في هذه الوظيفة ثلاث سنوات على الأقل، ومن سبق أن شغل وظيفة مماثلة بمقتضى القانون المدة ذاتها.

ب- المستشارون المساعدون بمجلس الدولة وهيئة قضايا الدولة من الفئة (أ).

ج- المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف خمس عشرة سنة متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا المحاماة فعلاً أو أي عمل يعتبر بقرار تنظيمي عام من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيراً للعمل القضائي مدة عشرين سنة.

د- أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بجامعةات جمهورية مصر العربية ممن أمضوا في وظيفة أستاذ مدة لا تقل عن سنتين.

هـ- المشتغلون بعمل يعتبر بقرار تنظيمي عام من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيراً للعمل القضائي مدة عشرين سنة وكانوا في درجات ماثلة لدرجة رئيس محكمة من الفئة (أ) أو يتقاضون مرتباً يدخل في حدود هذه الدرجة.

رابعاً: في وظائف المستشارين بمحاكم الاستئناف

١- مستشارو مجلس الدولة ومن سبق أن شغل وظيفة ماثلة بمقتضى القانون.

٢- المستشارون بمجلس الدولة وهيئة قضايا الدولة والوكلاء العاملون بالنيابة الإدارية.

ج- المحامون الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض خمس سنوات متوالية.

د- أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بجامعةات جمهورية مصر العربية الذين أمضوا في وظيفة أستاذ مدة لا تقل عن ثلاث سنوات.

مادة ٤٢

استثناء من أحكام المادة ٣٩ والفقرات (أولاً وثانياً وثالثاً) من المادة ٤١ والمادة ١١٧ يجوز أن يعين أعضاء مجلس الدولة

وأعضاء هيئة قضايا الدولة والنيابة الإدارية والمشتغلون بالتدريس في كليات الحقوق أو بتدريس مادة القانون في جامعات جمهورية مصر العربية في وظائف القضاء أو النيابة التي تلي مباشرة درجات وظائفهم في جهاته الأصلية على ألا يرتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم في القضاء أو النيابة ويكون تحديد أقدميتهم بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية.

مادة ٤٣

يشترط فيمن يعين مستشارا بمحكمة النقض أن يتوافر فيه أحد الشروط الآتية:

١- أن يكون قد شغل مدة ثلاث سنوات على الأقل وظيفه مستشار بإحدى محاكم الاستئناف أو محام عام أو مستشار بهيئة قضايا الدولة أو مستشار بمجلس الدولة.

٢- أن يكون قد اشتغل مدة ست سنوات بالتدريس بكليات الحقوق أو بتدريس القانون بجامعات جمهورية مصر العربية بوظيفة أستاذ ومضى على تخرجه إحدى وعشرون سنة لم ينقطع فيها عن العمل القانوني.

٣- أن يكون من المحامين الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض مدة ثماني سنوات متوالية.

مادة ٤٤ (٥)

ويكون شغل الوظائف القضائية سواء بالتعيين أو بالترقية بقرار من رئيس الجمهورية. ويعين رئيس محكمة النقض من بين نواب الرئيس وبعد أخذ رأي مجلس القضاء الأعلى.

ويعين نواب رئيس محكمة النقض بموافقة مجلس القضاء الأعلى بناء على ترشيح الجمعية العامة لمحكمة النقض.

ويعين المستشار بمحكمة النقض بموافقة مجلس القضاء الأعلى

وذلك من بين اثنين ترشح أحدهما الجمعية العامة بمحكمة النقض ويرشح الآخر وزير العدل.

ويعين رؤساء الاستئناف ونوابها ومستشاروها والرؤساء بالمحاكم الابتدائية والقضاء بموافقة مجلس القضاء الأعلى.

ويعتبر تاريخ التعيين أو الترقية من تاريخ موافقة أو أخذ رأي مجلس القضاء الأعلى بحسب الأحوال.

مادة ٤٥ (٦)

تشغل وظائف مساعد أول وزير العدل ومساعد وزير العدل لشئون التفتيش القضائي والتشريع والمحاكم والإدارات القانونية والمكتب الفني للوزير والديوان العام والتنمية الإدارية وغيرهم من مساعدي وزير العدل بطريق الندب من بين المستشارين أو المحامين العاملين على الأقل وذلك بقرار من رئيس الجمهورية.

وتشغل وظائف وكلاء وأعضاء هذه الجهات بطريق الندب من بين رجال القضاء أو النيابة العامة لمدة سنة قابلة للتجديد بقرار من وزير العدل.

وفي جميع الأحوال يجوز شغل وظيفة من يندب وفقاً لأحكام الفقرتين السابقتين.

ويجوز الندب للمكتب الفني لوزير العدل ولشئون الإدارات القانونية من أعضاء الهيئات القضائية الأخرى مع مراعاة الأحكام الواردة في قوانينها.

مادة ٤٦ (٧)

يكون شغل وظيفة مساعد الوزير لشئون التفتيش القضائي ووكلاء إدارة التفتيش بناء على ترشيح من وزير العدل وبعد موافقة مجلس القضاء الأعلى.

ويكون شغل سائر الوظائف الأخرى المشار إليها بالفقرتين

الأولى والثانية من المادة السابقة بعد أخذ رأي مجلس القضاء الأعلى.

مادة ٤٧

لا يجوز عند التعيين في وظيفة قاضي بالمحاكم الابتدائية أن تقل نسبة التعيين من المحامين المشتغلين بمهنة المحاماة عن الربع.

ولا يجوز عند التعيين في وظيفة رئيس بالمحكمة الابتدائية أو مستشار بمحاكم الاستئناف أن تقل نسبة التعيين من المحامين المشتغلين بمهنة المحاماة عن العشر.

وتحسب هذه النسبة لكل فئة على أساس الوظائف الخالية خلال سنة مالية كاملة.

مادة ٤٨

في غير حالات الضرورة تجري التعيينات والترقيات والتنقلات بين القضاء مرة واحدة كل سنة ويكون ذلك خلال العطلة القضائية.

مادة ٤٩

يكون اختيار قضاة المحاكم الابتدائية من الفئة (ب) بطريق الترقية من بين أعضاء النيابة على أساس الأقدمية من واقع أعمالهم وتقارير التفتيش عنهم.

وتكون ترقية القضاة (ب، أ) والرؤساء بالمحاكم الابتدائية من الفئتين (ب أ) على أساس الأقدمية مع الأهلية.

ويجوز ترقيتهم للكفاية الممتازة ولولم يحل دورهم في الترقية متى أمضوا في وظائفهم سنتين على الأقل وبشروط ألا تزيد نسبة من يرقي منهم لهذا السبب على ربع عدد الوظائف الخالية في كل درجة خلال سنة مالية كاملة ويكون اختيارهم بترتيب الأقدمية

فيما بينهم، ويعتبر من ذوى الكفاية الممتازة القضاة والرؤساء بالمحاكم الحاصلون في آخر تقديرين لكفائتهم على درجة كفاء أحدهما على الأقل من عملهم في القضاء وبشرط ألا تقل تقديراتهم السابقة جميعها عن درجة فوق المتوسط.

وفيما عدا ذلك يجري الاختيار في الوظائف الأخرى على أساس درجة الأهلية وعند التساوي تراعي الأقدمية.

مادة ٥٠

تقرر أقدمية القضاة بحسب تاريخ القرار الجمهوري الصادر بتعيينهم أو ترقيتهم ما لم يحددها هذا القرار من تاريخ آخر بموافقة مجلس القضاء الأعلى.

وإذا عين أو رقي قاضيات أو أكثر في قرار واحد كانت الأقدمية بينهم من تاريخ تعيينه في وظيفة محام عام.

وتعتبر أقدمية القضاة الذين يعادون إلى مناصبهم من تاريخ القرار الصادر بتعيينهم أول مرة.

وتعتبر أقدمية أعضاء النيابة عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات.

وإذا أعيد المحامي العام الأول إلى القضاء فتحدد أقدميته بين زملائه حسب الأقدمية التي كانت له يوم تعيينه محاميا عام أول.

مادة ٥١

تحدد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وهيئة قضايا الدولة والنيابة الإدارية عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات على ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم في القضاء أو النيابة العامة.

وتحدد أقدمية من يعينون من خارج الهيئات القضائية في قرار التعيين بموافقة مجلس القضاء الأعلى وإلا اعتبرت أقدميتهم من

تاريخ القرار الصادر بالتعيين.

وتحدد أقدمية المحامين عن تعيينهم في وظائف القضاء وذلك اعتبارا من تاريخ استيفائهم لشروط الصلاحيه للوظائف المعينين فيها على ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم في القضاء أو النيابة العامة.

الفصل الثاني: في نقل القضاء وندبهم وإعارتهم

مادة ٥٢

لا يجوز نقل القضاة أو ندبهم أو إعارتهم إلا في الأحوال وبالكيفية المبينة بهذا القانون.

مادة ٥٣

يكون نقل الرؤساء والقضاء بالمحاكم الابتدائية بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى يحدد فيه المحاكم التي يلحقون بها ويعتبر تاريخ النقل من تاريخ التبليغ بالقرار.

مادة ٥٤

رؤساء دوائر محكمة استئناف القاهرة ومستشاروها لا يجوز نقلهم إلى محكمة أخرى إلا برضائهم وموافقة مجلس القضاء الأعلى، أما مستشارو محاكم الاستئناف الأخرى فيكون نقلهم إلى محكمة استئناف القاهرة تبعا لأقدمية التعيين بمراعاة أن يكون النقل من محكمة استئناف قنا إلى محكمة استئناف أسيوط ثم إلى بني سويف ثم إلى الإسماعيلية ثم إلى المنصورة ثم إلى طنطا ثم إلى الإسكندرية، ومع ذلك يجوز بقاء رئيس الدائرة أو المستشار في المحكمة التي يعمل بها بناء على طلبه وموافقة مجلس القضاء الأعلى^(٨) ويكون اختيار رؤساء دوائر محاكم الاستئناف بطريق الندب من بين المستشارين الذين أمضوا في درجة مستشار سنتين

على الأقل.

ويكون النقل والندب في هذه الأحوال بقرار من رئيس الجمهورية بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية.
ويعتبر تاريخ النقل أو الندب من تاريخ التبليغ بالقرار.

مادة ٥٥

يجوز لوزير العدل عند الضرورة أو يندب مؤقتاً للعمل بمحكمة النقض أحد مستشاري محاكم الاستئناف ممن تتوافر فيهم شروط التعيين في وظيفة مستشار بمحكمة النقض لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد لمدة أخرى وذلك بعد أخذ رأي الجمعية العامة للمحكمة التابع لها والجمعية العامة لمحكمة النقض وموافقة مجلس القضاء الأعلى.

مادة ٥٦

يجوز لوزير العدل عند الضرورة أن يندب أحد مستشاري محاكم الاستئناف للعمل في محكمة استئناف غير المحكمة التابع لها لمدة لا تتجاوز ستة أشهر قابلة للتجديد لمدة أخرى، وذلك بعد أخذ رأي الجمعية العامة للمحكمة التابع لها وموافقة مجلس القضاء الأعلى.

مادة ٥٧

يجوز لوزير العدل أن يندب أحد مستشاري محاكم الاستئناف مؤقتاً للعمل بالنيابة العامة لمدة لا تتجاوز ستة أشهر قابلة للتجديد لمدة أخرى وذلك بعد أخذ رأي الجمعية العامة للمحكمة التابع لها وموافقة مجلس القضاء الأعلى.

مادة ٥٨

يجوز لوزير العدل عند الضرورة ندب الرؤساء والقضاة بالمحاكم الابتدائية لمحاكم غير محاكمهم لمدة لا تتجاوز ستة أشهر

قابلية للتجديد لمدة أخرى بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى.

مادة ٥٩

ينقل القاضي أو الرئيس بالمحكمة إذا أمضى خمس سنوات في محاكم القاهرة والإسكندرية والجيزة وبنها، وأربع سنوات في محاكم بني سويف والفيوم والمنيا وباقي محاكم الوجه البحري وستين في محاكم أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان^(٩). ويجوز بناء على طلب القاضي أو الرئيس بالمحكمة وموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ألا ينقل إلى محاكم المنطقة الأولى ليبقى في المنطقة الثانية أو الثالثة، أو ينقل إلى محاكم المنطقة الثانية ليبقى في المنطقة الثالثة.

ويستثنى من قيد المدة بالنسبة إلى محكمتي القاهرة والإسكندرية القضاء والرؤساء بالمحاكم الحاصلون في آخر تقدير لكفائتهم على درجة كفاء بشرط أن يكون تقديرهم السابق بدرجة فوق المتوسط. وإذا عين في وظائف القضاة أو النيابة أحد المحامين فلا يجوز أن يكون مقر عمله في دائرة المحكمة الابتدائية التي كان بها مركز عمله إلا بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ تعيينه.

مادة ٦٠

ألغيت بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ .

مادة ٦١

في حالة خلو وظيفة رئيس المحكمة أو غيابه أو قيام مانع لديه يقوم بمباشرة اختصاصه الأقدم فالأقدم من النواب أو الأعضاء بحسب الأحوال.

وفي حالة غياب أحد القضاة أو وجود مانع لديه يندب رئيس المحكمة من يحل محله ويراعي أن يكون الندب بطريق التناوب بين القضاة.

مادة ٦٢

يجوز نذب القاضي، مؤقتاً للقيام بأعمال قضائية أو قانونية غير عمله أو بالإضافة إلى عمله وذلك بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأي الجمعية العامة التابع لها وموافقة مجلس القضاء الأعلى على أن يتولى المجلس المذكور وحده تحديد المكافأة التي يستحقها القاضي عن هذه الأعمال بعد انتهائها.

مادة ٦٣

لا يجوز للقاضي، بغير موافقة مجلس القضاء الأعلى، أن يكون محكماً ولو بغير أجر، ولو كان النزاع غير مطروح على القضاء، إلا إذا كان أحد أطراف النزاع من أقاربه أو أصهاره حتى الدرجة الرابعة بدخول الغاية.

كما لا يجوز بغير موافقة المجلس المذكور نذب القاضي ليكون محكماً عن الحكومة أو إحدى الهيئات العامة متى كانت طرفاً في نزاع يراد فضه بطريق التحكيم. وفي هذه الحالة يتولى هذا المجلس وحده تحديد المكافأة التي يستحقها القاضي.

مادة ٦٤

- لا يجوز أن تزيد مدة نذب القاضي لغير عمله طول الوقت طبقاً للمادة (٦٢) على ثلاث سنوات متصلة.

مادة ٦٥ (١٠)

يجوز إعادة القضاة إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية بقرار رئيس الجمهورية بعد أخذ رأي الجمعية العامة للمحكمة التابع لها القاضي وموافقة مجلس القضاء الأعلى، ولا يجوز أن تزيد مدة الإعارة على أربع سنوات متصلة، ومن ذلك يجوز أن تزيد المدة على هذا القرار إذا اقتضت ذلك مصلحة قومية يقدرها رئيس الجمهورية.

مادة ٦٦

- تعتبر المدة متصلة في حكم المادتين السابقتين إذا تابعت أيامها أو فصل بينها فاصل زمني يقل عن خمس سنوات. ويجوز شغل وظيفة المعار بدرجتها إذا كانت مدة الإعارة لا تقل عن سنة، فإذا عاد المعار إلى عمله قبل نهاية هذه المدة يشغل الوظيفة الخالية من درجته أو يشغل درجته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته على أول وظيفة تخلو من درجته. وفي جميع الأحوال يجب ألا يترتب على الإعارة أو الندب الإخلال بحسن سير العمل

الفصل الثالث: في عدم قابلية القضاة للعزل

مادة ٦٧ (١١)

رجال القضاء أو النيابة العامة - عدا معاوني النيابة - غير قابلين للعزل ولا ينقل مستشارو محكمة النقض إلى محاكم الاستئناف أو النيابة العامة إلا برضائهم.

الفصل الرابع: في مرتبات القضاة ومعاشاتهم

مادة ٦٨

تحدد مرتبات القضاة بجميع درجاتهم وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون ولا يصح أن يقرر لأحد منهم مرتب بصفة شخصية أو أن يعامل معاملة استثنائية بأية صورة.

مادة ٦٩ (١٢)

استثناء من أحكام قوانين المعاشات، لا يجوز أن يبقى في وظيفة القضاء أو يعين فيها من جاوز عمره أربعاً وستين سنة ميلادية؛ ومع ذلك إذا كان بلوغ القاضي سن التقاعد في الفترة من

أول أكتوبر إلى أول يوليو فإنه يبقى في الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحسب هذه المدة في تقرير المعاش أو المكافأة.

مادة ٧٠

استثناء من أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وقوانين المعاشات لا يترتب على استقالة القاضي سقوط حقة في المعاش أو المكافأة.

وتعتبر استقالة القاضي مقبولة من تاريخ تقديمها لوزير العدل إذا كانت غير مقترنة بقيد أو معلقة على شرط.

وفي جميع حالات انتهاء الخدمة يسوى معاش القاضي أو مكافأته على أساس آخر مربوط الوظيفة التي كان يشغلها أو آخر مرتب كان يتقاضاه أيهما أصح له ووفقاً للقواعد المقررة بالنسبة للموظفين الذين تنتهي خدمتهم بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفر (١٣).

الفصل الخامس: في واجبات القضاء

مادة ٧١

يؤدي القضاء - قبل مباشرة وظائفهم - اليمين الآتية:
أقسم بالله العظيم أن أحكم بين الناس بالعدل وأن أحترم القوانين.

ويكون أداء رئيس محكمة النقض اليمين أمام رئيس الجمهورية ويكون أداء اليمين بالنسبة لنواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف ونوابهم أمام الجمعية العامة لمحكمة النقض. ويكون أداء اليمين بالنسبة للمستشارين بمحكمة النقض ومحاكم الاستئناف أمام إحدى دوائر محاكم الاستئناف.

مادة ٧٢

لا يجوز للقاضي القيام بأي عمل تجاري كما لا يجوز له القيام

بأي عمل لا يتفق واستقلال القضاء وكرامته.
ولا يجوز لمجلس القضاء الأعلى أن يقرر منع القاضي من
مباشرة أي عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة
وحسن أدائها.
مادة ٧٣

يحظر على المحاكم إبداء الآراء السياسية.
ويحظر كذلك على القضاء الاشتغال بالعمل السياسي ولا يجوز
لهم الترشيح لانتخابات مجلس الشعب أو الهيئات الإقليمية أو
التنظيمات السياسية إلا بعد تقديم استقالتهم.
مادة ٧٣ مكرر^(١٤)

يسري المعاش المستحق للقاضي المستقبل طبقاً للمادة السابقة
والذي رشح نفسه لعضوية مجلس الشعب، وفقاً للقواعد الآتية:
أ- من بلغت مدة خدمته المحسوبة في المعاش سبعاً وعشرين
سنة فأكثر يحصل على معاش يساوي أربعة أخماس آخر مربوط
الوظيفة التي كان يشغلها أو أربعة أخماس المرتب الأصلي الذي
كان يتقاضاه أيهما أصلح له.

ب- من بلغت مدة خدمته المحسوبة في المعاش عشرين سنة
وتقل عن سبع وعشرين سنة، تضاف خمس سنوات افتراضية إلى
مدة خدمته بشرط ألا يجاوز سنة افتراضاً ستين سنة، وبحيث لا
يقل المعاش الذي يحصل عليه عن ثلاثة أخماس آخر مربوط
الوظيفة التي كان يشغلها أو ثلاثة أخماس المرتب الأصلي الذي
كان يتقاضاه أيهما أصلح له.

ج- من بلغت مدة خدمته المحسوبة في المعاش خمس عشر
سنة وتقل عن عشرين تضاف خمس سنوات افتراضية إلى مدة
خدمته بشرط ألا يجاوز سنة افتراضاً ستين سنة، وبحيث لا يقل

المعاش الذي يحصل عليه عن نصف آخر مربوط الوظيفة التي كان يشغلها أو نصف المرتب الأصلي الذي كان يتقاضها أيهما أصلح له.

وإذا لم ينجح القاضي المستقبل في الانتخابات، وحصل على عشر عد الأصوات الصحيحة التي أعطيت على الأقل، صرف له الفرق بين المرتب الأصلي الذي كان يتقاضاه عند تقديم الاستقالة وبين المعاش الذي استحقه وفقاً للقواعد السابقة، وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ الاستقالة أو بلوغه سن الإحالة إلى المعاش أو الوفاء أيهما أقرب.

وتسري أحكام البنود (أ، ب، ج)، على القاضي الذي يعين عضواً في مجلس الشعب.

مادة ٧٤

لا يجوز للقضاء إفشاء سر المداولات.

مادة ٧٥

لا يجوز أن يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة بدخول الغاية.

كما يجوز أن يكون ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم أو المدافع عنه ممن تربطهم الصلة المذكورة بأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى ولا يعتد بتوكيل المحامي الذي تربطه بالقاضي الصلة المذكورة إذا كانت الوكالة لاحقة لقيام القاضي بنظر الدعوى.

مادة ٧٦

يجب أن يقيم القاضي في البلد الذي يكون فيه مقر عمله ويجوز لوزير العدل لظروف استثنائية أن يرخص للقاضي في الإقامة في مقر المحكمة الابتدائية التابع لها أو في بلد آخر يكون قريباً من مقر عمله ويكون انتقاله في هذه الحالة على نفقة الحكومة بالوسيلة

التي يراها رئيس المحكمة ويعتمدها وزير العدل.
ويجوز أن تعد لرجال القضاء والنيابة أماكن للإقامة أو
الاستراحة وتنظم بقرار من وزير العدل الأحكام المتعلقة بتخصيص
هذه الأماكن وتحديد الأجر الذي يلزم به المنتفعون.

مادة ٧٧

لا يجوز للقاضي أن يتغيب عن مقر عمله قبل إخطار رئيس
المحكمة.

ولا أن ينقطع عن عمله لغير سبب مفاجئ قبل أن يرخص له
في ذلك كتابة فإذا أخل القاضي بهذا الواجب نبهه رئيس المحكمة
إلى ذلك كتابة، وفضلاً عن ذلك فإنه إذا زادت مدة الانقطاع بدون
ترخيص كتابي عن سبعة أيام في السنة اعتباراً المدة الزائدة إجازة
عادية لمدة تحسب من تاريخ اليوم التالي لآخر جلسة حضرها
القاضي وتنتهي.

بعودته إلى حضور جلساته فإذا استمر القاضي في مخالفة هذه
المادة وجب رفع الأمر إلى مجلس التأديب.

ويعتبر القاضي مستقياً إذا انقطع عن عمله مدة ثلاثين يوماً
متصلة بدون إذن ولو كان ذلك بعد انتهاء مدة إجازته أو إعارته أو
ندبه لغير عمله.

فإذا عاد وقدم أعذاراً عرضها الوزير على المجلس الأعلى
للهيئات القضائية فإن تبين له جديتها اعتبر غير مستقيل وفي هذه
الحالة تحسب مدة الغياب إجازة من نوع الإجازة السابقة أو إجازة
عادية بحسب الأحوال.

مادة ٧٧ مكرر (١) (١٥)

يشكل مجلس القضاء الأعلى برئاسة رئيس محكمة النقض
وعضوية كل من:

- رئيس محكمة استئناف القاهرة - النائب العام.
- أقدم اثنين من نواب رئيس محكمة النقض.
- أقدم اثنين من رؤساء محاكم الاستئناف الأخرى.
وعند خلو وظيفة رئيس محكمة النقض أو غيابه أو وجود مانع لديه يحل محله في رئاسة المجلس أقدم نوابه، وفي هذه الحالة ينضم إلى عضوية المجلس أقدم نواب رئيس محكمة النقض من غير العضوية المشار إليها في الفقرة السابقة وعند خلو وظيفة أحد أعضاء المجلس أو غيابه أو وجود مانع لديه، يحل محل النائب العام أقدم نائب عام مساعد أو من يقوم مقامه، ويحل محل رؤساء محاكم الاستئناف من يليهم في الأقدمية من النواب.
مادة ٧٧ مكرر(٢)(١٦)

يختص مجلس القضاء الأعلى بنظر كل ما يتعلق بتعيين وترقية ونقل وندب وإعارة رجال القضاء والنيابة العامة وكذلك سائر شؤونهم على النحو المبين في هذا القانون.
ويجب أخذ رأيه في مشروعات القوانين المتعلقة بالقضاء والنيابة العامة.

مادة ٧٧ مكرر(٣)
يجتمع مجلس القضاء الأعلى بمحكمة النقض أو بوزارة العدل بدعوة من رئيسه أو بطلب من وزير العدل، ولا يكون انعقاده صحيحاً إلا بحضور خمسة من أعضائه على الأقل، وتكون جميع مداواته سرية.

وتصدر القرارات بأغلبية الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس ويكون للمجلس بأغلبية أعضائه تعديل مشروع الحركة القضائية بالنسبة للمسائل التي يشترط القانون موافقة عليها.

وللمجلس أن يدعو مساعد وزير العدل لشؤون التفتيش القضائي أو أحد وكلاء التفتيش القضائي لاستيضاحه في المسائل المعروضة عليه وله كذلك أن يطلب من الجهات الحكومية وغيرها كل ما يراه لازماً من البيانات والأوراق.
مادة ٧٧ مكرر(٤)(١٧)

يضع المجلس لائحة بالقواعد التي يسير عليها في مباشرة اختصاصاته.

ويجوز للمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر وأن يفوضها في بعض اختصاصاته عدا ما يتعلق منها بالتعيين أو الترقية أو النقل.

الفصل السادس: في التفتيش القضائي

مادة ٧٨

تشكل بوزارة العدل إدارة للتفتيش على أعمال القضاة والرؤساء بالمحاكم الابتدائية وتؤلف من مدير ووكيل يختاران من مستشاري محكمة النقض أو محاكم الاستئناف ومن عدد كاف من المستشارين والرؤساء بالمحاكم الابتدائية.

ويضع وزير العدل لائحة للتفتيش القضائي بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

ويجب أن يحاط القضاة علماً بكل ما يودع في ملفات خدمتهم من ملاحظات أو أوراق أخرى.

وتقدير الكفاية بإحدى الدرجات الآتية:

كفاء - فوق المتوسط - متوسط - أقل من المتوسط.

ويجب إجراء التفتيش مرة على الأقل كل سنتين، ويجب إيداع التفتيش في خلال شهرين على الأكثر من تاريخ انتهاء التفتيش.

ولوزير العدل أن يحيل إلى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ما أحالته إليه من الأمور المتعلقة بالتفتيش على أعمال القضاة.

الفصل السابع: في التظلمات والطعن

في القرارات الخاصة بشئون القضاة

مادة ٧٩

يخطر وزير العدل من يقدر بدرجة متوسط أو أقل من المتوسط من رجال القضاء والنيابة العامة بدرجة كفايته، وذلك بمجرد انتهاء إدارة التفتيش المختصة من تقرير كفايته، ولمن أخطر الحق في التظلم من التقدير في ميعاد خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار. كما يقوم وزير العدل - قبل عرض مشروع الحركة القضائية على اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية - بثلاثين يوماً على الأقل بإخطار رجال القضاء والنيابة العامة الذين حل دورهم ولم تشملهم الحركة القضائية لسبب غير متصل بتقارير الكفاية التي فصل فيها وفقاً للمادة (٨١) أو فات ميعاد التظلم منها ويبين بالإخطار أسباب التخطي ولمن أخطر الحق في التظلم في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة بكتاب مسجل بعلم الوصول.

مادة ٨٠

يكون التظلم بعريضة تُقدم إلى إدارة التفتيش القضائي بوزارة العدل وعلى هذه الإدارة إرسال التظلم إلى اللجنة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة خلال خمسة أيام من تاريخ تقديم التظلم.

مادة ٨١

تفصل اللجنة المذكورة في التظلم بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال المتظلم ويصدر قرارها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إحالة الأوراق إليها وقبل إجراء الحركة القضائية وتقوم اللجنة أيضاً عند نظر مشروع الحركة القضائية بفحص تقارير كفاية المرشحين للترقية من درجة فوق المتوسط أو كفاء. ولا يجوز لها النزول بهذا التقرير إلى التقرير إلى درجة أدنى إلا بعد إخطار صاحب الشأن بكتاب مسجل بعلم الوصول لسماع أقواله، وبعد أن تبدي إدارة التفتيش المختصة رأياً مسبباً في اقتراح النزول بالتقدير.

ويكون قرار مجلس القضاء الأعلى في شأن تقدير الكفاية أو التظلم منه نهائياً ويخطر به صاحب الشأن بكتاب مسجل بعلم الوصول (١٨).

مادة ٨٢

ألغيت بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤.
مادة ٨٣ (١٩)

تختص دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأي شأن من شئونهم متى كان مبنى الطلب عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة.

كما تختص الدوائر المذكورين دون غيرها بالفصل في طلبات التعويض عن تلك القرارات.

وتختص أيضاً دون غيرها بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لرجال القضاء والنيابة

العامة أو لورثتهم.

ولا يجوز أن يجلس للفصل في هذه المسائل من كان عضواً في مجلس القضاء الأعلى إذا كان قد أشترك في القرار الذي رفع الطلب بسببه.

أما القرارات المتعلقة بالترقية في غير الحالة المنصوص عليها في البند أولاً والقرارات المتعلقة بالتعيين أو النقل أو الندب، فلا يجوز الطعن فيها - بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية - بأي طريق من طرق الطعن أمام أي جهة.

مادة ٨٤

يرفع الطلب بعريضة تودع قلم كتاب محكمة النقض تتضمن عدا البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ومال إقامتهم موضوع الطلب وبياناً كافياً عن الدعوى.

وعلى الطالب أن يودع من هذه العريضة صوراً منها بقدر عدد الخصوم من حافظة بالمستندات التي تؤدي طلبه ومذكرة .
ويعين رئيس الدائرة أحد مستشاريها لتحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة وله إصدار القرارات اللازمة لذلك.

وعلى قلم الكتاب إعلان الخصوم بصورة من العريضة مع تكليفهم الحضور في الجلسة التي تحدد لتحضير الدعوى.
وبعد تحضير الدعوى يحيلها المستشار المعين إلى جلسة يحددها أمام الدائرة للمرافعة في موضوعها، ولا تحصل رسوم على هذا الطلب.

مادة ٨٥

يباشر الطالب جميع الإجراءات أمام الدائرة بنفسه وله أن يقدم دفاعه كتابة أو ينيب عنه في ذلك كله أحداً من رجال القضاء من غير مستشاري محكمة النقض.

وفيما عدا ما نص عليه في المادة ٨٤ يرفع الطالب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن أو علمه به علماً يقيناً وتفصل الدائرة في هذا الطلب بعد أن يتلو المستشار المعين للتحضير تقريراً يبين فيه أسباب الطلب والرد عليها ويحصر نقاط الخلاف التي تنازعها الخصوم دون إبداء رأي فيها وبعد سماع الطلب والنيابة العامة وتكون آخر من يتكلم.

ويجري تحضير الدعوى والفصل فيها على وجه السرعة وتكون الأحكام الصادرة فيها نهائية غير قابلة للطعن بأي طريق من طرق الطعن أو أمام أي جهة قضائية أخرى.

الفصل الثامن: في الإجازات

مادة ٨٦

للقضاء عطلة قضائية تبدأ كل عام من أول يولييه وتنتهي في آخر سبتمبر. وتنظم الجمعيات العامة للمحاكم أجازات القضاء خلال العطلة القضائية.

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تجاوز مدة الأجازة شهرين بالنسبة للمستشارين ومن في درجتهم، وشهراً ونصف بالنسبة لمن عداهم.

مادة ٨٧

تستمر محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والجزئية في أثناء العطلة القضائية في نظر المستعجل من القضايا. وتعين هذه القضايا بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأي مجلس القضاء الأعلى.

مادة ٨٨

تنظم الجمعية العامة لكل محكمة العمل أثناء العطلة القضائية

فتعين عدد الجلسات وأيام انعقادها ومن يقوم من القضاة بالعمل فيها ويصدر بذلك قرار من وزير العدل.

مادة ٨٩

لا يرخص للقضاة في أجازات في غير العطلة القضائية إلا لمن قام منهم بالعمل خلالها وكانت الحالة تسمح بذلك ومع ذلك يجوز الترخيص في أجازات لظروف استثنائية، وذلك كله في حدود القوانين واللوائح الخاصة بأجازات العاملين المدنيين بالدولة .

مادة ٩٠

تكون الأجازات المرضية التي يحصل عليها القضاة لمدة مجموعها سنة باعتبار كل ثلاث سنوات بمرتب كامل وإذا لم يستطع القاضي العودة إلى عمله بعد انقضاء السنة جاز لمجلس القضاء الأعلى أن يرخص له في امتداد الإجازة لمدة سنة أخرى بثلاثة أرباع المرتب. وللقاضي في حالة المرض أن يستنفد متجمدا إجازته العادية بجانب ما يستحقه من إجازته المرضية. وذلك كله مع عدم الإخلال بأحكام أي قانون أصلح.

مادة ٩١

إذا لم يستطع القاضي بسبب مرضه مباشرة عمله بعد انقضاء الأجازات المقررة في المادة السابقة أو ظهر في أي وقت أنه لا يستطيع لأسباب صحية القيام بوظيفته على الوجه اللائق، فإنه يحال إلى المعاش بقرار جمهوري يصدر بناء على طلب وزير العدل وبعد موافقة مجلس القضاء الأعلى.

ويجوز للمجلس المذكور في هذه الحالة أن يزيد على خدمة القاضي المحسوبة في المعاش أو المكافأة مدة إضافية بصفة استثنائية على ألا تتجاوز هذه المدة الإضافية مدة الخدمة ولا المدة الباقية لبلوغ السن المقرر للإحالة إلى المعاش بمقتضى هذا

القانون.

كما لا يجوز أن تزيد تلك المدة على ثماني سنوات ولا أن يكون من شأنها أو تعطيه حقاً في معاش يزيد على أربعة أخماس مرتبه. ومع ذلك لا يجوز أن يقل المعاش عن أربعة أخماس آخر مرتب كان يتقاضاه القاضي أو يستحقه عند انتهاء خدمته إذا كانت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش لا تقل عن عشرين سنة. ويسري حكم الفقرتين السابقتين في حالة الوفاة. وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد المعاش عن الحد الأقصى المقرر بمقتضى قوانين المعاشات.

مادة ٩٢

ينظم وزير العدل بقرار منه بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية الخدمات الصحية والاجتماعية لرجال القضاء والنيابة العامة وشروطها. وللقاضي أو عضو النيابة الذي يصاب بجرح أو بمرض بسبب أداء وظيفته استرداد مصاريف العلاج طبقاً للمستندات المعتمدة من القومسيون الطبي العام وذلك بقرار من وزير العدل.

الفصل التاسع في مساءلة القضاة تأديبياً.

مادة ٩٣

لوزير العدل حق الإشراف على جميع المحاكم والقضاة ولرئيس كل محكمة وللجمعية العامة لكل محكمة حق الإشراف على القضاة التابعين لها.

مادة ٩٤

لرئيس المحكمة -من تلقاء نفسه أو بناء على قرار الجمعية العامة بها- حق تنبيه القضاة إلى ما يقع منهم مخالفاً لواجباتهم

أو مقتضيات وظائفهم بعد- سماع أقوالهم ويكون التنبيه شفاهة أو كتابة وفي الحالة الأخيرة يبلغ صورته لوزير العدل.

وللقاضي أن يعترض على التنبيه الصادر إليه كتابة من رئيس المحكمة بطلب يرفع - خلال أسبوع من تاريخ تبليغه إياه إلى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية.

ولهذه اللجنة إجراء تحقيق عن الواقعة التي كانت محلا للتنبيه أو تندب لذلك أحد أعضائها بعد سماع أقوال القاضي ولها أن تؤيد التنبيه أو أن تعتبره كأن لم يكن وتبلغ قرارها إلى وزير العدل ولا يجوز لمن أصدر التنبيه أن يكون عضوا بهذه اللجنة ويحل محله من يليه في الأقدمية.

ولوزير العدل تنبيه الرؤساء بالمحاكم الابتدائية وقضاتها بعد سماع أقوالهم على أن يكون لهم إذا كان التنبيه كتابة حق الاعتراض أمام اللجنة المشار إليها.

وفي جميع الأحوال إذا تكررت المخالفة أو استمرت بعد صيرورة التنبيه نهائيا رفعت الدعوى التأديبية.

مادة ٦٥

استثناء من أحكام الاختصاص العامة بالنسبة إلى المكان تعيين اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة بناء على طلب النائب العام المحكمة التي يكون لها أن تفصل في الجنب أو الجنايات التي قد تقع من القضاة ولو كانت غير متعلقة بوظائفهم.

مادة ٩٦

في غير حالات التلبس بالجريمة لا يجوز القبض على القاضي وحبسه احتياطيا إلا بعد الحصول على إذن من اللجنة المنصوص

عليها في المادة ٩٤.

وفي حالات التلبس يجب على النائب العام عند القبض على القاضي وحبسه أن يرفع الأمر إلى اللجنة المذكورة في مدة الأربع والعشرين ساعة التالية، وللجنة أن تقرر إما باستمرار الحبس أو الإفراج بكفالة أو بغير كفالة، وللقاضي أن يطلب سماع أقواله أمام اللجنة عند عرض الأمر عليها.

وتحدد اللجنة مدة الحبس في القرار الذي يصدر بالحبس أو باستمراره وتراعي الإجراءات السالفة الذكر كلما رئي استمرار الحبس الاحتياطي بعد انقضاء المدة التي قررتها اللجنة.

وفيما عدا ما ذكر لا يجوز اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق مع القاضي أو رفع الدعوى الجنائية عليه في جنابة أو جنحة إلا بإذن من اللجنة المذكورة وبناء على طلب النائب العام.

ويجري حبس القضاة وتنفيذ العقوبات المقيدة للحرية بالنسبة لهم في أماكن مستقلة عن الأماكن المخصصة لحبس السجناء الآخرين.

مادة ٩٧

يترتب حتما على حبس القاضي بناء على أمر أو حكم وقفه عن مباشرة أعمال وظيفته مدة حبسه.

ويجوز لمجلس التأديب أن يأمر القاضي عن مباشرة أعمال وظيفته في أثناء إجراءات التحقيق أو المحاكمة عن جريمة وقعت منه وذلك سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب وزير العدل أو النائب العام أو رئيس المحكمة أو بناء على قرار الجمعية العامة.

ولا يترتب على الوقف حرمان القاضي من مرتبه مدة الوقف ومع ذلك يجوز لمجلس التأديب حرمانه من نصف المرتب.

وللمجلس في كل وقت أن يعيد النظر في أمر الوقف والمرتب.

مادة ٩٨

تأديب القضاة بجميع درجاتهم يكون من اختصاص مجلس
تأديب يشكل على النحو الآتي:

رئيس محكمة نقض.. رئيسا

أقدم ثلاثة من رؤساء محاكم الاستئناف.. أعضاء

أقدم ثلاثة من مستشاري محكمة النقض... أعضاء

وعند خلو وظيفة رئيس محكمة النقض أو غيابه أو وجود مانع

لديه يحل محله الأقدم فالأقدم من أعضاء المجلس.

وعند غياب أحد رؤساء محاكم الاستئناف أو وجود مانع لديه

يكمل العدد بالأقدم من رؤساء محاكم الاستئناف ثم من أعضائها.

وعند غياب أحد مستشاري محكمة النقض أو وجود مانع لديه

يكمل العدد بالأقدم في هذه المحكمة.

ولا يمنع من الجلوس في هيئة مجلس التأديب سبق الاشتراك في

طلب الإحالة إلى المعاش أو رفع الدعوى التأديبية.

مادة ٩٩

تقام الدعوى التأديبية من النائب العام بناء على طلب وزير

العدل من تلقاء نفسه أو بناء على اقتراح رئيس المحكمة التي

يتبعها القاضي.

ولا يقدم هذا الطلب إلا بناء على تحقيق جنائي أو بناء على

تحقيق إداري يتولاه أحد نواب رئيس محكمة النقض أو رئيس محكمة

استئناف يندبه وزير العدل بالنسبة إلى المستشارين أو مستشار من

إدارة التفتيش القضائي بالنسبة إلى الرؤساء بالمحاكم الابتدائية

وقضائها.

ويخطر مجلس التأديب بالطلب، فإذا لم يقم النائب العام برفع

الدعوى خلال ثلاثين يوما من تاريخ الطلب جاز لمجلس التأديب أن

يتولى بنفسه الدعوى بقرار تبين فيه الأسباب.

مادة ١٠٠

ترفع الدعوى التأديبية بعريضة تشتمل على التهمة والأدلة المؤيدة لها وتقدم لمجلس التأديب ليصدر قراره بإعلان القاضي للحضور أمامه.

مادة ١٠١

يجوز للمجلس أن يجري ما يراه لازماً من التحقيقات وله أن يندب أحد أعضائه للقيام بذلك.

مادة ١٠٢

- إذا رأى مجلس التأديب وجها للسير في إجراءات المحاكمة عن جميع التهم أو بعضها كلف القاضي الحضور بميعاد أسبوع على الأقل بناء على أمر من رئيس المجلس.

ويجب أن يشتمل طلب الحضور على بيان كاف لموضوع الدعوى وأدلة الاتهام.

مادة ١٠٣

عند تقرير السير في إجراءات المحاكمة يجوز لمجلس التأديب أن يأمر بوقف القاضي عن مباشرة أعمال وظيفته أو يقرر أنه في إجازة حتمية حتى تنتهي المحاكمة.

وللمجلس في كل وقت أن يعيد النظر في أمر الوقف والأجازة المذكورة.

مادة ١٠٤

تنقضي الدعوى التأديبية باستقالة القاضي أو إحالته إلى المعاش.

ولا تأثير للدعوى التأديبية على الدعوى الجنائية أو المدنية الناشئة عن نفس الواقعة.

مادة ١٠٥

لمجلس التأديب أو المستشار المنتدب للتحقيق السلطة المخولة لمحاكم الجنح فيما يختص بالشهود الذين يرى فائدة من سماع أقوالهم.

مادة ١٠٦

تكون جلسات المحاكمة التأديبية سرية. ويحكم مجلس التأديب بعد سماع طلبات النيابة العامة ودفاع القاضي المرفوعة عليه الدعوى ويكون القاضي آخر من يتكلم. ويحضر القاضي بشخصه أمام المجلس وله أن يقدم دفاعه كتابة وأن ينيب في الدفاع عنه أحد رجال القضاء من غير مستشاري محكمة النقض.

وللمجلس دائماً الحق في طلب حضور القاضي بشخصه وإذا لم يحضر القاضي أو لم ينيب عنه أحد جاز الحكم في غيبته بعد التحقيق من صحة إعلانه.

مادة ١٠٧

يجب أن يكون الحكم الصادر في الدعوى التأديبية مشتملاً على الأسباب التي بنى عليها وأن تتلى أسبابه عند النطق به في جلسة سرية ولا يجوز الطعن فيه بأي طريق.

مادة ١٠٨

العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على القضاة هي اللوم والعزل.

مادة ١٠٩

يقوم وزير العدل بإبلاغ القاضي مضمون الحكم الصادر بعزله خلال ثماني وأربعين ساعة من صدوره وتزول ولاية القاضي من تاريخ ذلك التبليغ.

مادة ١١٠

يتولى وزير العدل تنفيذ الأحكام الصادرة من مجلس التأديب ويصدر قرار جمهوري بتنفيذ عقوبة العزل.
ويعتبر تاريخ العزل من يوم نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، كما يصدر بتنفيذ عقوبة اللوم قرار من وزير العدل على ألا ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.
مادة ١١١ (٢٠)

إذا ظهر في أي وقت أن القاضي فقد أسباب الصلاحية لولاية القضاء لغير الأسباب الصحية يرفع طلب الإحالة إلى المعاش أو النقل إلى وظيفة أخرى غير قضائية من وزير العدل من تلقاء نفسه أو بناء على طلب رئيس المحكمة إلى المجلس المشار إليه في المادة ٩٨، ولهذا المجلس - رأي محلا للسير في الإجراءات - أن يندب عند الاقتضاء أحد أعضائه لإجراء ما يلزم من التحقيقات، ويدعو المجلس القاضي للحضور أمامه بميعاد ثلاثة أيام.

وبعد سماع طلبات ممثل النيابة العامة ودفاع القاضي أو من ينوب عنه يصدر المجلس حكمه مشتملا على الأسباب التي بني عليها إما بقبول الطلب أو إحالة القاضي إلى المعاش أو نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية وإما برفض الطلب.

ويطبق في شأن هذا الطلب أحكام المواد ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، من هذا القانون.

وللمجلس أن يقرر أن القاضي في أجازة حتمية بمرتب كامل إلى أن يصدر حكمه في الموضوع.

وتسري أحكام هذه المادة على أعضاء النيابة العامة، ويرفع الطلب في شأنهم من وزير العدل من تلقاء نفسه أو بناء على طلب النائب العام.

مادة ١١٢

يعرض وزير العدل على المجلس المشار إليه في المادة ٩٨ أمر الرؤساء بالمحاكم الابتدائية والقضاة ومن في درجتهم من رجال النيابة العامة الذين حصلوا أو يحصلون على تقريرين متواليين بدرجة أقل من المتوسط ويقوم المجلس بفحص حالتهم فإذا تبين صحة التقارير أو صيرورتها نهائية بالتطبيق لنص المادتين ٧٩ ، ٨١ قرر إحالتهم إلى المعاش أو نقلهم إلى وظيفة أخرى غير قضائية.

مادة ١١٣

يجوز للمجلس المشار إليه في المادة ٩٨ في قراره الصادر بالإحالة إلى المعاش وفقا للمادة السابقة أن يزيد على مدة الخدمة مدة إضافية لا تزيد على سنتين.

وفي حالة صدور قرار بنقل القاضي إلى وظيفة أخرى ينقل بقرار من رئيس الجمهورية إلى وظيفة تعادل وظيفته القضائية ويحتفظ بمرتبته فيها حتى لو جاوز نهاية مربوط درجة الوظيفة المنقول إليها.

ويمنح من ينقلون طبقا للمادة السابقة درجة شخصية في الجهة التي ينقلون إليها تسوى على أول درجة أصلية تخلو في تلك الجهة.

مادة ١١٤

يقوم وزير العدل بإبلاغ القاضي بمضمون القرار الصادر بالإحالة إلى المعاش أو النقل إلى وظيفة غير قضائية خلال ثمانين وأربعين ساعة من وقت صدوره وتزول ولاية القاضي من تاريخ ذلك التبليغ.

مادة ١١٥

يتولى وزير العدل تنفيذ القرارات الصادرة بالإحالة إلى المعاش ويعتبر تاريخ الإحالة إلى المعاش من يوم نشر القرار الجمهوري بالجريدة الرسمية.

الباب الثالث: في النيابة العامة الفصل الأول: التعيين والترقية والأقدمية

مادة ١١٦

يشترط فيمن يعين مساعدا بالنيابة العامة أن يكون مستكملا الشروط المبينة في المادة ٣٨ على ألا تقل عن سنه عن إحدى وعشرين سنة.

ويشترط فيمن يعين معاوننا بالنيابة العامة أن يستكمل هذه الشروط على ألا تقل سنه عن تسعة عشرة سنة.

ولا يجوز أن يعين أحد مباشرة من غير معاوني النيابة في وظيفة مساعد إلا بعد تأدية امتحان تحدد شروطه وأحكامه بقرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ويشترط أن يكون مقيدا بجدول المشتغلين أمام المحاكم الابتدائية إن كان محامياً، أو أن يكون قد قضى سنتين متواليتين مشتغلاً بعمل قانوني إن كان من النظراء.

فإذا كان من اجتاز الامتحان من أعضاء الإدارات القانونية بالحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها تنتقل درجته عند تعيينه بالنيابة العامة باعتمادها المالي المدرج لها في ميزانية الجهة التي كانت يعمل بها إلى ميزانية وزارة العدل.

مادة ١١٧

يكون التعيين في وظيفة وكيل النائب العام وفي الوظيفة الأخرى من بين رجال النيابة بطريق الترقية من الدرجة السابقة مباشرة من بين رجال القضاء، على أنه يجوز أن يعين مباشرة في وظيفة وكيل النائب العام الموظفون الفنيون بهيئة قضايا الدولة ونظراؤهم بمجلس الدولة والنيابة الإدارية والمعيدون بأقسام القانون بجامعة جمهورية مصر العربية متى أمضى كل منهم في وظيفته أو عمله ثلاث سنوات على الأقل، وكانوا في درجة ماثلة لدرجة وكيل النائب العام أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة والمحامون المشتغلون أمام المحاكم الابتدائية مدة سنة على الأقل.

ويجوز أن يعين مباشرة وكلاء النائب العام من الفئة الممتازة من الفئتين (ب،أ) أو رؤساء نيابة من الفئتين (ب،أ) من توافرت فيهم الشروط المبينة بالمادتين ٣٩، ٤١ حسب الأحوال.

مادة ١١٨

لا يجوز أن تقل نسبة التعيين من المحامين بمهنة المحاماة عن الربع في وظيفة وكيل النائب العام وما دونها.

مادة ١١٩ (٢١)

يعين النائب العام بقرار من رئيس الجمهورية من بين نواب رؤساء محاكم الاستئناف أو مستشاري محكمة النقض أو المحامين العامين الأول على الأقل.

وللنائب العام أن يطلب عودته إلى العمل بالقضاء وفي هذه الحالة تحدد أقدميته بين زملائه وفق ما كانت عليه عند تعيينه نائبا عاما، مع احتفاظه بمرتباته وبدلاته بصفة شخصية. ويكون تعيين النائب العام المساعد والمحامي العام الأول وباقي

أعضاء النيابة العامة بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأي مجلس القضاء الأعلى إذا كان التعيين غير منظور على ترقية، فإذا انطوى على ترقية أو كان من غير رجال القضاء والنيابة العامة يكون بموافقة المجلس.

ولا يجوز أن يعين في وظيفة المحامي العام إلا من توافرت فيه شروط التعيين في وظيفة مستشار بمحاكم الاستئناف عدا شرط السن المنصوص عليه في المادة ٢٨ بند ٢ ويعتبر تاريخ التعيين أو الترقية من تاريخ موافقة أو أخذ رأي مجلس القضاء الأعلى.

مادة ١٢٠

يؤدي أعضاء النيابة قبل إشغالهم بوظائفهم اليمين بالصيغة المبينة في المادة ٧١ من هذا القانون.

ويكون أداء النائب العام اليمين أمام رئيس الجمهورية، أما أعضاء النيابة الآخرون فيؤدون اليمين أمام وزير العدل بحضور النائب العام.

مادة ١٢١ (٢٢)

يكون تعيين محل إقامة أعضاء النيابة ونقلهم خارج النيابة الكلية التابعين لها بقرار من وزير العدل بناء على اقتراح النائب العام وبعد موافقة مجلس القضاء الأعلى، وللنائب العام نقل أعضاء النيابة بدائرة المحكمة المعينين بها وله حق ندهم خارج هذه الدائرة لمدة لا تزيد على ستة أشهر.

وله عند الضرورة أن يندب أحد رؤساء النيابة للقيام بعمل محام عام النيابة الكلية لمدة لا تزيد على أربعة أشهر قابلة للتجديد لمرة واحدة، ويكون لرئيس النيابة المنتدب في هذه الحالة جميع الاختصاصات المخولة قانوناً للمحامي العام.

وللمحامي العام حق نذب عضو في دائرته للقيام بعمل عضو

آخر بتلك الدائرة عند الضرورة.

مادة ١٢٢

تشغل وظائف مدير التفتيش القضائي بالنيابة العامة ومدير إدارة النيابةات وكلاء هاتين الإدارتين بطريق الندب من بين رجال القضاء والنيابة العامة الذين لا يقل درجتهم عن مستشار أو محام عام على الأقل، وتشغل وظائف أعضاء هاتين الإدارتين بطريق الندب من بين رجال القضاء والنيابة العامة ممن لا تقبل درجاتهم عن رئيس نيابة، وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد بقرار من وزير العدل. (٢٣)

ويكون شغل وظائف مدير ووكلاء إدارة التفتيش بناء على ترشيح من النائب العام ويعد موافقة مجلس القضاء الأعلى وتشغل سائر الوظائف الأخرى بالإدارتين بناء على ترشيح النائب العام بعد أخذ رأي مجلس القضاء الأعلى.

ويصدر بنظام إدارة تفتيش النيابةات واختصاصها قرار من وزير العدل بناء على اقتراح النائب العام وبموافقة مجلس القضاء ويجب أن يحاط رجال النيابة العامة علماً بكل ما يودع بملفاتهم من ملاحظات أو أوراق أخرى، ويكون التقدير بإحدى الدرجات الآتية:

كفاء - فوق المتوسط - متوسط - أقل من متوسط.

ويجب التفتيش على وكلاء النيابة من الفئة الممتازة مرة على الأقل كل سنتين.

ويجب إيداع التفتيش من خلال شهرين على الأكثر من تاريخ انتهاء التفتيش.

مادة ١٢٣

تحديد مرتبات رجال النيابة بجميع درجاتهم وفقاً للجدول

الملحق بهذا القانون.

مادة ١٢٤

تحدد أقدمية أعضاء النيابة وفق القواعد المقررة لتحديد أقدمية رجال القضاء طبقا للمادة ٥٠.

الفصل الثاني: في تأديب أعضاء النيابة

مادة ١٢٥

أعضاء النيابة يتبعون رؤسائهم والنائب العام وهم جميعا يتبعون وزير العدل وللوزير حق الرقابة والإشراف على النيابة وأعضائها. والنائب العام حق الرقابة والإشراف على جميع أعضاء النيابة.

وللمحامين العاميين بالمحاكم حق الرقابة والإشراف على أعضاء النيابة بمحاكمهم. (٢٤)

مادة ١٢٦

لوزير العدل وللنائب العام أن يوجه تنبيهها لأعضاء النيابة الذين يخلون بواجباتهم إخلالا بسيطا بعد سماع أقوال عضو النيابة ويكون التنبيه شفاها أو كتابة.

ولعضو النيابة أن يعترض على التنبيه الصادر إليه كتابة خلال أسبوع من تاريخ تبليغه إياه إلى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٦ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية.

ولهذه اللجنة إجراء تحقيق عن الواقعة التي كانت محلا للتنبيه أو تندب لذلك أحد أعضائها بعد سماع أقوال عضو النيابة ولها أن تؤيد التنبيه أو تعتبره كأن لم يكن وتبلغ قرارها إلى وزير العدل

ولا يجوز لمن أصدر التنبيه المعترض عليه أن يكون عضوا باللجنة ويحل محله من يليه في الأقدمية.
وفي جميع الأحوال إذا تكررت المخالفة أو استمرت بعد صيرورة التنبيه نهائيا رفعت الدعوى التأديبية.

مادة ١٢٧

تأديب أعضاء النيابة بجميع درجاتهم يكون من اختصاص مجلس التأديب المشار إليه في المادة ٩٨ من هذا القانون.

مادة ١٢٨

العقوبات التأديبية التي يحكم بها على أعضاء النيابة هي العقوبات ذاتها التي يجوز الحكم بها على القضاة.

مادة ١٢٩

يقيم النائب العام الدعوى التأديبية بناء على طلب وزير العدل. وللوزير أو للنائب العام أن يقف عن العمل عضو النيابة الذي يجري معه التحقيق إلى أن يتم الفصل في الدعوى التأديبية. وتتبع أمام مجلس التأديب القواعد والإجراءات المقررة لمحاكمة القضاة.

ولا تمس أحكام هذا الفصل بالحق في فصل معاون النيابة أو نقله إلى وظيفة غير قضائية بغير الطريق التأديبي وذلك بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى^(٢٥).

مادة ١٣٠ (٢٦)

تسري أحكام المواد ٤٩، ٦٢، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٣، مكررا، ٧٧، ٨٦، ٩٠، ٩١، ٩٥، ٩٦، ٩٧ على أعضاء النيابة العامة.

الباب الرابع: في أعوان القضاء.

مادة ١٣١

أعوان القضاء هم المحامون والخبراء وأمناء السر والكتابة
والمحضرون والمترجمون.

مادة ١٣٢

للمحامين دون غيرهم حق الحضور عن الخصوم أمام المحاكم
وللمحكمة أن تأذن للمتقاضين في أن ينيبوا عنهم في المرافعة
أمامهم أزواجهم وأصهارهم أو أشخاصا من ذوي قرباهم إلى
الدرجة الثالثة.

مادة ١٣٣

يعين القانون الشروط اللازم توافرها للاشتغال بالمحاماة
ويبين حقوق المحامين وواجباتهم وينظم تأديبه.

مادة ١٣٤

ينظم القانون الخبرة أمام جهات القضاء ولدي النيابة العامة
ويحدد حقوق الخبراء وواجباتهم وطريقة تأديبهم.

الباب الخامس: العاملون بالمحاكم

الفصل الأول: أحكام عامة

مادة ١٣٥

يعين لمحكمة النقض ولكل محكمة استئنافية وكل محكمة
ابتدائية كبير كتاب ووكيل له وعدد كاف من رؤساء الأقسام والكتاب
والمترجمين.

ويعين لكل محكمة ابتدائية كبير محضرين وعدد كاف من
المحضرين. ويلحق بكل محكمة عدد كاف من النساجين والفرازين
والطبايعين والحجاب والسعاة والفراشين والبستانيين وغيرهم من

العاملين.

مادة ١٣٦

فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون تسري على العاملين بالمحاكم الأحكام العامة للعاملين المدنيين بالدولة. ويكون لرئيس محكمة النقض سلطات الوزير ووكيل الوزارة المنصوص عليها في القوانين واللوائح بالنسبة للعاملين بالمحكمة.

ويكون للنائب العام سلطات الوزير ووكيل الوزارة المشار إليها في الفقرة السابقة بالنسبة للعاملين بالنيابة العامة.

الفصل الثاني : الكتبة

مادة ١٣٧

يشترط فيمن يعين كاتباً الشروط الواجب توافرها وفقاً للأحكام العامة للتوظيف في الحكومة عدا شرط الامتحان المقرر لشغل الوظيفة.

وعلى ألا يفل المؤهل عند التعيين عن شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها.

مادة ١٣٨

تعقد في محكمة النقض لجنة تشكل من رئيسها أو من يقوم مقامه وتختص هذه اللجنة باقتراح كل ما يتعلق بشؤون كتابها من تعيين ونقل ومنح علاوات.

وتعقد في محكمة استئناف القاهرة لجنة تشكل من رئيسها ومن رؤساء محاكم الاستئناف وكبار كتابها، وتختص هذه اللجنة باقتراح ما يتعلق بشؤون كتابها من تعيين ونقل وترقية ومنح علاوات.

وتعقد في محكمة استئناف القاهرة لجنة تشكل من رئيسها ومن رؤساء محاكم الاستئناف وكبار كتابها، وتختص هذه اللجنة باقتراح ما يتعلق بشئون كتابها من تعيين ونقل وترقية ومنح علاوات.

وتعقد في النيابة العامة لجنة تشكل من المحامي العام الأول ومدير إدارة النيابة وسكرتير عام النيابة بها، وتختص هذه اللجنة باقتراح كل ما يتعلق بشئون كتاب النيابة العامة من تعيين ونقل وترقية ومنح وعلاوات.

وتعقد في وزارة العدل لجنة مختصة من وكيل الوزارة ومن مدير عام إدارة المحاكم ومدير عام الشؤون الإدارية وتختص هذه اللجنة باقتراح كل ما يتعلق بشئون كتاب المحاكم الابتدائية من تعيين ونقل وترقية ومنح وعلاوات.

ويكون تعيين الكتبة ونقلهم من دوائر محكمة إلى أخرى وترقيتهم ومنحهم العلاوات بقرار من وزير العدل على اقتراحات هذه اللجان كل فيما يخصها.

مادة ١٣٩

يجوز تعيين الحاصلين على إجازة الحقوق من إحدى كليات الحقوق أو على شهادة أجنبية معادلة لها مع النجاح في امتحان المعادلة طبقاً للقوانين واللوائح الخاصة بذلك في وظائف أمناء السر بالمحاكم المدنية العامة وأقلام المحضرين ومعاونين قضائيين للتنفيذ ويكون التعيين في الفئة من ٢٤٠ جنيتها إلى ٧٨٠ جنيتها على أن تكون الأولوية للأكثر درجة في النجاح وعلى ألا تجاوز سن من يعين في إحدى هذه الوظائف ثلاثين سنة ميلادية عند التعيين.

ويعفى المعينون من شرط الامتحان سواء عند التعيين أو عند

الترقية.

ويجوز أن يتم التعيين على أساس امتحان يحدد نظامه وشروطه، بقرار من وزير العدل ويطلق على كل العاملين المذكورين في جميع المحاكم والنيابات لقب " أمين سر بالمحكمة أو النيابة " ولقب "معاون قضائي التنفيذ" بالنسبة إلى من يتولى أعمال المحضرين. ويجوز أن يعين من هؤلاء في وظيفة معاون نيابة من يظهر كفاءة ممتازة في عمله ويستكمل الشروط اللازمة للتعيين في هذه الوظيفة والمبينة في الفقرة الثانية من المادة ١١٦، ويتم التعيين عن طريق مسابقة تحدد شروطها ونظامها بقرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية.

مادة ١٤٠

يجوز تعيين الكتبة على سبيل الاختيار مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سنتين.

مادة ١٤١

لا تجوز ترقية من عين كاتباً من الفئة التي عين فيها للفئة التي تليها إلا إذا حسنت الشهادة في حقه ونجح في امتحان يختبر فيه كتابة وشفاهة بشرط أن يقضي فترة تدريب في الأعمال التي يقوم بها وفق المنهج الذي يصدر به قرار من وزير العدل. ويعفي حملة الشهادات العليا من شرط الامتحان.

مادة ١٤٢

يؤدي الامتحان عند الاقتضاء.

- (١) بمحكمة النقض وتقوم به اللجنة المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة ١٣٨.
- (٢) بكل محكمة استئناف بالنسبة لكتابها وتقوم به اللجنة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ١٣٨.

(٣) بكل محكمة ابتدائية بالنسبة لكتابها وتقوم به لجنة مشكلة من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه وقاضى تختاره الجمعية العامة، وكبير كتابها.

(٤) بمكتب النائب العام بالنسبة لكتاب نيابات محاكم الاستئناف ومحكمة النقض، وتقوم به اللجنة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ١٣٨.

(٥) بكل نيابة كلية بالنسبة لكتابها وتقوم به لجنة مشكلة من رئيس النيابة أو أحد أعضائها ورئيس القلم الجنائي بالنيابة الكلية- فإذا كان الكاتب يعمل بنيابة الأحوال الشخصية استبدل بهذا الأخير رئيس قلم الأحوال الشخصية.
مادة ١٤٣

يكون الامتحان تحريرا وشفويا في المواد الآتية:

(أ) بالنسبة لكتاب القسم المدني:

١- ما يتعلق عمل الكاتب في قانون المرافعات والقانون المدني والقانون التجاري.

٢- قوانين الرسوم والدمغة.

٣- المنشورات المعمول بها في المحاكم.

٤- الخط.

(ب) وبالنسبة لكتاب القلم الجنائي بمحكمة النقض وكتاب النيابة العامة:

١- ما يتعلق بعمل الكاتب في قانون المرافعات وقانون الإجراءات

الجنائية وقانون العقوبات- فإذا كان الكاتب يعمل بنيابة

الأحوال الشخصية استبدل بهذه القوانين قوانين الإجراءات في

مسائل الأحوال الشخصية.

٢- قوانين الرسوم والدمغة.

٣- تعليمات النيابة العامة ومنشوراتها فإذا كان الكاتب يعمل في نيابة الأحوال الشخصية امتحن في التعليمات والمنشورات الخاصة بها.

٤- الخط.

مادة ١٤٤

تضع كل من لجنة الامتحان بمحكمة النقض ولجنة الامتحان بكل محكمة استئناف الأسئلة الخاصة بكتابها وتضع اللجنة المشار إليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٣٨ أسئلة امتحان كتاب النيابة العامة وتضع اللجنة المشار إليها في الفقرة الرابعة من المادة المذكورة أسئلة امتحان كتاب المحاكم الابتدائية، وترسل الأسئلة إلى كل محكمة ابتدائية وكل نيابة كلية داخل مظلوف مختوم بالشمع الأحمر يفوضه رئيس لجنة الامتحان قبل انعقاد الامتحان مباشرة وبعد تقدير درجات الممتحنين في الامتحان التحريري والشفوي وترسل نتائج هذا التقدير إلى مكتب النائب العام بالنسبة لكتاب النيابة وإلى الوزارة بالنسبة لكتاب المحاكم الابتدائية بعد تحرير محضر يوقعه رئيس اللجنة وأعضاؤها.

مادة ١٤٥

يقدر لكل مادة من مواد الامتحان التحريري والشفوي ٣٠ درجة وتكون درجة النجاح ٤٠٪ من مجموعها على الأقل ما حصل عليه الموظف في كل المواد عن ٦٠٪ من مجموع الحد الأقصى لها ويترتب الناجحون حسب درجات نجاحهم وتكون الترقية على أساس هذا الترتيب.

مادة ١٤٦

يشترط فيمن يعين من غير حملة الشهادات العليا كاتبا أول محكمة جزئية أو رئيسا لقلم أن يكون ممن جازوا الامتحان

المنصوص عليه في المادة ١٤١.

مادة ١٤٧

يتولى رئيس كل محكمة توزيع الأعمال على كتابها وتحديد محل كل منهم وتعيين رؤساء الأقسام والكتاب الأول بالمحاكم الجزئية وكذلك نقل الكتاب وندبهم داخل دائرة المحكمة. ويتولى رئيس كل نيابة كلية هذه الأعمال بالنسبة لكتاب النيابة التابعين له.

الفصل الثالث - المحضرون

مادة ١٤٨

يشترط فيمن يعين محضرا ما يشترط فيمن يعين كاتباً، ويعين المحضر تحت الاختبار لمدة سنة على الأقل وستين على الأكثر.

مادة ١٤٩

يشترط فيمن يعين محضرا للتنفيذ أن يكون قد شغل وظيفة محضر لمدة سنتين على الأقل وحسنت الشهادة في حقه وأن يكون قد نجح في امتحان يختبر فيه تحريراً وشفوياً.

مادة ١٥٠

يؤدي الامتحان عند الاقتضاء بكل محكمة ابتدائية وتقوم به اللجنة المشار إليها في الفقرة "ج" من المادة ١٤٢ على أن يستبدل كبير محضري المحكمة الابتدائية بكبير كتابها وتتبع في هذا الامتحان الإجراءات المبينة في المادتين ١٤٤، ١٤٥.

ويترتب الناجحون منهم حسب درجاتهم نجاحهم ، ويكون التعيين على أساس هذا الترتيب.

مادة ١٥١

يكون الامتحان تحريرياً وشفوياً في المواد الآتية:

- (١) ما يتصل بعمل المحضر في قانون المرافعات والقانون التجاري
والقانون المدني وقانون الإجراءات الجنائية.
(٢) قوانين الرسوم والدمغة.
(٣) المنشورات الخاصة بأقلام المحضرين.
(٤) الخط

مادة ١٥٢

لا يرقى المحضر من الفئة التي عين فيها إلى الفئة التي تليها
إلا إذا حسنت الشهادة في حقه وجاز الامتحان المنصوص عليه في
المادة ١٥١ بشرط أن يقضي فترة تدريب في الأعمال التي يقوم بها
وفق المنهج الذي يصدر به قرار وزير العدل ويعفي حملة الشهادات
العليا من شرط الامتحان.

مادة ١٥٣

يكون تعيين المحضرين ونقلهم من دوائر محكمة ابتدائية إلى
أخرى وترقيتهم ومنحهم العلاوات بقرار من وزير العدل بناء على
ما تقترحه اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة
١٣٨.

مادة ١٥٤

لا يعين محضرا أول بمحكمة جزئية إلا من أمضى في وظيفة
محضر للتنفيذ مدة سنتين على الأقل.

مادة ١٥٥

يتولى رئيس المحكمة الابتدائية تحديد محل عمل المحضرين
ونقلهم وندبهم داخل دائرة المحكمة الابتدائية كذلك تعيين
المحضرين الأول بالمحاكم الجزئية.

الفصل الرابع : المترجمون

مادة ١٥٦

يلحق بكل محكمة العدد اللازم من المترجمين.

مادة ١٥٧

يشترط فيمن يعين مترجما ما يشترط فيمن يعين كاتباً وأن يحسن الإجابة في امتحان تحريري وشفوي في اللغة العربية وإحدى اللغات الأجنبية ويعفى من شرط الامتحان الحائزون على درجات علمية متخصصة في إحدى اللغات الأجنبية وتتولى هذا الامتحان اللجنة المشكلة بالفقرة الرابعة من المادة ١٣٨. منضمًا إليها رئيس قلم الترجمة بالوزارة ويكون تعيين المترجمين ونقلهم وترقيتهم ومنحهم العلاوات بقرار من وزير العدل بعد الاطلاع على اقتراح هذه اللجنة.

الفصل الخامس : واجبات العاملين بالمحاكم

مادة ١٥٨

يلتزم الكتاب والمحضرون والمترجمون أمام هيئة المحكمة التابعين لها في جلسة علنية يمينًا بأن يؤدوا أعمال وظائفهم بالذمة والعدل.

مادة ١٥٩

موظفو المحاكم يتسلمون الأوراق القضائية الخاصة بأعمال وظائفهم ويحفظونها ويحصلون الرسوم والغرامات المستحقة ويراعون تنفيذ قوانين الدمغة والضرائب ويقومون بكل ما تفرضه عليهم القوانين والتعليمات.

ولا يجوز لهم أن يتسلموا أوراقاً أو مستندات إلا إذا كانت في حافظة بها بيان بما تشمله، وتكون الحافظة مصحوبة بصورة طبق

الأصل يوقعها الكاتب بعد مراجعتها والتحقق من مطابقتها للواقع ويردها إلى من قدمها.

وعلى كتاب المحاكم والنيابات الذين يحضرون الجلسات أن يحرروا محاضر بكل ما يدور فيها وأن يوقعوها.

مادة ١٦٠

العاملون بالمحاكم ممنوعون من إذاعة أسرار القضايا وليس لهم أن يطلعوا عليها أحد من غير ذوى الشأن أو من تبيح القوانين أو اللوائح أو التعليمات إطلاعهم عليها.

مادة ١٦١

يجب على كل عامل بالمحاكم أن يقوم بالجهة التي يؤدي فيها عمله، ولا يجوز له أن يتغيب عنها إلا بإذن من رؤسائه.

مادة ١٦٢

يجب على العاملين بالمحاكم المؤتمنين على نقود أو أمانات أو مهمات أو أشياء أخرى ذات قيمة أن يقدموا ضمانا في حدود القانون المالي والتعليمات المالية، وتقديم هذا الضمان لا يخلي رؤساء المحضرين الذين يتبعهم هؤلاء المستخدمون من المسؤولية في حالة حصول إهمال من الرؤساء المذكورين.

مادة ١٦٣

إذا وقع ما يستوجب مسؤولية العام المضمون بسبب عمله كان الضامن ملزما بدفع ما يأتي:

- (١) المصاريف القضائية.
- (٢) ما يكون مطلوبا للغير.
- (٣) ما يكون مطلوبا للحكومة.
- (٤) ما يحكم على العامل المضمون بدفعه من الجزاءات المالية.

الفصل السادس: تأديب العاملين بالمحاكم

مادة ١٦٤

يعمل كتاب كل محكمة ومترجموها ونساخوها تحت رقابة كبير كتابها ويعمل محضروها تحت رقابة كبير المحضرين بها والجميع خاضعون لرئيس المحكمة.

وكذلك يعمل كتاب النيابة في كل محكمة تحت رقابة رئيس القلم الجنائي بها، وهم جميعهم خاضعون لرئيس النيابة.

مادة ١٦٥

من يخل من العاملين بالمحاكم بواجبات وظيفته أو يأتي ما شأنه أن يقلل من الشقة اللازم توافرها في الأعمال القضائية أو يقلل من اعتبار الهيئة التي ينتمي إليها، سواء كان ذلك داخل دور القضاء أو خارجها تتخذ ضده الإجراءات التأديبية.

مادة ١٦٦

لا توقع العقوبات إلا بحكم من مجلس التأديب، ومع ذلك فالإنذار أو الخصم من المرتب يجوز أن يكون بقرار من رؤساء المحاكم بالنسبة إلى المكاتب والمحضرين والمترجمين ومن النائب العام ومن رؤساء النيابة بالنسبة إلى كتاب النيابة، ولا يجوز أن تزيد الخصم في المرة الواحدة على مرتب خمسة عشر يوماً ولا يزيد على ثلاثين يوماً في السنة الواحدة.

مادة ١٦٧

يشكل مجلس التأديب في محكمة النقض وفي كل محكمة من محاكم الاستئناف من مستشار تنتخبه الجمعية العامة ومن المحامي العام وكبير كتاب المحكمة.

وفي المحاكم الابتدائية والنيابات من رئيس المحكمة ورئيس النيابة أو من يقوم مقامهما وكبير الكتاب، ويستبدل كبير

المحضرين عند محاكمة أحد المحضرين ورئيس القلم الجنائي عند محاكمة أحد كتاب النيابة.

وفي حالة محاكمة كبير الكتاب وكبير المحضرين أو رئيس القلم الجنائي يندب وزير العدل من يحل محله في مجلس التأديب ممن يكونون على درجته على الأقل.

مادة ١٦٨

يجوز أن تقام الدعوى التأديبية ضد موظفي المحاكم والنيابات بناء على طلب النائب العام أو رئيس النيابة بالنسبة لموظفي النيابة.

مادة ١٦٩

تتضمن ورقة الاتهام التي تعلن بأمر رئيس مجلس التأديب التهمة أو التهم المنسوبة إلى المتهم وبياناً موجزاً بالأدلة عليها واليوم المحدد للمحاكمة ويحضر المتهم بشخصه أمام المجلس، وله أن يقدم دفاعه كتابة وأن يوكل عنه محامياً وتجري المحاكمة في جلسة سرية.

الفصل السابع : أجازات العاملين بالمحاكم

مادة ١٧٠

يكون الترخيص في الإجازات من وكيل الوزارة بالنسبة لموظفي المحاكم والنائب العام بالنسبة لموظفي النيابة.

ويجوز لرؤساء المحاكم الترخيص للعاملين بالمحاكم ولرؤساء النيابة الترخيص للعاملين بالنيابات في إجازة لا تتجاوز خمسة أيام في كل مرة، على ألا تزيد في مجموعها على خمسة عشر يوماً في المدة من أول يناير لغاية ٣٠ يونيه من كل سنة.

الفصل الثامن - الحجاب والسعادة

مادة ١٧١

يشترط لتعيين الحجاب والسعادة، فضلا عن الشروط العامة اللازمة لتعيين أمثالهم في وظائف الدولة معرفة القراءة والكتابة.

جدول رقم (١) (٣٠)

جدول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحق بقانون السلطة

القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢

الوظائف	المخصصات السنوية			العلاوات الدورية السنوية
	المرتب	بدل قضاء	بدل تمثيل	
	جنيه	جنيه	جنيه	
رئيس محكمة النقض	٢٨٦٨	-	٢٠٠٠	ربط ثابت
رئيس محكمة استئناف القاهرة				
النائب العام				
نواب رئيس محكمة النقض	جنيه	جنيه	جنيه	
ورؤساء محاكم الاستئناف الأخرى	٢٣٢٠ - ٢٨٦٨	-	١٥٠٠	١٠٠
نواب رؤساء محاكم الاستئناف المحامي العام الأول	٢١٢٠ جنيه - ٢٤٩٣ جنيه	جنيه	١٢٠٠ جنيه	٧٥ جنيه

المستشارون بمحكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحامون العامون	١٦٢٠ جنيه - ٢٤٣٢ جنيه	٤٥٠ جنيه	جنيه	٧٥ جنيه
الرؤساء بالمحاكم الابتدائية ورؤساء نيابة في (أ)..	١٥٤٨ جنيه - ٢٣٦٤ جنيه	٤٢٤,٨ جنيه	- جنيه	٧٢ جنيه
الرؤساء بالمحاكم الابتدائية ورؤساء نيابة فئة (ب)	١٣٠٨ جنيه - ٢٠٦٤ جنيه	٣٥٦,٤	- جنيه	٧٢ جنيه
قضاة ووكلاء نيابة فئة ممتازة	١٠٨٠ جنيه - ١٨٦٨ جنيه	٢٨٨ جنيه تزداد إلى ٣٣٤ جنيه إذا بلغ المرتب ١٠٨٠	- جنيه	٦٠ جنيه
وكلاء نيابة	٧٨٠ جنيه - ١٤٦٤ جنيه	١٩٨	- جنيه	٤٨
مساعدو نيابة	٥٨٨ جنيه - ٩٠٠ جنيه	١٢٩,٦٠ جنيه	- جنيه	٣٦
معاونو نيابة	٥١٦ جنيه	١٠٨ جنيه	- جنيه	ربط ثابت

يعامل رئيس محكمة استئناف القاهرة والنائب العام المعاملة المقررة لرئيس محكمة النقض من حيث المعاش.

يستمر العمل بالقواعد المقررة بجدول المرتبات بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون على أن تستحق العلاوات والبدلات المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة متى بلغ المرتب نهاية مربوط الوظيفة وفقا لذلك الجدول.

قواعد تطبيق جدول المرتبات

(أولاً) يسري هذا الجدول على رجال القضاء والنيابة العامة العاملين وقت العمل بهذا القانون دون الحاجة إلى إجراء آخر.
(ثانياً) يعامل رئيس محكمة النقض معاملة الوزير من حيث المعاش.

(ثالثاً) تستحق البدلات المحددة قرين كل وظيفة في جدول المرتبات لكل من يصدر قرار تعيينه في إحدى الوظائف الواردة بالجدول، ولا يجوز الجمع بين بدل التمثيل وبدل القضاء.

(رابعاً) لا يخضع بدل القضاء وبدل التمثيل في جدول المرتبات للضرائب ويسري الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ وتعديلاته على جميع البدلات المحددة، ولا يجوز أن تزيد مجموع البدلات مهما تعددت عن ١٠٠٪ من المرتب الأساسي.

(خامساً) كل من عين في وظيفة من الوظائف ذات المربوط الثابت يمنح هذا المربوط الثابت.

(سادساً) تستحق العلاوة الدورية السنوية في أول يناير التالي لتاريخ مرور عام على التعيين في إحدى وظائف الجدول أو من تاريخ مرور سنة على استحقاق العلاوة الدورية السابقة، وبمراعاة ما نص عليه في البند سابعاً.

(سابعاً) بالنسبة للعلاوة الدورية التي تستحق في يناير سنة ١٩٧٣ تصرف وفقاً للقواعد التالية:

(١) يحدد موعد آخر علاوة دورية صرفت لكل من شاغلي وظائف الجدول في خلال سنة ١٩٧٣.

(٢) تحسب عدد الشهور من تاريخ العلاوة المشار إليها في البند السابق حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٢ وتعتبر كسور الشهور شهراً كاملاً.

(٣) تمنح العلاوة بنسبة عدد الشهور المحددة في البند السابق مقسومة على ١٢.

(ثامناً) كل من عين في وظيفة من الوظائف المرتبة في درجات ذات مبدأ ونهاية يمنح أول مربوط الدرجة من تاريخ التعيين على أن يمنح العلاوة المقررة بحسب القانون ويعامل نفس المعاملة القضاة وأعضاء النيابة الذين يعينون في وظائف أرقى من وظائفهم.

أما إذا كان مرتب الرئيس بالمحكمة الابتدائية أو رئيس النيابة أو القاضي أو عضو النيابة يعادل أول مربوط الدرجة الجديدة أو يزيد عليه فيمنح علاوة واحدة من علاوات الدرجة المعين فيها.

(تاسعاً) (٢٨): يكون مرتب وبدلات نائب محكمة النقض أو المستشار بها معادلاً لمرتب وبدلات من يعين رئيساً أو نائباً لرئيس إحدى محاكم الاستئناف من المستشارين الذين كانوا يلونه في الأقدمية قبل تعيينه في محكمة النقض.

فإذا عين من محاكم الاستئناف فيكون مرتبه معادلاً لمرتب من يليه في الأقدمية بمحكمة النقض.

ولا يجوز أن يقل مرتب وبدلات المستشار بمحكمة النقض عن مرتب وبدلات من كان يليه في الأقدمية قبل تعيينه في محكمة النقض من مستشاري محاكم الاستئناف، كما لا يجوز أن يقل مرتب وبدلات نائب رئيس الاستئناف عن مرتب وبدلات من كان يليه في الأقدمية العامة من نواب رئيس محكمة النقض قبل تعيينهم بمحكمة النقض. (٢٩)

ولا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من شغل إحدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه في ذات الوظيفة. (٣٠)

وفي جميع الأحوال لا تصرف أية فروق مالية عن الماضي يستحق العضو الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي

يشغلها، العلاوة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها بشرط ألا يجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة الأعلى، وفي هذه الحالة يستحق البدلات بالفئات المقررة لهذه الوظيفة.^(٣١)

الهوامش

- ١ - (٢) مستبدلتان بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ (الجريدة الرسمية العدد ١٣ مكرر في ٣١ مارس سنة ١٩٨٤).
- ٢ - مستبدلة بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية العدد ٣٣ تابع في ١٣/٨/١٩٨١)
- ٣ - مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤
- ٤ - مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤
- ٥ - مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤.
- ٦ - مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤.
- ٧ - استبدلت بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٤ (الجريدة الرسمية في ٢٥/٧/١٩٧٤ العدد ٣٠ تابع) ثم استبدلت بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤
- ٨ - مستبدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ (الجريدة الرسمية العدد ٢ تابع في ١/٨/١٩٧٦ ثم استبدلت بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية العدد ٢٦ ف في ٢٥/٦/١٩٨١).
- ٩ - مستبدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٤ (الجريدة الرسمية العدد ٣٠ تابع في ٢٥/٧/١٩٧٤).
- ١٠ - مستبدلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٤ (الجريدة الرسمية العدد ٣ في ٩/٦/١٩٧٤)
- ١١ - مستبدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٤.
- ١٢ - مستبدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ (الجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٢/٧/١٩٧٣) ثم استبدلت بعبارة ستين سنة عبارة "أربعاً وستين سنة" بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٩٣ - الجريدة الرسمية العدد ٤٠ (تابع) في ٧/١٠/٩٣ ويعمل به اعتباراً من ١/١٠/٩٣ .
- ١٣ - مستبدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ (الجريدة الرسمية العدد ١١ في ١١/٣/١٩٧٦)
- ١٤ - مضافة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٦ (الجريدة الرسمية العدد ٣٥ في ٢٨/٨/١٩٧٦)
- ١٥ - مضافة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤
- ١٦ - (١)، (٢)، (٣) مضافة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤
- ١٧ - مضافة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤
- ١٨ - مستبدله بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ (الجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٢/٧/١٩٧٣).
- ١٩ - مستبدله بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ ثم استبدلت الفقرة الأولى من هذه المادة

- بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤.
- ٢٠ - مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤.
- ٢١ - استبدلت بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية العدد ٣٣ تابع في ١٣/٨/١٩٨١ ثم استبدلت بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤).
- ٢٢ - مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤.
- ٢٣ - (٢)، (٣) مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤.
- ٢٤ - مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤.
- ٢٥ - مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤.
- ٢٦ - استبدلت بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ (الجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٢ يوليو سنة ١٩٧٣) ثم استبدلت بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ (الجريدة الرسمية العدد ١١ في ١١/٣/١٩٧٦).
- ٢٧ - مستبدلة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٢ (الجريدة الرسمية - العدد ٢٥ مكرر في ٢٩ يونية سنة ١٩٨٣).
- ٢٨ - استبدلت بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ (الجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٢ يوليو سنة ١٩٧٣) ثم استبدلت بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ (الجريدة الرسمية العدد ١١ في ١١/٣/١٩٧٦).
- ٢٩ - مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤.
- ٣٠ - مستبدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية العدد ١٠ تابع ج في ٥/٣/١٩٨١)
- ٣١ - الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦.

www.alkottob.com

مشروع قضاة مصر (١) لتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية ومذكرته الإيضاحية

مذكرة إيضاحية لمشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية

- أوجبت المواد ٦٥، ٦٦، ١٦٦ من الدستور استقلال القضاء على السلطتين التشريعية والتنفيذية بما نصت عليه من أن "استقلال القضاء وحصانته ضمانتان أساسيتان لحماية الحقوق والحريات"، وأن "السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفقاً للقانون"، وأن "القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو في شئون العدالة".

- وليس من شك في أن هذه النصوص تستمد أصولها مما ورد في المذكرة الإيضاحية لقانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ من أن "الدستور المصري أبرز حقيقة استقلال القضاء ولم يخلقها، فمن طبيعة القضاء أن يكون مستقلاً، والأصل فيه أن يكون كذلك وكل مساس بهذا الأصل من شأنه أن يعيب بجلال القضاء، وكل تدخل في عمل القضاء من جانب أية سلطة من السلطتين الأخريين يخل بميزان العدل، ويقوض دعائم الحكم، فالعدالة كما قيل قديماً أساس الملك". وأردفت المذكرة: "أن الضمانات التي كفلتها نصوص ذلك القانون لا تعدو أن تكون خطوة يجب أن تتبعها خطوات .. ومن

ثم ناطت بالقضاة أنفسهم واجب متابعة السعي دوماً لاستكمال أسباب استقلالهم، وهو ما صارت تنادي به اليوم المواثيق العالمية لهذا الاستقلال.

- كذلك فحين احتفلت مصر بافتتاح مؤتمر العدالة الأول في عام ١٩٨٦، حرص السيد رئيس الجمهورية على أن يعلن في تلك المناسبة "إن احترام المنصة العالية التي ترعى بكل الهيبة والجلال سيادة القانون العادل، هي أولى مسؤوليات الحاكم والتزاماته، وهي معيار إيمان جميع الأطراف في الحركة الاجتماعية بجوهر الديمقراطية والحرية، ولا يتحقق احترام المنصة العالية بتأمين استقلال القضاء فقط، بل يتطلب أيضاً توفير حياة كريمة آمنة للجالسين على هذه المنصة بقدر المستطاع".

- وهذا دعم كريم لاستقلال القضاء.

• وإيماناً بهذه المعاني السامية، وعملاً على تحقيقها، فقد أعد قضاة مصر المشروع المرافق لتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢، وفيما يلي أهم الأحكام التي يتضمنها المشروع:

١- الموازنة المستقلة للسلطة القضائية

• استقرت المواثيق العالمية لاستقلال القضاء على أن أعظم الأمور خطراً على استقلال السلطة القضائية يتمثل في التقدير عليها في مواردها ورواتب رجالها ومخصصاتهم حتى تقف موقف المستجدي من السلطتين الأخريين، ومن ثم أضى استقلال القضاء يستوجب - في كل فقه - أن يستقل بشئونه المالية كافة حتى يتسنى له أداء رسالته في حماية الحقوق والحريات.

• ومنذ سنوات استقلت السلطة التشريعية في مصر بموازنتها،

كما استقلت بها جهات عديدة أخرى - كالمحكمة الدستورية العليا، والجهاز المركزي للمحاسبات، وجهاز المدعي العام الاشتراكي - وفي عام ١٩٧٦ رأى المشرع أن يحقق جانباً من هذا الاستقلال للسلطة القضائية من خلال المجلس الأعلى للهيئات القضائية، فأصدر القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن موازنة تلك الهيئات والجهات المعاونة لها، وأوجب به أن تكون لها مجتمعة موازنة مستقلة تدرج رقماً واحداً في الموازنة العامة للدولة، وأسند إلى المجلس الأعلى لهذه الهيئات، الاختصاص بنظر مشروع هذه الموازنة والسلطات المخولة لوزير المالية بشأن تنفيذها، كما أسند إلى نائب رئيس المجلس اختصاصات وزير التنمية الإدارية ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في هذا الشأن.

• وبموجب القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ أعاد المشرع مجلس القضاء الأعلى، ونقل إليه أكثر ما كان يختص به المجلس الأعلى للهيئات القضائية من شئون القضاة - عدا شئون موازنتها - وأفصحت المذكرة الإيضاحية لذلك القانون عن أن إنشاء مجلس القضاء الأعلى من رجال القضاء أنفسهم قصد به تأكيد استقلال القضاء المنصوص عليه في المادتين ١٦٥، ١٦٦ من الدستور، وما تستوجبه أحكام هاتين المادتين من عدم تدخل أية سلطة في شئون العدالة.

ومن أجل ذلك، واستكمالاً لاستقلال القضاء، وتمكيناً له من أداء رسالته على الوجه الأكمل فقد عنى المشرع بالنص على أن تكون للسلطة القضائية وأعوانها من العاملين بالجهاز الإداري بالمحاكم والنيابة العامة وموازنة مستقلة وحساب ختامي - يعدان على النمط المقرر لموازنة الهيئات القضائية - وتدرج هذه الموازنة رقماً واحداً في الموازنة العامة للدولة، كما نقل المشرع إلى مجلس

القضاء الأعلى وإلى رئيسته وإلى أمانته العامة الاختصاصات المالية المسندة إلى غيرهم بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦ فيما يتعلق بهذه الموازنة وتنفيذها.

• وحتى يكون هذا الاستقلال فعالاً ومحققاً للغايات الدستورية المرجوة، فقد نص المشروع على أن تتكون موارد هذه الموازنة مما تخصصه لها الدولة من اعتمادات مالية وحصيلة الرسوم القضائية والغرامات التي يقضي بها والأموال التي يحكم بمصادراتها، وذلك دون إخلال بما هو متخصص من هذه الأموال والغرامات لصالح الجهات الأخرى.

• كما نص المشروع على أن تسري على هذه الموازنة والحساب الختامي فيما لم يرد بشأن نص خاص في هذا القانون أحكام قانون الموازنة العامة للدولة (م ٧٧ مكرراً "٥").

٢- دعم مجلس القضاء الأعلى واختصاصاته

• لما كان مجلس القضاء الأعلى قد أنشئ، وعلى ما سلف، من بين رجال القضاء أنفسهم ليتولى شئونهم ويكون مناط استقلالهم، ومظهر هذا الاستقلال وضمانة وهو الحارس لهذا الاستقلال، فقد أوجب دعمه من حيث التشكيل والاختصاص.

• أما من حيث التشكيل، فقد رؤى أن يضم - إلى جانب من يتولون مناصب القمة في القضاء - عضواً من محكمة النقض وآخر من محكمة استئناف القاهرة - تنتخب كل منهما الجمعية العامة للمحكمة، وذلك اقتداء بما يجري عليه العمل في القانون والقضاء وما جرت عليه التشريعات المصرية السابقة (م ٧٧ مكرراً "١")

• فلقد أنشئ أول مجلس للقضاء في مصر بالمرسوم رقم ٣١ لسنة ١٩٣٦ وضم أربعة من مستشاري محكمة النقض ومحكمة

استئناف القاهرة يجري اختيارهم بطريق الانتخاب من الجمعية العامة لكل من المحكمتين. كما أنشئت بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨ - وبقرار من وزير العدل - لجنة مؤقتة لإبداء الرأي في شؤون القضاة تضم مستشارا من محكمة النقض وآخر من محكمة استئناف القاهرة، تنتخب كل منهما الجمعية العامة لمحكمتها.

• وهكذا اختار المشروع إحياء هذا التقليد القويم بعد أن دلت التجربة على أن وجود الأعضاء المنتخبين كان أمراً حيويًا لنشاط المجلس في إصلاح شؤون القضاء والقضاة. وغني عن البيان أن انتخاب هؤلاء الأعضاء وفقاً لذلك التقليد يكون بطريق الاقتراع السري من بين مستشاري كل من بين مستشاري كل من المحكمتين.

• وأما من حيث الاختصاص فقد تغييا المشروع أن يكون زمام القاضي في يد "مجتمع إخوانه"، فحرص على دعم سلطات المجلس بأن أسند إليه الاختصاص بوضع قواعد اختيار النيابة العامة، وبترشيح النائب العام من بين نواب رئيس محكمة النقض ومن في درجاتهم، والتفرد بوضع قواعد منح رجال القضاء والنيابة العامة والإجازات الدراسية في الداخل والخارج، وجعل للمجلس الكلمة النهائية في سائر الشؤون الإدارية للعدالة واستبدل لذلك عبارة "بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى" بعبارة "بعد أخذ رأي مجلس القضاء الأعلى"، حيثما وردت في قانون السلطة القضائية. ولقد كان ذلك هو مسلك تشريعات القضاء السابقة على القانون الحالي.

(المواد ٩/١٢، ٣/٤٤، ٣٦، ٣، ٦٨، ٤٥، ٦٩، ٧٧، مكررا "٢"، "٦"، (١١٦، ١١٩).

• ومن جهة أخرى فقد رؤى - إلى جانب النص على إنشاء الأمانة

الفنية لمجلس القضاء الأعلى - إلحاق إدارة التفتيش القضائي بالمجلس ذاته، فهي عونه على أداء مهامه المتعلقة بتقدير رجال القضاء وترقيتهم ونقلهم وسائر شئونهم الوظيفية، ومن المعلوم أن إدارة التفتيش الفني لأعضاء مجلس الدولة ليست من إدارات وزارة العدل، بل هي جزء من مجلس الدولة بمقتضى المادة ٩٩ من قانونه الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ (م٧٨).

٣- في النذب والإعارة

• لما كانت المساواة بين رجال القضاء من أهم ضمانات استقلالهم، وكان السماح بندبهم لغير العمل القضائي بمقتضى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ والقانون اللاحقة - قد تكشف مضاره وأخطاره، إذ أسفر عن شغل كثير من رجال القضاء عن صرف كامل جهدهم لرسالتهم الجليلة، وأدى في بعض الأحيان إلى المساس بمكانة القضاء والقضاة، ولم تفلح الضوابط التي حاولها القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ في الحد من هذه الأضرار فقد ارتأى المشروع إلغاء النذب لغير وظائف السلطة القضائية والنيابة العامة حرصاً على كرامة القضاء وهيبته وعلى تخصص وقت القاضي للعمل القضائي دون غيره. أما مدد الإعارة والنذب الجائز لوظائف السلطة القضائية - والعمل بالنيابة العامة - فقد حددها المشروع بأربع سنوات لا تصلح مجاوزتها حتى لا تصبح هذه المدد - إذا استطاعت عن ذلك - سبيلاً إلى الانتقاص من المستوى الفني للقاضي، أو إلى هجر كثير من رجال العمل بالمحاكم مع شدة حاجة المنصة إليهم. (مادة ٦٦).

٤- في المركز القومي للدراسات القضائية

• لما كان من المسلمات اليوم أن القضاء علم وقيم، وأن رفع مستوي الكفاية العلمية والفنية والمهنية لرجال القضاء، يجب ألا يقتصر على الشبان حديثي التخرج الذين يلحقون بالنيابة العامة، وأن الدراسة الجادة المستمرة وغرس التقاليد القضائية، والتدريب والتأهيل المتصل، وهي أمور بالغة الأهمية والحيوية للتكوين الفني لرجال القضاء والنيابة العامة ولتخصصهم، وذلك في جميع المراحل ولمختلف درجاتهم ووظائفهم، ومكان ذلك في المقام الأول هو مركز الدراسات القضائية. فقد وجب دعم كيان هذا المركز ورسالته بالنص على اختصاصاته في قانون السلطة القضائية وجعل اجتياز دورته بنجاح شرطاً من شروط التعيين في أول الوظائف القضائية، وشرطاً لترقية المرشح للترقية، ومقدمة ضرورية لتولي أنواع القضاء المتخصص - كالقضاء التجاري والبحري والضريبي وقضاء الأمور المستعجلة وقضاء الأحوال الشخصية وقضاء العمال والإيجارات - وهو ما يقتضى كذلك أن يكون للمركز دوره في تأهيل من يتولون العمل بالنيابات المتخصصة كنيابات النقض والأحوال الشخصية وغيرها.

وإذا كان هذا المركز الذي أنشئ أساساً لتأهيل من يتولون القضاء. لم يتح له إلى الآن أن يدرب غير معاوني النيابة! ثم شغل بتدريب آخرين من الهيئات القضائية وغيرها من الداخل والخارج، فقد رأى المشروع أن يبرز المهمة الأساسية للمركز: وهي تأهيل رجال القضاء والنيابة العامة علمياً وتطبيقياً لأداء رسالتهم والارتقاء بالمستوي الفني لهم. ولا بأس أن يعطي المركز - إلى جانب أداء هذه الرسالة - جانباً من جهوده لدورات تؤهل غيرهم، ودورات تدرب أعوانهم من خبراء ومترجمين وكتاب ومحضرين، وأقرانهم

من الدول الصديقة والشقيقة (مادة ٧٧ مكرراً "٦").

٥- في شأن سن التقاعد

• من المعلوم أن سن تقاعد رجال القضاء في كثير من دول العالم المتقدمة يتراوح بين الخامسة والسبعين - بل إن بعض الدول تترك لكل قاض من قضاتها تحديد تاريخ تقاعده حسب قدرته على الاستمرار في أداء رسالة القضاء - ولقد كان مستشارو محكمة النقض عندنا منذ إنشائها في سنة ١٩٣١ وحتى سنة ١٩٤٢ يتقاعدون في سن الخامسة والستين. وكانت سن التقاعد لمستشاري محكمة الاستئناف المختلطة سبعين سنة.

• وإذا كان رجل القضاء كلما تقدمت به السن يزداد علماً وخبرة، ونضجاً وحكمة، ويصبح أكثر قدرة على النفاذ إلى الحقائق واستخلاص النتائج، وكان القضاة بعد سن الستين هم ثروة يجب الحفاظ عليها، وكانت محاكمنا تفقد كل سنة أعداداً كبيرة من هذه الخبرات التي بلغت قمة النضج القضائي، في الوقت الذي تشكو فيه هذه المحاكم من النقص الملحوظ في أعداد القضاة، مع الزيادة المضطردة في أعداد القضايا، في مختلف درجات التقاضي، فإنه يكون من غير المقبول أن يفرط الوطن في شيوخ وهم صفوة الكفايات ذوي الخبرة الطويلة القادرين على العطاء في محرابهم !

• وإذا كان رفع سن التقاعد إلى الخامسة والستين قد يؤدي إلى تجميد الترقيات والتنقلات، فقد رأى المشروع استمرار العمل بنص المادة ٦٩ من قانون السلطة القضائية - الذي يوجب تقاعد رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة عند سن الستين ويستبقي في الخدمة بعد ذلك وإلى نهاية السنة القضائية من يبلغ سن الستين قبل انتهائها دون أن تحسب مدة الاستبقاء في تقدير المعاش أو المكافأة

- مع ضبط حكم هذا النص ومدته للعمل بدوائر المحاكم - مدة خمس سنوات أخرى بالشروط ذاتها لمن يرغب من المستشارين ومن في درجاتهم على الأقل ممن أمضوا في العمل الفعلي بالمحاكم مدة لا تقل عن خمس سنوات على أن يمنح المستشار خلال مدة البقاء مكافأة تعادل الفرق بين المعاش والمخصصات المقررة له أو لمن يليه في أقدميته فحسب، وهو الأمر المقرر بالنسبة لأساتذة الجامعات المتفرغين، وذلك بنص المادة ١٢١ م قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢.

٦- في شأن نادي القضاة

• لم تتضمن التشريعات المنظمة للقضاء - حتى الآن - نصوصاً بشأن نادي القضاة، وظل هذا النادي منذ أنشئ في سنة ١٩٣٩ جمعية خاصة مشهورة وفقاً لقانون الجمعيات الذي تشرف على تنفيذه وزارة الشؤون الاجتماعية وذلك وضع غريب على النادي وأعضائه - وهم رجال السلطة القضائية دون غيرهم - كما هو غريب على اختصاصاته واهتماماته المتعلقة بالعمل على دعم استقلال القضاء ورعاية مصالح رجاله والمحافظة على تقاليدهم في حين أن مؤتمرات الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان، وسائر المؤتمرات العلمية والقضائية التي عقدت من أجل استقلال القضاء في مختلف دول العالم، عنيت بتوكيد حق رجال القضاء وواجبهم في أن تكون لهم جمعياتهم الخاصة لرعاية شئونهم والنهوض بتكوينهم والدفاع عن استقلالهم، ومن ذلك المؤتمرات التي عقدت في مونتريال وميلانو وكاراكاس وغيرهم في السنوات الأخيرة.

• ولا مرأى في أن خضوع القضاة في ممارسة هذا الحق لإشراف أو رقابة أية جهة إدارية من جهات السلطة التنفيذية هو أمر

يتعارض مع حقهم الدستوري في الاستقلال بشئونهم والدفاع عن هذا الاستقلال.. خاصة مواجهة السلطة التنفيذية ذاتها !

• ولقد أصبح نادي القضاة المصري بنشاطه الجم، واعتزازه وارتباط رجال القضاء به ارتباطاً وثيقاً مركزاً إشعاع ثقافي وعلمي ووطني لهم يوثق الصلات بينهم ويرعى شئونهم العلمية والثقافية والاجتماعية ويعمل على استقلالهم.

• ومن أجل ذلك حرص المشروع على أن يضع في هذا الإطار الأصول للنادي وفروعه ونشاطه. ويجعل لأعضائه - وهم رجال القضاء العاملين والمتقاعدين - الحق في وضع سائر أحكام نظامه الأساسي على النحو الذي يروونه. بحيث يستقلون بشئونهم فيه باعتباره - وعلى ما جرى قضاء محكمة النقض - شأناً من هذه الشئون. (مادة ١٣٠ مكرراً "١" "٢") كما حرص المشروع على أن يمنح النادي الشخصية الاعتبارية العامة حتى تخضع قراراته للرقابة القضائية أمام محكمة النقض دون غيرها، حفاظاً على هيبة القضاء والقضاة، وحتى تستقل السلطة القضائية بشئونها الداخلية فلا يكون لأية سلطة سواها من سبيل أو رقابة عليهم في تلك الشئون.

٧- إصلاحات وضمائمات، وأحكام أخرى متفرقة

• لما كانت أسباب تراكم القضايا وتباعد فترات تأجيلها أمام المحاكم المدنية ترجع في الأغلب الأعم منها إلى ما تستوجبه إجراءات تحضير دعاوى من ضرورة إعلان الخصوم، وإعادة إعلانهم، وتبادل المستندات والمذكرات، وندب الخبراء، وغير ذلك من صور التحضير التي لا يملك القضاء للفصل في دعاوى بدونها، لما كان ذلك وكان في التوسع في نظام النيابة المدنية وإطلاق دورها

في تحضير تلك الدعاوى لدى جميع درجات المحاكم ما يوفر لها الرقابة اليومية على جدية الإجراءات وصحة الإعلانات، ويحقق السرعة في إنجاز مراحل التحضير ويهيئ الدعاوى لعرضها على المحاكم للفصل فيها في أقصر وقت ممكن، فقد ارتأى المشروع تعديل المادة ٢١ من القانون وذلك بالنص على أن يكون للنيابة العامة الاختصاص بتحضير الدعاوى المدنية والتجارية على النحو الذي يبينه قانون المرافعات.

ولا مرأى في أن وضع هذا النص موضع التنفيذ - مع التوسع في دور مركز الدراسات القضائية على نحو ما سلف - سيكون من شأنه سرعة تكوين أعضاء النيابة العامة وتمرسهم على المجالين المدني والجنائي بما يحقق الصالح العام للقضاء والمتقاضين.

• وإذا كان العمل قد اقتضى أن يكون لدى كل محكمة استئناف نائب عام مساعد. فقد رؤى تعديل نص المادة ٢٥ من القانون بحيث تكون له في دائرتها الاختصاصات المنوطة بالمحامي العام.

• وحتى لا يكون الإشراف على السجون وما في حكمها مقصوراً على رؤساء النيابة العامة على الأقل فقد رؤى تعديل نص المادة ٢٧ من القانون بحيث يكون هذا الإشراف منوطاً برجال النيابة ممن لا تقل درجاتهم عن وكيل نيابة من الفئة الممتازة.

• ودعماً لسلطات الجمعيات العامة للمحاكم، أفرد لها المشروع الاختصاص بوضع قواعد العمل والندب بين الدوائر المختلفة، وقصر ما يجوز التفويض فيه على غير ذلك مما يدخل في اختصاصها في حدود هذه القواعد (م ٣٠).

• وحتى لا تحرم محكمة النقض من الكفائيات الذين يحل عليهم الدور للترشيح للتعيين فيها، فقد رؤى نزولاً على الاعتبارات العملية

- وبالإضافة إلى دعم سلطات شيوخ المحكمة في اختيار رئيسها والنواب والمستشارين بها - واتساقاً مع ما قضى به القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨١ - من تعديل لشروط السن عند التعيين بمحاكم الاستئناف بتخفيضه بالمقدار ذاته لمن يولي القضاء بمحكمة النقض بحيث لا يقل سنه عن واحد وأربعين سنة (م ٣٨/٤٤، ٢).

• وتأميناً لحق رجال القضاء في أن تكون الأحكام والقرارات الصادرة من المجلس المنصوص عليه في المادة ٩٨ من القانون قابلة للطعن أمام درجة أخرى - نزولاً على ما تنادي به المواثيق العالمية لاستقلال القضاء.. وتحقيقاً لمزيد من الطمأنينة والشعور بالعدل بين سدنة العدالة، ودفعاً لشبهة عدم دستورية النص على إجازة الطعن فيها أمام الدائرة المنوط بها في محكمة النقض النظر في سائر طلبات إلغاء القرارات المتعلقة بأي شأن من شئون رجال القضاء (م ١٠٧، ٨٣).

• كما روى للاعتبارات ذاتها، وتحقيقاً لمزيد من الضمانات تشكيل المجلس المشار إليه من أعضاء يتفرغون لأداء الرسالة المنوطة به (م ١٩٩، ٨٩) وتقرير اختصاص الدائرة المشار إليها بنظر طلبات وقف تنفيذ القرارات الإدارية التي تختص بطلب إلغائها، وزيادة ميعاد الطعن في هذه القرارات إلى ستين يوماً. وتقرير حق الطالبين في أن ينيبوا عنهم رجال القضاء العاملين أو السابقين بدلاً من قصر حقهم في الإنابة على العاملين من غير مستشاري محكمة النقض حتى تكون للطالبين مكنة إنابة المحامين من رجال القضاء السابقين، خاصة وأن الطالبين قد يكونون ورثة أو مستحقين في المعاش لا تتيسر لهم الإنابة من العاملين (م ٨٥، ٨٣).

• كذلك، وتنظيماً للتبادل بين وظائف النيابة العامة والقضاء، وضبطاً لقواعد الاختيار من بين المرشحين لشغل وظائف معاوني

النيابة العامة، فقد رؤى - مع تقييد مدة العمل بالنيابة العامة - ووضع الضوابط لهذين الأمرين بما يحقق المصلحة العامة على الوجه الأكمل، مع إلغاء النص على تبعية رجال النيابة العامة لوزير العدل نزولاً على حكم المادة ١٦٦ من الدستور (المواد ٢٦، ١٦٦، ١٢٦، ١٢٥، ١١٩).

• وحرصاً على كرامة القضاء والقضاة، واحتراماً لما هو مقرر بنص المادة ٩٦ من القانون من حظر اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق مع القاضي أو القبض عليه في غير الأحوال المبينة إلا بإذن من مجلس القضاء الأعلى فقد رؤى تأميم انتهاك هذا الحظر، وتنظيم حق الادعاء المباشر للمضروور منه بما يكفل ضبط حكمه والالتزام به من جانب الكافة.

• كذلك وحفاظاً على كرامة ومسئوليات مناصب القضاة وتعزيزاً لاستقلال القضاء وتوفيراً للمرونة اللازمة في مواجهة ما قد يطرأ أولاً بأول على القوة الشرائية للعملة من عوامل التضخم الاقتصادي وضرورة تعديل جدول المرتبات وقواعده بما يتفق مع هذه المتغيرات، فقد رؤى أن يكون تعديل ذلك الجدول بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس القضاء الأعلى، ولا يتسنى ذلك بداهة إلا في حدود الموارد المتاحة لموازنة السلطة القضائية (م ٦٨ / ٢).

• وتقديراً للاعتبارات ذاتها، وتحقيقاً للمساواة بين الأجيال المتعاقبة من رجال القضاء، وإمعاناً من بث روح الثقة والطمأنينة في نفوسهم حتى لا يشغلهم شاغل على مصائرهم عن أداء رسالتهم المقدسة على أكمل وجه، فقد أتجه المشروع إلى معالجة آثار التضخم الاقتصادي بالنسبة لمعاشاتهم، فأوجب أن تعاد تسويتها وفقاً لما قد يطرأ على أسس التسوية من تعديلات تشريعية، بحيث لا

يقبل معاش الأقدم عن معاش الأحدث في شغل الدرجة الواحدة متى كانت مدة خدمتهما متساوية، على أن يتحمل صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية ما يترتب على ذلك من فروق (م٧).

• هذا بيان لأهم الأحكام التي رأى قضاة مصر أن يضمنوها مشروع القانون المرافق وهو معروض للنظر في إصداره وإقراره. والله من وراء القصد...

الجمعية العمومية لقضاة جمهورية مصر العربية

١٩٩١/١/١٨

مشروع قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بمشروع القانون رقم لسنة ١٩٩١
بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية
رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور.

وعلى قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢

وعلى قانون الرسوم القضائية في المواد المدنية رقم ٩٠ لسنة

١٩٤٤

وعلى قانون الرسوم أمام المحاكم الشرعية رقم ٩١ لسنة

١٩٤٤

وعلى قانون الرسوم في المواد الجنائية رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤

وعلى قانون الرسوم أمام محاكم الأحوال الشخصية للولاية على

المال رقم ١ لسنة ١٩٤٨

وعلى قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠

وعلى قانون تنظيم الخبرة أمام جهات القضاء رقم ٩٦ لسنة

١٩٥٢

وعلى قانون تنظيم السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦

وعلى قانون تنظيم شئون البعثات والأجازات الدراسية والمنح

رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩

وعلى قانون الجمعيات والمؤسسات خاصة رقم ٣٢ لسنة

١٩٦٤

وعلى قانون الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١١٨ لسنة

١٩٦٤

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨
وعلى قانون المجلس الأعلى للهيئات القضائية رقم ٨٢ لسنة

١٩٦٩

وعلى قانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣
وعلى قانون إنشاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية
لأعضاء الهيئات القضائية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥
وعلى قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة رقم ٧٧ لسنة
١٩٧٥

وعلى قانون موازنة الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها
رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٨١ بإنشاء
المركز القومي للدراسات القضائية.
وبعد أخذ رأي مجلس القضاء الأعلى والمجلس الأعلى للهيئات
القضائية.

وبعد موافقة مجلس الوزراء.

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة.

قرر مشروع القانون الآتي نصه يقدم إلى مجلس الشعب:

المادة الأولى

يستبدل بنصوص الفقرة الثالثة من المادة ٩، والفقرة الثالثة من
المادة ١٢، والمواد ٢٦، ٢١، ٢٧، والفقرتين الأولى (ب) والثانية من
المادة ٣٠، والمادة ٣٦، والمادة ٣٨ بند ٢، والمواد ٤٤، ٤٥، ٦٥،
٦٦، ٦٩، والفقرة الخامسة من المادة ٧٧، والمواد ٧٧ مكررا (١)،
٧٧ مكررا (٣) و ٧٨، والفقرة الأولى من المادة ٧٩، والمادة ٨٠،

والفقرتين الأولى والثانية من المادة ٨٣ والمواد ٩٨، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، والفقرتين الثانية والخامسة من المادة ١١١، والمادة ١١٩، والفقرة الخامسة من المادة ١٢٢، والفقرة الأولى من المادتين ١٢٥، ١٢٦، من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ النصوص الآتية:

مادة ٩ (الفقرة الثالثة): ويكون الذنب بقرار من وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى لمدة سنة على الأكثر قابلة للتجديد.

مادة ١٢ (فقرة ثالثة): ويصدر بالنظام الذي يتبع في التخصص قرار من وزير العدل بناء على اقتراح مدير إدارة التفتيش القضائي وموافقة مجلس القضاء الأعلى على أن تراعي فيه القواعد الآتية:-
أولاً: يكون تخصص القاضي في فرع أو أكثر من الفروع الآتية:
جنائي - مدني - أحوال شخصية - مسائل اجتماعية (عمال)
ويجوز أن تزداد هذه الفروع بقرار من مجلس القضاء الأعلى.

ثانياً: يقرر مجلس القضاء الأعلى الفرع الذي يتخصص فيه القاضي بعد استطلاع رغبته واجتيازه بنجاح دورة تدريبية في المركز القومي للدراسات القضائية.

مادة ٢١: تمارس النيابة العامة الاختصاصات المخولة لها قانوناً

ويكون لها الاختصاص بتحضير الدعاوي المدنية والتجارية على النحو الذي يبينه قانون المرافعات المدنية والتجارية.

مادة ٢٦: رجال النيابة تابعون لرؤسائهم بترتيب درجاتهم.

مادة ٢٧: يتولى النائب العام وأعضاء النيابة ممن لا تقل درجاتهم عن وكيل نيابة من الفئة الممتازة الإشراف على السجون العامة والمركزية وغيرها من الأماكن التي تنفذ فيها الأحكام الجنائية أو التدابير أو الأوامر المقيدة للحرية.

ويحيط النائب العام وزير العدل بما يبدو للنياحة العامة من ملاحظات في هذا الشأن مادة ٣٠ (فقرة أولى ب و فقرة ثانية): ب- قواعد توزيع القضايا والنذب بين الدوائر المختلفة.

ويجوز للجمعيات العامة أن تفوض إلى رؤساء المحاكم بعض ما يدخل في اختصاصها في البنود (ج- د- ه- و).

مادة ٣٦: تبلغ قرارات الجمعيات العامة للمحاكم ولجان الشئون الوقتية بها إلى مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل، وللمجلس من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من وزير العدل أن يعيد إليها ما لا يرى الموافقة عليه من هذه القرارات لإعادة النظر فيه، وله بعد ذلك أن يصدر قراره بما يراه في شأنها.

مادة ٣٨ (بند ٢): ألا تقل سنه عن ثلاثين سنة إذا كان التعيين في المحاكم الابتدائية وعن ثمان وثلاثين سنة إذا كان التعيين بمحاكم الاستئناف، وعن واحد وأربعين سنة إذا كان التعيين بمحكمة النقض.

مادة ٤٤: يكون شغل الوظائف القضائية سواء بالتعيين أو بالترقية بقرار من رئيس الجمهورية.

ويعين رئيس محكمة النقض والنواب والمستشارون بها بناء على ترشيح جمعية خاصة من الرئيس والنواب وموافقة مجلس القضاء الأعلى، على أن يكون الرئيس من بين أقدم خمسة من النواب رؤساء الدوائر بالمحكمة لمدة السنة الأخيرة على الأقل.

ويعين رؤساء محاكم الاستئناف ونوابها والمستشارون بها والرؤساء بالمحاكم الابتدائية والقضاة بموافقة مجلس القضاء الأعلى.

ويعتبر التعيين أو الترقية من تاريخ موافقة مجلس القضاء الأعلى ما لم يحدد المجلس تاريخاً آخر.

مادة ٤٥: تنشأ وظائف مساعد أول وزير العدل ومساعدى الوزير بناء على اقتراح الوزير وموافقة مجلس القضاء الأعلى. وتشغل هذه الوظائف بطريق الندب من بين المستشارين أو المحامين العامين على الأقل لمدة سنة قابلة للتجديد ، وذلك بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى. وتشغل وظائف وكلاء وأعضاء الإدارات بوزارة العدل بطريق الندب من بين رجال القضاء أو النيابة العامة من درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها على الأقل ، وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد بقرار من وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى. وفي جميع الأحوال يجوز شغل وظيفة من يندب وفقاً لأحكام الفقرتين السابقتين.

ويجوز الندب للمكتب الفني ولوزير العدل ولشئون الإدارات القانونية من أعضاء الهيئات القضائية الأخرى مع مراعاة الأحكام الواردة في قوانينها.

مادة ٦٥: يجوز إعاره القضاة إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأي الجمعية العامة للمحكمة التابع لها القاضي وموافقة مجلس القضاء الأعلى.

مادة ٦٦: لا يجوز ندب أو إعاره رجل القضاء أو النيابة العامة وفقاً للمواد ٥، ٩، ٤٥، ٦٥ والفقرة السادسة من المادة ٧٧ مكرراً (١) والفقرة الثالثة من المادة ٧٧ مكرراً (٦) والفقرة الأولى من المادة ٧٨، المادة ١٢٢ إلا إذا كان المرشح قد أمضى في العمل بدوائر المحاكم أربع سنوات على الأقل واستوفى تقارير الكفاية فيها. كما لا يجوز أن تزيد مدة الإعاره أو الندب - لغير التدريس في المركز القومي للدراسات القضائية - على أربع سنوات متصلة. وتعتبر المدة متصلة في تطبيق أحكام هذا القانون إذا قل الفاصل

الزمني عن أربع سنوات.

ويجوز شغل وظيفة المعار بدرجاتها إذا كانت مدة الإعارة لا تقل عن سنة، فإذا عاد المعار إلى عمله قبل نهاية هذه المدة يشغل الوظيفة الخالية من درجته، أو يشغل درجته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته على أول وظيفة تخلو من درجته. وفي جميع الأحوال يجب ألا يترتب على الإعارة أو النذب إخلال بحسن سير العمل.

مادة ٦٩: سن التقاعد لرجال القضاء والنيابة العامة ستون سنة ميلادية.

ومع ذلك إذا كان بلوغ القاضي سن التقاعد قبل انتهاء السنة القضائية في نهاية سبتمبر فإنه يبقى في الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحسب هذه المدة في تقدير المعاش أو المكافأة.

كما يبقى للعمل بدوائر المحاكم حتى سن الخامسة والستين ووفقاً لحكم الفقرة السابقة، والمستشارون ومن في درجتهم على الأقل ممن أمضوا في العمل الفعلي بالمحاكم مدة لا تقل عن خمس سنوات، ويحدد مجلس القضاء الأعلى المحاكم التي يعملون بدوائرها دون إخلال بأقدمية كل منهم وقت بلوغ سن التقاعد.

ويمنح القاضي خلال مدة البقاء مكافأة تعادل الفرق بين المعاش والمخصصات المقررة له قبل التقاعد، أو تلك التي تتقرر لمن كان يليه في الأقدمية في ذلك الوقت، أيهما أصلح له، ولا تخضع هذه المكافآت للضرائب.

وتسري على من يبقى في العمل سائر أحكام قانون السلطة القضائية عدا ما يتعلق منها بالترقية والإعارة.

مادة ٧٧ (الفقرة الخامسة): فإذا عاد خلال سنة من تاريخ عمله بقرار اعتباره مستقيلاً وقدم أعذاراً عرضها مدير إدارة التفتيش

القضائي على مجلس القضاء الأعلى، فإن تبين له جديتها اعتبر غير مستقيل، وفي هذه الحالة تحسب مدة الغياب أجازة من نوع الإجازة السابقة أو أجازة عادية بحسب الأحوال.

مادة ٧٧ مكررا (١): يشكل مجلس القضاء الأعلى برياسة رئيس محكمة النقض وعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة، محكمة النقض وآخر من الرؤساء بمحكمة استئناف القاهرة تختار كل منهما الجمعية العامة لمحكمته لمدة سنتين، كما تقوم كل جمعية باختيار عضوين احتياطيين من نفس الدرجة.

وعند خلو وظيفة رئيس محكمة النقض أو غيابه أو وجود مانع لديه، يحل محله في رياسة المجلس أقدم ونوابه.

وعند خلو وظيفة أحد أعضاء المجلس أو غيابه أو وجود مانع لديه، يحل محل النائب العام أقدم نائب عام مساعد، ويحل محل كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة وأقدم رؤساء محاكم الاستئناف، من يليها في الأقدمية من رؤساء محاكم الاستئناف، ويحل محل أقدم نواب رئيس محكمة النقض من يليه في أقدميته بها ويحل محل كل من العضوين الباقيين أحد العضوين الاحتياطيين من محكمته مع مراعاة الأقدمية فيما بينهما.

ويتولى رئيس المجلس تنفيذ قراراته، كما ينوب عنه في صلاته بالغير ويمثله أمام القضاء.

وتلحق بالمجلس أمانة فنية يتولى رياستها أحد نواب رئيس محكمة النقض من غير أعضاء المجلس يعاونه عدد كاف من الأعضاء بدرجة رئيس محكمة على الأقل.

ويندب رئيس الأمانة وأعضاؤها على سبيل التفريغ بقرار يصدر من وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى.

مادة ٧٧ مكررا (٣): يجتمع مجلس القضاء الأعلى بمحكمة النقض

بدعوة من رئيسته أو بطلب من وزير العدل، ولا يكون انعقاده صحيحاً إلا بحضور خمسة على الأقل، وتكون جميع مداواته سرية، وتصدر القرارات بأغلبية الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

وللمجلس أن يطلب من الجهات الحكومية وغيرها كل ما يراه لازماً من البيانات والأوراق.

مادة ٧٨: تنشأ إدارة للتفتيش تلتحق بمجلس القضاء الأعلى وتؤلف من مديرو وكيلين أو أكثر، وعدد كاف من المستشارين والرؤساء بالمحاكم، وتشغل هذه الوظائف بطريق الندب، وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد بقرار من وزير العدل بناء على ترشيح المجلس. ويضخ المجلس لائحة للإدارة يبين فيها اختصاصها والقواعد والإجراءات اللازمة لأداء عملها وعناصر تقدير الكفاية على أن يكون من بينها نقائج الدورات التدريبية وأسباب إلغاء أحكام القاضي أو نقضها أو تعديلها.

وتقدر الكفاية بإحدى الدرجات الآتية: ممتاز - جيد جداً - جيد - متوسط - ضعيف.

ويجب إجراء التفتيش مرة على الأقل كل سنتين، على أن يودع تقرير التفتيش خلال شهرين على الأكثر من تاريخ انتهاء التفتيش، كما يجب أن يحاط رجال القضاء علماً بكل ما يودع في ملفات خدمتهم من ملاحظات أو أوراق أخرى.

مادة ٧٩ (الفقرة الأولى): يخطر مدير إدارة التفتيش القضائي المختص من يقدر بدرجة متوسط أو ضعيف من رجال القضاء والنيابة العامة بدرجة كفايته، وذلك بمجرد انتهاء الإدارة من تقديرها، ولمن أخطر الحق في التظلم من التقدير في ميعاد خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار.

مادة ٨٠: يكون التظلم بعريضة تقدم إلى إدارة التفتيش القضائي، وعلى هذه الإدارة عرض التظلم على مجلس القضاء الأعلى خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه.

مادة ٨٣ - (الفقرتان الأولى والثانية): تختص دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في طلبات الإلغاء والتعويض، ووقف التنفيذ التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة عن القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأي شأن من شئونهم متي كان مبني الطلب عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة.

كما تختص الدوائر المذكورة دون غيرها بالفصل في الطعون التي ترفع إليها في الأحكام والقرارات الصادرة من المجلس المنصوص عليه في المادة ٩٨ من هذا القانون

مادة ٩٨: تأديب القضاة بجميع درجاتهم يكون من اختصاص مجلس يشكل من أقدم ثلاثة من نواب رئيس محكمة النقض وأقدم اثنين من الرؤساء بمحكمة استئناف القاهرة وذلك من غير أعضاء مجلس القضاء الأعلى.

ويتولى رئاسة المجلس أقدم أعضائه الحاضرين وعند غياب أحد الأعضاء أو وجود مانع لديه يحل محله الأقدم فالأقدم ممن يلونه في الأقدمية بمحكمته.

مادة ١٠٧: يجب أن يكون الحكم الصادر من المجلس المنصوص عليه في المادة ٩٨ من هذا القانون مشتملاً على الأسباب التي بني عليها، وأن تتلى أسبابه عند النطق به في جلسة سرية.

ويجوز للنائب العام والمحكوم عليه الطعن في هذا الحكم خلال ستين يوماً وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٨٥، ٨٤ من هذا القانون.

مادة ١٠٨: العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على القضاة هي اللوم والنقل إلى وظيفة غير قضائية والعزل.

مادة ١٠٩: يقوم وزير العدل بإبلاغ القاضي مضمون الحكم الصادر بعزله أو نقله إلى وظيفة غير قضائية - خلال ثمان وأربعين ساعة من صدوره، وتزول ولاية القاضي من تاريخ ذلك التبليغ ولو قرر بالطعن على الحكم.

مادة ١١٠: يتولى وزير العدل تنفيذ الأحكام الصادرة من مجلس التأديب، ويصدر قرار جمهوري بتنفيذ عقوبة العزل أو النقل إلى وظيفة قضائية متى صار الحكم نهائياً.

ويعتبر تاريخ العزل أو النقل من يوم نشر القرار في الجريدة الرسمية، كما يصدر بتنفيذ عقوبة اللوم قرار من وزير العدل على ألا ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

مادة ١١١: (الفقرتان الثانية والخامسة): وبعد سماع طلبات ممثل النيابة العامة ودفاع القاضي أو من ينوب عنه يصدر المجلس حكمه مشتملاً على الأسباب التي بنى عليها إما بقبول الطلب وإحالة القاضي إلى المعاش، أو نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية، أو توجيه اللوم إليه، وإما برفض الطلب.

وتسري أحكام هذه المادة على أعضاء النيابة العامة ويرفع الطلب في شأنهم من النائب العام من تلقاء نفسه أو بناء على طلب مدير إدارة التفتيش القضائي.

مادة ١١٩: يعين النائب العام بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح مجلس القضاء الأعلى من بين نواب رئيس محكمة النقض ومن في درجتهم.

وللنائب العام أن يطلب كتابة عودته إلى العمل بالقضاء، وفي هذه الحالة تحدد أقدميته بين زملائه وفق ما كانت عليه عند تعيينه

نائباً عاماً مع احتفاظه بمرتبه وبدلته بصفة شخصية.
ويكون تعيين النائب العام المساعد والمحامي العام الأول باقى
أعضاء النيابة العامة بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس
القضاء الأعلى.
ولا يجوز أن يعين في وظيفة المحامي العام إلا من توافرت فيه
شروط التعيين في وظيفة مستشار بمحاكم الاستئناف عدا شرط
السن.

ويعتبر التعيين أو الترقية من تاريخ موافقة مجلس القضاء
الأعلى إلا إذا حدد المجلس تاريخاً آخر.

مادة ١٢٢ (فقرة خامسة): ويكون التقدير بإحدى الدرجات
الآتية: ممتاز - جيد جداً - جيد - متوسط - ضعيف.

مادة ١٢٥ (فقرة أولى): أعضاء النيابة يتبعون رؤساءهم
والنائب العام، وللنائب العام حق الرقابة والإشراف على جميع
أعضاء النيابة.

مادة ١٢٦ (فقرة أولى): للنائب العام أن يوجه تنبيهاً لأعضاء
النيابة العامة الذين يخلون بواجباتهم إخلالاً بسيطاً بعد سماع
أقوال عضو النيابة ويكون التنبيه شفاهاً أو كتابةً.

المادة الثانية

تستبدل كلمة "ست" بكلمة "ثماني" الواردة بالفقرة الثانية من
المادة ١٢، وعبارة "النائب العام المساعد" بعبارة "محام عام"،
الواردة في المادة ٢٥، وعبارة "مجلس القضاء الأعلى" بعبارة
"المجلس الأعلى للهيئات القضائية" الواردة في المواد ٤١، ١١٦،
١٣٩، وعبارة "في مجلس القضاء الأعلى والموازنة المستقلة"
بعبارة "في مجلس القضاء الأعلى" الواردة كعنوان للفصل الخامس

مكررا من الباب الثاني ، وعبارة " في المركز القومي للدراسات القضائية والتفتيش القضائي " بعبارة " في التفتيش القضائي " الواردة كعنوان للفصل السادس من الباب الثاني ، وعبارة " العاملين أو السابق " بعبارة " من غير مستشاري محكمة النقض " ، وعبارة " خلال ستين يوما " بعبارة " خلال ثلاثين يوما " الواردة في المادة ٨٥ ، وعبارة بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى " بعبارة " بعد أخذ رأي مجلس القضاء الأعلى " الواردة في المادة ٨٧ ، وكلمة " ضعيف " بعبارة " أقل من المتوسط " الواردة في المادة ١١٢ ، وعبارة " رئيس مجلس القضاء الأعلى " بعبارة " وزير العدل " أينما وردت في المادتين ٧٩ ، ٩٤ ، والفقرة الأولى من المادتين ٩٩ ، ١١١ ، والمادة ١١٢ والفقرة الثالثة من المادة ١٢٦ ، وعبارة " في جميع الأحوال " بعبارة " وفي حالة " ، وكلمة " حكم " بكلمة " قرار " الواردة في الفقرة الثانية من المادة ١١٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

المادة الثالثة

يضاف إلى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ثلاث مواد بأرقام ٧٧ مكررا (٥) و ٧٧ مكررا (٦) و ١١٩ مكررا نصوصها كالتالي:

مادة ٧٧ مكررا (٥): تكون للسلطة القضائية المنصوص عليها في هذا القانون وأعاونها من العاملين بالجهاز الإداري بالمحاكم والنيابة العامة موازنة سنوية مستقلة تدرج رقما واحدا في موازنة الدولة ، تبدأ ببداية السنة المالية ، وتنتهي بنهايتها . كما يكون لهذه السلطة وأعاونها المشار إليهم حساب ختامي سنوي طبقا لأحكام هذا القانون .

ومع عدم الإخلال بما هو مخصص لصالح الجهات الأخرى وقت العمل بهذا القانون، تتكون موارد هذه الموازنة من حصيللة الرسوم القضائية أمام المحاكم، والغرامات المحكوم بها في المواد المدنية والجنائية وغيرها، والأموال والكفالات التي يحكم بمصادرتها وما تخصصه لها الدولة من اعتمادات مالية.

وتتولى الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى إعداد مشروع الموازنة والحساب الختامي المشار إليهما على النمط المقرر بالنسبة لموازنة الهيئات القضائية في القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦، كما تتولى هذه الأمانة تقديمهما إلى الجهة المختصة بعد بحثها وإقرارهما من المجلس.

ويباشر مجلس القضاء الأعلى السلطات المخولة لوزير المالية في القوانين واللوائح بشأن تنفيذ الموازنة، كما يباشر رئيس المجلس السلطات المخولة لوزير التنمية الإدارية ولرئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.

وتسري على هذه الموازنة والحساب الختامي فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون أحكام قانون الموازنة العامة للدولة. ويضع رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى اللوائح اللازمة لتنفيذ الأحكام المشار إليها في الفقرات السابقة. مادة ٧٧ مكررا (٦): يلحق المركز القومي للدراسات القضائية بمجلس القضاء الأعلى، ويصدر بنظامه قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس، ويتولى المركز الاختصاصات الآتية:-

إدارة وتدريب رجال القضاء والنيابة العامة وأعاونهم والمرشحين لتولى وظائفهم، وذلك لتأهيلهم علميا وتطبيقيا لممارسة اختصاصاتهم والارتقاء بالمستوى الفني لهم. جمع ونشر وحفظ الوثائق والتشريعات والأبحاث والمعلومات

والسوابق القضائية وغير ذلك مما يساعد على حسن إدارة العدالة والخدمة العلمية والفنية لرجال القضاء والنيابة العامة. ويجوز للمركز تأهيل وتدريب رجال القضاء والنيابة العامة وأعاونهم بالدول الأخرى، وغيرهم، وتبادل الوثائق والمعلومات القضائية والقانونية مع هذه الدول ومع المنظمات والجهات التي تباشر نشاطا مماثلاً.

ويكون نذب مدير وأعضاء المركز، من يقومون بالتدريس فيه رجال القضاء والنيابة العامة العاملين بقرار من وزير العدل بناء على اقتراح مجلس إدارة المركز وموافقة مجلس القضاء الأعلى، ويكون نذب من عداهم بقرار من مدير المركز بعد موافقة مجلس الإدارة

مادة ١١٩ مكرراً: لا يجوز تعيين القاضي بالنيابة العامة دون موافقته ولا قبل مضي أربع سنوات من عمله بدوائر المحاكم وحصوله على تقريرى كفاية بدرجة جيد على الأقل. وفيما عدا النائب العام المساعد وأعضائه نيابة النقض ومن لم يستوف في تاريخ تنفيذ الحركة القضائية شروط التعيين في القضاء، لا يجوز أن تزيد مدة عمل أعضاء النيابة على أربع سنوات متصلة.

المادة الرابعة

يضاف البند والفقرات التالية إلى المواد ٣٨، ٦٨٠، ٧٠، ٧٧٠ مكرراً (٢) و ٩٦ و ١١٦. من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وذلك على النحو الآتي:
أولاً: يضاف إلى المادة ٣٨ بند برقم ٦ نصه الآتي:
"أن يجتاز بنجاح دورة علمية بالمركز القومي للدرسات

القضائية، إذا كان المرشح للتعيين من غير رجال القضاء والنيابة العامة".

ثانياً: تضاف إلى المادة ٦٨ فقرة ثانية نصها الآتي:
"ويكون تعديل الجدول والقواعد الملحقه به بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس القضاء الأعلى".

ثالثاً: تضاف إلى المادة ٧٠ فقرة أخيرة نصها الآتي:-
"ولا يجوز أن يقل معاش القاضي عن المعاش الذي يتقرر في أي وقت لمن شغل وظيفته من بعده متى تساوت مدة خدمتهما، ويتحمل صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية ما يترتب على ذلك من فروق".

رابعاً: تضاف إلى المادة ٧٧ مكرراً (٢) فقرة قبل الأخيرة نصها الآتي:

ويضع مجلس القضاء الأعلى قواعد منع رجال القضاء والنيابة العامة الأجازات الدراسية في داخل البلاد وخارجها دون التقيد بالأحكام المنظمة لذلك في أي قانون آخر".

خامساً: تضاف إلى المادة ٩٦ فقرتان أخيرتان نصها الآتي:
"ومع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في أي قانون آخر يعاقب بالحبس والعزل كل من قبض على أحد رجال القضاء أو فتش شخصه أو مسكنه في غير الأحوال المشار إليها في هذه المادة، وتختص محكمة الجنايات بالحكم في هذه الجريمة.

ويجوز للمدعي بالحقوق المدنية رفع الدعوى الجنائية عن هذه الجريمة مباشرة ولو كان المتهم موظفاً أو مستخدماً عاماً أو من رجال الضبط"

سادساً: تضاف إلى المادة ١١٦ فقرة أخيرة نصها الآتي:
"ومع عدم الإخلال بحكم البند (٦) من المادة ٣٨ تحدد قواعد

اختيار معاوني النيابة العامة بقرار من مجلس القضاء الأعلى بناء على اقتراح النائب العام".

المادة الخامسة

يضاف إلى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ باب ثالث مكرر عنوانه "في نادي القضاة" يتضمن مادتين برقمي ١٣٠ مكررا (١)، ١٣٠ مكررا (٢) نصها الآتي:

مادة ١٣٠ مكررا (١): ويكون لرجال القضاء والنيابة العامة العاملين والمتقاعدين ناد خاص بهم يقوم على توثيق رابطة الإخاء والتضامن فيما بينهم ودعم استقلالهم ورعاية مصالحهم وسائر شؤونهم العملية والثقافية والاجتماعية.

ويكون المركز الرئيس للنادي بمدينة القاهرة، ويجوز إنشاء فروع له في سائر المحافظات.

ويتمتع النادي بالشخصية الاعتبارية العامة، وبالإعفاءات والمزايا المقررة في قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة، ويمثله رئيس مجلس إدارته في صلاته بالغير أمام القضاء.

وتضع الجمعية العمومية للنادي - منعقدة بألف عضو على الأقل - لائحة بنظامه الأساسي تبين فيها شروط العضوية ومقدار الاشتراكات ونظام الجمعية العمومية ومجلس الإدارة واختصاصاتها وسائر الأحكام المنظمة للنادي وفروعه ونشاطه، وذلك وفقاً لأحكام هذا القانون، دون التقييد بالأحكام المنصوص عليها في القوانين المنظمة للنادي والجمعيات والمؤسسات الخاصة.

ولا يجوز بغير موافقة مجلس إدارة النادي إنشاء نادٍ أو جمعية أو رابطة باسم رجال القضاء والنيابة العامة.

مادة ١٣٠ مكررا (٢): تبدأ السنة المالية للنادي ببداية السنة المالية للدولة وتنتهي بنهايتها.
وتتكون الموارد المالية للنادي من:
رسوم العضوية والاشتراكات.
المبالغ التي تخصص له من موازنة السلطة القضائية.
الهبات والإعانات التي يقبلها مجلس الإدارة.
حصيلة استثمار أموال النادي.

المادة السادسة

يستمر مجلس إدارة نادي القضاة القائم بالقاهرة وقت العمل بهذا القانون في مباشرة أعماله بصفة مؤقتة إلى أن يتم وضع النظام الأساسي وتشكيل مجلس الإدارة الجديدين.
ويتولى ذلك المجلس دعوة الجمعية العمومية للانعقاد خلال ستين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون لوضع النظام الأساسي الجديد وتحديد موعد انتخاب رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وفقا لأحكام هذا النظام.
ويعتبر النادي القائم مندمجا في النادي المنصوص عليه في المادة ١٣٠ مكررا (١) من قانون السلطة القضائية فور إعلان نتيجة الانتخاب.

المادة السابعة

على النوادي والجمعيات والروابط الأخرى القائمة باسم رجال القضاء والنيابة العامة أن توفيق أوضاعها طبقاً لأحكام هذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ انتخاب مجلس الإدارة الجديد وإلا اعتبرت منحلة. وتولى مجلس إدارة النادي تصفيتهما وآل إليه فائضها.

المادة الثامنة

يجوز لمن انتهت خدمته من رجال القضاء والنيابة العامة أن يطلب خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون العودة إلى العمل بدوائر المحاكم وفقاً لأحكام المادة ٦٩ من قانون السلطة القضائية وطبقاً للقواعد التي يعيها مجلس القضاء الأعلى في هذا الشأن.

ويصدر بإعادة التعيين قرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس.

المادة التاسعة

تعاد تسوية معاشات رجال القضاء والنيابة العامة السابقين وفقاً لأحكام المادة ٧٠ من قانون السلطة القضائية، وذلك دون صرف أية فروق عن المدة السابقة.

المادة العاشرة

تلغي المواد ٤٦، ٥٧، ٦٢، ٦٤، ٩٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢، كما يلغي كل نص آخر يتعارض مع أحكام هذا القانون.

المادة الحادية عشرة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

رئيس الجمهورية.

هامش

(١) وضعته الجمعية العمومية لنادي القضاة بجلستها المعقودة بتاريخ ١٨/١/١٩٩١ بعد أن ناقش قضاة مصر صورته الأولى طوال الشهور السبعة السابقة وكانت مجلة القضاة قد نشرت تلك الصورة بعدد يونيو ١٩٩٠ ثم ناقشتها الجمعية بجلستها المعقودة ٢٢/١١/١٩٩٠ ثم استمرت المناقشة بجلسة ١٨/١/١٩٩١ حيث وافقت على صورته النهائية الراهنة وتم رفعه إلى رئيس الجمهورية ومجلس القضاء الأعلى علي أمل النظر في اتخاذ إجراءات استصداره وإقراره.

www.alkottob.com

**مشروع وزارة العدل لتعديل
بعض أحكام السلطة القضائية**
قرار رئيس جمهورية مصر العربية بمشروع القانون
بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢

- رئيس الجمهورية
بعد الاطلاع على الدستور؛
وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٧٢؛
وعلى قانون الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية
رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤؛
وعلى قانون الرسوم أمام المحاكم الشرعية رقم ٩١ لسنة
١٩٩٤؛
وعلى قانون الرسوم في المواد المدنية الجنائية رقم ٩٣ لسنة
١٩٤٤؛
وعلى قانون الرسوم أمام محاكم الأحوال الشخصية للولاية
على المال رقم ١ لسنة ١٩٤٨؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام
جهات القضاء؛
وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن الجهاز المركزي

للتنظيم والإدارة؛

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية؛

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى
للهيئات القضائية؛

وعلى قانون الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة الصادر
بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥؛

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨؛

وعلى القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن الجهاز المركزي
للمحاسبات؛

وبعد أخذ رأي مجلس القضاء الأعلى، والمجلس الأعلى للهيئات
القضائية؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء.

قرر

مشروع الآتي نصه يقدم إلى مجلسي الشعب والشورى

المادة الأولى:

تستبدل عبارة (بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى) بعبارة (بعد
أخذ رأي مجلس القضاء الأعلى) وكلمة (قاضي) بكلمة (مستشار)
أيضا وردتا في قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم
٤٦ لسنة ١٩٧٢ والجدول الملحقة به، وذلك فيما عدا المادة ٧٧
مكرر(٢).

وتستبدل كلمة (ربع) بكلمة (ثلث) الواردة في المادة ٣٢ عبارة
”إحدى وأربعين سنة“ بعبارة ”ثلاث وأربعين سنة“ الواردة في

البند (٢) من المادة ٣٨، وعبارة (الدوائر المدنية بمحكمة استئناف القاهرة) بعبارة (دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض) الواردة في المادة ٨٣، وعبارة (محكمة استئناف القاهرة) بعبارة (محكمة النقض) الواردة في المادة ٨٤ من قانون السلطة القضائية المشار إليه.

المادة الثانية:

يستبدل بنصوص الفقرتين الثانية والرابعة من المادة ٢٤، والفقرة الأخيرة من المادة ٣٠، والمادة ٣٥، والفقرتين الثانية والسادسة من المادة ٤٤، والمواد ٤٥، ٦٢، ٦٥، ٦٦، والفقرة الثالثة من المادة ٧٠ والفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٧١، والفقرة الخامسة من المادة ٧٧ مكرر (١) و٧٧ مكرر (٣)، والفقرة الأولى من المادة ٧٧ مكرر (٤)، والمواد ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٣، ٨٥، ٩٣، ٩٤، ٩٨، والفقرة الثالثة من المادة ١٠٦، والمادة ١٠٧، والفقرة الأخيرة من المادة ١١١، والفقرتين الثالثة والأخيرة من المادة ١١٩، والفقرة الأخيرة من المادة ١٢١، والفقرة الأولى من المادة ١٢٥، والمادة ١٢٦، والفقرتين الأولى والثانية من المادة ١٢٩ من قانون السلطة القضائية المباشر إليه، النصوص الآتية:

مادة ٢٤ (الفقرة الثانية):

وتؤلف من مدير يختار من بين نواب رئيس محكمة النقض يعاونه عدد كاف من الأعضاء من درجة رئيس نيابة على الأول.

مادة ٢٤ (الفقرة الرابعة):

ويكون ندم كل من المدير والأعضاء لمدة سنة قابلة للتجديد بقرار من مجلس القضاء الأعلى بناء على ترشيح رئيس محكمة النقض.

مادة ٣٠ (الفقرة الأخيرة):

ويجوز للجمعيات العامة أن تفوض اللجنة المنصوص عليها في المادة (٣٥) في بعض ما يدخل في اختصاصها، كما يجوز للجمعية العامة أن تفوض رئيس المحكمة فيما يدخل في اختصاصها في البندين (هـ) و (و).

مادة ٣٥:

تؤلف في كل محكمة لجنة يرأسها رئيس المحكمة وفي حال غيابه يحل محله أقدم رؤساء المحكمة، ومن عضوين تختارهما الجمعية العامة بالاقتراع السري من بين أقدم خمسة تالين للرئيس، وتقوم اللجنة بمباشرة سلطة الجمعية العامة في المسائل المستعجلة عند تعذر دعوتها أثناء العطلة القضائية، وكذلك، ما تفوضها الجمعية العامة في مباشرتها خلال العام القضائي.

مادة ٤٤ (الفقرة الثانية):

ويعين أقدم نواب رئيس محكمة النقض رئيسا للمحكمة، بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى.

مادة ٤٤ (الفقرة الثانية):

ويعين أقدم نواب رئيس محكمة النقض رئيسا للمحكمة، بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى.

مادة ٤٤ (الفقرة السادسة):

ويعتبر تاريخ التعيين أو الترقية من تاريخ موافقة مجلس القضاء الأعلى.

مادة ٤٥:

تنشأ وظائف مساعد أول ومساعد وزير بقرار من وزير العدل.

وتشغل هذه الوظائف بطريق الندب من بين نواب رئيس محكمة

النقض أو رؤساء الاستئناف أو النواب العاميين المساعدين، وذلك بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى. وتشغل وظائف وكلاء وأعضاء الإدارات بوزارة العدل بطريق الندب من بين رجال القضاء أو النيابة العامة من درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها على الأقل، وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد بقرار من وزير العدل، بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى. وفي جميع الأحوال يجوز شغل وظيفة من يندب وفقا لأحكام الفقرتين السابقتين.

ويجوز الندب للمكتب الفني لوزير العدل ولشؤون الإدارات القانونية من أعضاء الجهات القضائية الأخرى من الدرجة المعادلة للدرجة المنصوص عليها في الفترات السابقة.

مادة ٦٢:

لا يجوز ندب القاضي للقيام بأعمال قضائية أو قانونية غير عمله أو بالإضافة إليه إلا للأعمال المنصوص عليها في هذا القانون أو أي قانون آخر أو في قرار لرئيس الجمهورية، وذلك بقرار من وزير العدل وبعد موافقة المجلس. على أن يتولى المجلس المذكور وحده تحديد المكافأة التي يستحقها القاضي عن هذه الأعمال.

مادة ٦٥:

يجوز إعاره القضاة إلى الحكومات الأجنبية والهيئات الدولية بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأي الجمعية العامة للمحكمة التابع لها القاضي أو النائب العام بحسب الأحوال وموافقة مجلس القضاء الأعلى.

مادة ٦٦:

لا يجوز الندب أو الإعارة وفقا للمواد ٥، ٩، ٢٤، ٤٥، ٦٢، ٦٥، ٧٧ مكررا (١)، ٧٨ من هذا القانون إلا إذا كان المرشح قد جلس

قاضيًا لمدة أربع سنوات وحصل على تقدير "فوق المتوسط" على الأقل في آخر تقريرين من تقارير الكفائية.

ولا يجوز أن تزيد مدة الندب أو الإعارة على سبت سنوات فيما عدا الندب لوظائف مساعد أول الوزير ومساعد الوزير لشئون التفتيش القضائي والتشريع والمكتب الفني للوزير، وكذلك الندب لإدارتي التفتيش القضائي وقطاع التشريع والتفتيش القضائي للنيابة العامة وللمكتب الفني لمحكمة النقض والنيابة العامة لديها.

وتعتبر المدة متصلة إذا تتابعت أيامها أو فصل بينها فاصل زمني يقل عن ست سنوات.

وتشغل وظيفة المعار بدرجتها إذا كانت مدة الإعارة لا تقل عن سنة فإذا عاد المعار على عمله قبل نهاية هذه المدة يشغل الوظيفة الخالية من درجته أو يشغل درجته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوي حالته على أول وظيفة تخلو من درجته.

ويكون كل من الندب أو الإعارة، وفقا للأحكام السابقة، لمرة واحدة خلال مدة الخدمة.

مادة ٧٠ (الفقرة الثالثة):

وفي جميع حالات انتهاء الخدمة - عدا حالة الاستقالة - يسوى معاش القضاة أو مكافآته على أساس آخر مربوط الدرجة التالية للدرجة التي كان يشغلها مضافا إليها المقرر لتلك الدرجة من بدلات ومكافآت وحوافز وما كان يستحقه من علاوات دورية بافتراض بقاءه في العمل القضائي حتى سن الإحالة للتقاعد وتضاف لمدة خدمته المحسوبة في المعاش المدة الباقية لبلوغ السن المقررة للإحالة للتقاعد، ويوقف خصم الاشتراك في المعاشات من تاريخ بلوغ سن الستين.

مادة ٧١ (الفقرتان الثالثة والرابعة):

ويكون أداء اليمين بالنسبة لرجال القضاء الآخرين أمام مجلس القضاء الأعلى.

ولا يتكرر أداء اليمين عند الترقية أو عند النقل بين القضاء والنيابة العامة.

مادة ٧٧ (الفقرة الأخيرة):

فإذا عاد خلال سنة من تاريخ علمه بقرار اعتباره مستقيلا وقدم أعذارا عرضها الوزير على مجلس القضاء الأعلى، فإن تبين هل جديتها تعتبر غير مستقيل، وفي هذه الحالة تحسب مدة الغياب إجازة عادية حسب الأحوال.

مادة ٧٧ مكررا (١):

يشكل مجلس القضاء الأعلى من:

رئيس محكمة النقض.

رئيس محكمة استئناف القاهرة.

النائب العام.

أقدم اثنين من نواب رئيس محكمة النقض.

أقدم أربعة من رؤساء محاكم الاستئناف العاملين.

اثنين من أعضاء محكمة النقض تختارهما الجمعية العامة

لمحكمة النقض لمدة سنة.

كما تقوم كل جمعية باختيار عضوين احتياطيين لنفس المدة.

وفيما عدا النائب العام تكون رئاسة المجلس لأقدم أعضائه.

وعند خلو وظيفة رئيس محكمة النقض أو غيابه أو وجود مانع

لديه يحل محله في المجلس أقدم نوابه، ويحل محل رئيس محكمة

استئناف القاهرة من يليه في الأقدمية من رؤساء محاكم الاستئناف

الأخرى، ويحل محل النائب العام أقدم مساعديه أو من يقوم مقامه،

ويحل محل العضو المنتخب أقدم العضوين الاحتياطيين له.
وتلحق بالمجلس أمانة فنية يتولى رئاستها أحد نواب رئيس
محكمة النقض أو رؤساء الاستئناف من غير أعضاء المجلس،
يعاونه عدد كاف من الأعضاء بدرجة رئيس محكمة أو رئيس نيابة
على الأقل.

ويندب رئيس الأمانة وأعضاؤها بقرار يصدر من وزير العدل
بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى.

مادة ٧٧ مكررا (٤):

يضع المجلس لائحة بالقواعد التي يسير عليها في مباشرة
اختصاصاته، ويحدد القواعد التي يتبعها التفتيش القضائي في
إعداد مشروع الحركة القضائية، وذلك كله دون إخلال بأحكام هذا
القانون.

ويجب أن ينص في القواعد التي تنظم إعداد مشروع الحركة
القضائية على ضم مدد العمل بالقضاء والنيابة العامة ومراعاة
رغبات رجال القضاء في الاحتفاظ والاختيار بين المناطق ومحاكم
المنطقة الواحدة في ضوء أقدمياتهم ومواطنهم.

ويعلن مشروع الحركة القضائية بعد إقراره من المجلس وقبل
اتخاذ إجراءات استصداره، ويكون لكل من رجال القضاء والنيابة
العامة أن يعترض كتابة على ما يتعلق بأي شأن من شؤونه وذلك
خلال أسبوعين لدى أمانة المجلس لتتولى عرض الاعتراض على
المجلس مع مشروع الحركة مشفوعا برأيها.

مادة ٧٩:

يخطر مدير إدارة التفتيش القضائي العضو المعني بصورة من
تقرير التفتيش بمجرد الانتهاء منه، ولمن أخطر الحق في التظلم من
التقرير في ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره به، كما يقوم

مدير إدارة التفتيش القضائي قبل عرض مشروع الحركة القضائية على مجلس القضاء الأعلى بثلاثين يوما على الأقل بإطار رجال القضاء والنيابة العامة الذين حل دورهم ولم يشملهم الترقى بمشروع الحركة القضائية بسبب غير متصل بتقارير الكفاية التي فصل فيها وفقا للمادة ٨١ أو فات ميعاد التظلم منها ويبين بالإخطار أسباب التخطي.

ولمن أخطر الحق في التظلم في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة.

مادة ٨٠:

يقدم التظلم كتابة إلى إدارة التفتيش القضائي وعلى هذه الإدارة عرض التظلم مشفوعا بمذكرة بالرأي على مجلس القضاء الأعلى خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه.

مادة ٨١:

يفصل المجلس في التظلم بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال المتظلم ويصدر قراره خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إحالة الأوراق إليه وقبل إجراء الحركة القضائية.

ويقوم المجلس أيضا عند نظر مشروع الحركة القضائية بفحص تقارير كفاية المرشحين للترقية من درجة فوق المتوسط أو كفاء.

ولا يجوز للمجلس النزول بهذا التقدير إلى درجة أدنى إلا بعد إخطار أصحاب الشأن بكتاب مسجل بعلم الوصول لسماع أقواله وبعد أن تبدي إدارة التفتيش المختصة رأيها مسببا في اقتراح النزول بالتقدير.

ويكون قرار مجلس القضاء الأعلى في شأن تقدير الكفاية أو التظلم منه نهائيا ويخطر به صاحب الشأن بكتاب مسجل بعلم الوصول.

مادة ٨٣:

تختص الدوائر المدنية بمحكمة استئناف القاهرة، دون غيرها، بالفصل في الدعاوى التي يرفعها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأي شأن من شئونهم. وتختص هذه الدوائر، دون غيرها، بالفصل في دعاوى التعويض عن تلك القرارات.

كما تختص، دون غيرها، بالفصل في الدعاوى الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لرجال القضاء والنيابة العامة أو لورثتهم.

ولا يجوز أن يجلس للفصل في هذه الدعاوى من كان قد اشترك في القرار الذي رفعت بسببه.

ويكون الطعن في الأحكام التي تصدر في الدعاوى المنصوص عليها في الفقرات السابقة، أمام دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض، دون غيرها في الميعاد وللأسباب المقررة للطعن بطريق النقض في قانون المرافعات المدنية والتجارية.

مادة ٨٤:

ترفع الدعوى بعريضة تودع قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة تتضمن، عدا البيانات المتعلقة بأسماء الخصوص وصفاتهم ومحال إقامتهم، موضوع الدعوى وبيانا كافيا عنها.

ويعين رئيس الدائرة أحد مستشاريها لتحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة وله إصدار القرارات اللازمة لذلك.

وعلى قلم الكتاب إعلان الخصوص بصورة من العريضة مع تكليفهم الحضور في الجلسة التي تحدد لتحضير الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى يحيلها المستشار المعين إلى جلسة يحددها أمام الدائرة للمرافعة في موضوعها.

ولا تحصل رسوم على هذه الدعوى.

مادة ٨٥:

يباشر الطالب جميع الإجراءات أمام الدائرة بنفيه وله أن يقدم دفاعه كتابة أو ينيب عنه في ذلك كله أحد رجال القضاء الحاليين أو السابقين من غير أرباب الوظائف أو المهن.

ويكون الطعن على القرارات خلال ستين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه به علماً يقينياً، ويجري تحضير الدعوى والفصل فيها على وجه السرعة.

مادة ٩٣:

لوزير العدل حق الإشراف الإداري على المحاكم، ولرئيس كل محكمة، وللجمعية العامة حق الإشراف الإداري على القضاة التابعين لها.

مادة ٩٤

لرئيس المحكمة، بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة (٣٥) وللجمعية العامة بالمحكمة حق تنبيه القضاة إلى ما يقع منهم مخالفاً لواجباتهم أو مقتضيات وظائفهم بعد سماع أقوالهم ويكون التنبيه شفاهاً أو كتابة وفي الحالة الأخيرة يبلغ صورته لوزير العدل ولمدير إدارة التفتيش القضائي.

وللقاضي أن يعترض على التنبيه الصادر إليه كتابة بطلب يرفع خلال أسبوعين من تاريخ تبليغه إياه إلى مجلس القضاء الأعلى.

وللمجلس إجراء تحقيق عن الواقعة التي كانت محلاً للتنبيه أو يندب لذلك أحد أعضائه بعد سماع أقوال القاضي وله أن يؤيد التنبيه أو يعتبره كأن لم يكن ويبلغ قراره إلى كل من وزير العدل ومدير إدارة التفتيش القضائي ولا يجوز لمن أصدر التنبيه أن

يشترك في نظر الاعتراض ويحل محله الذي يليه في الأقدمية.
فإذا تكررت المخالفة ذاتها أو استمرت صيرورة التنبيه نهائياً
رفعت التأديبية.

مادة ٩٨:

تأديب القضاة بجميع درجاتهم يكون من اختصاص مجلس
يشكل من أقدم رؤساء محاكم الاستئناف من غير أعضاء مجلس
القضاء الأعلى رئيساً وعضوية أقدم قاضيين بمحكمة النقض وأقدم
نائبي رئيس محكمة استئناف.

وعند غياب الرئيس أو أحد الأعضاء أو وجود مانع لديه يحل
محله الذي يليه في الأقدمية.
مادة ١٠٦ (الفقرة الثالثة):

ويحضر القاضي بشخصه أمام المجلس وله أن يقدم دفاعه
كتابة أو أن ينيب في الدفاع عنه أحد رجال القضاء الحاليين أو
السابقين من غير أرباب الوظائف أو المهن.

مادة ١٠٧:

يجب أن يكون الحكم الصادر من المجلس المنصوص عليه في
المادة ٩٨ مشتملاً على الأسباب التي بنى عليها، ويكون تلاوة
منطوق الحكم في جلسة علنية.

ويجوز للنائب العام، وللمحكوم عليه الطعن في هذا الحكم خلال
ستين يوماً من تاريخ صدوره أمام المحكمة المنصوص عليها في
المادة ٨٣ وفقاً للإجراءات المقررة أمامها.

مادة ١١١ (الفقرة الأخيرة):

وتسري أحكام هذه المادة على أعضاء النيابة العامة ويرفع
الطلب في شأنه من النائب العام.

مادة ١١٩ (الفقرة الثالثة):

ويكون تعيين النائب العام المساعد والمحامي العام الأول وباقي أعضاء النيابة العامة بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى.

ولا يجوز أن يعين في وظيفة المحامي العام إلا من توافرت فيه شروط التعيين في وظيفة قاضٍ بمحاكم الاستئناف عدا شرط السن ويعتبر التعيين أو الترقية من تاريخ موافقة مجلس القضاء الأعلى.
مادة ١٢٦:

للنائب العام أن يوجه تنبيها لعضو النيابة الذي يخل بواجباته إخلالا بسيطاً بعد سماع أقواله ويكون التنبيه شفاهاً أو كتابة ولعضو النيابة العامة أن يعترض على التنبيه الصادر إليه كتابة بطلب يرفع خلال أسبوعين من تاريخ تبليغه إياه إلى مجلس القضاء الأعلى.

وللمجلس إجراء تحقيق عن الواقعة التي كانت محلاً للتنبيه أو يندب لذلك أحد أعضائه بعد سماع أقوال عضو النيابة وله أن يؤيد التنبيه أو يعتبره كأن لم يكن ويبلغ قراره إلى كل من وزير العدل ومدير إدارة التفتيش القضائي ولا يجوز لمن أصدر التنبيه أن يشترك في نظر الاعتراض ويحل محله من يليه في الأقدمية.

فإذا تكررت المخالفة ذاتها أو استمرت بعد صيرورة التنبيه نهائياً رفعت الدعوى التأديبية.

مادة ١٢٩ (الفقرة الأولى):

يقيم النائب العام الدعوى التأديبية من تلقاء نفسه، أو بناء على طلب من وزير العدل.

مادة ١٢٩ (الفقرة الثانية):

وللنائب العام أن يوقف عن العمل عضو النيابة الذي يجري معه

التحقيق إلى أن يتم الفصل في الدعوى التأديبية.

المادة الثالثة:

تضاف فقرة جديدة إلى المادة ٦٨، وفقرة جديدة إلى المادة ٧٠ من قانون السلطة القضائية المشار إليه بالنصين الآتيين:
مادة ٦٨ (فقرة ثانية):

ويكون تعديل الجداول والقواعد المشار إليها من رئيس الجمهورية.

مادة ٧٠ (فقرة خامسة):

ولا تسري أحكام الفقرة السابقة على من انتهت خدمته إثر تحقيق جنائي أو بقرار من مجلس التأديب أو الصلاحية أو بمناسبة أي من هذه الحالات.

المادة الرابعة:

يضاف إلى قانون السلطة القضائية باب ثالث مكرر عنوانه (في نادي القضاة) يتضمن مادتين برقمي ١٣٠ مكرر (١)، ١٣٠ مكرر (٢)، نصهما الآتي:

مادة ١٣٠ مكرر (١):

يكون لرجال القضاء والنيابة العامة العاملين والمتقاعدين ناد خاص بهم يقوم على توثيق رابطة الإخاء والتضامن فيما بينهم ودعم استقلالهم ورعاية مصالحهم وسائر شؤونهم العلمية والثقافية والاجتماعية.

ويكون المركز الرئيسي للنادي بمدينة القاهرة، ويجوز إنشاء فروع له، ويتمتع النادي بالشخصية الاعتبارية ويعفى نشاطه وكافة الخدمات التي يقدمها من جميع أنواع الضرائب والرسوم،

كما تسري في شأنه كافة الإعفاءات والمزايا المقررة للنقابات والجمعيات بكافة أنواعها والهيئات الخاصة بالشباب والرياضة ويمثله رئيس مجلس إدارته في صلاته بالغير وأمام القضاء. وتضع الجمعية العامة للنادي - منعقدة بألفي عضو على الأقل - لائحة بنظامه الأساسي تبين فيها شروط العضوية ومقدار الاشتراكات ونظام الجمعية العامة، والنصاب اللازم لتعديل اللائحة ومجلس الإدارة واختصاصاتهما وسائر الأحكام المنظمة للنادي وفروعه وفقاً لأحكام هذا القانون دون التقيّد بالأحكام المنصوص عليها في القوانين المنظمة للنوادي والجمعيات والنقابات والمؤسسات الخاصة.

ولا يجوز منذ تاريخ العمل بأحكام هذه المادة إنشاء نادي باسم القضاة أو النيابة العامة بغير موافقة الجمعية العامة للنادي. ويخضع نادي القضاة لجمعية العامة دون غيرها، وتختص المحكمة المنصوص عليها في المادة ٨٣، دون غيرها، بالفصل في كافة المنازعات التي تنشأ بين النادي وأعضائه وبين الأعضاء وبعضهم بهذه الصفة، وتسري على هذه الدعاوى والإجراءات المبينة في المادتين ٨٤، ٨٥.

مادة ١٣٠ مكرر (٢):

تبدأ السنة المالية للنادي ببداية السنة المالية للدولة وتنتهي بنهايتها.

وتتكون الموارد المالية للنادي من:

- ١ - رسوم العضوية والاشتراكات.
- ٢ - المبالغ التي تخصص له في موازنة وزارة العدل.
- ٣ - الهبات والإعانات التي يقبلها مجلس الإدارة.
- ٤ - حصيلة استثمار أموال النادي.

المادة السادسة:

يستمر مجلس إدارة نادي القضاة، القائم وقت العمل بهذا القانون، في مباشرة أعماله بصفة مؤقتة إلى أن يتم وضع النظام الأساسي وتشكيل مجلس الإدارة الجديد، ويعمل بأحكام النظام الأساسي الحالي لنادي القضاة، وذلك حتى تضع الجمعية العامة لائحة النظام الأساسي للنادي.

ويتولى ذلك المجلس دعوة الجمعية العامة بهذا القانون لوضع النظام الأساسي الجديد وتحديد موعد انتخاب رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وفقا لأحكام هذا النظام.

ويعتبر النادي القائم مندمجا في النادي المنصوص عليه في المادة ١٣٠ مكرر (١) فور إعلان نتيجة الانتخاب.

المادة السابعة

على دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض المنصوص عليها في المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية المشار إليه أن تحيل من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من الطلبات والتظلمات التي لم يحكم فيها، إلى دوائر المواد المدنية بمحكمة استئناف القاهرة التي أصبحت مختصة بها طبقا لأحكام هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها وبدون رسوم، وفي حالة غياب أحد الخصوم يقوم قلم الكتاب بإعلانه بأمر الإحالة مع تكليفه بالحضور في الميعاد أمام الدائرة التي أحيل إليها الطلب أو المنازعة.

المادة الثامنة:

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من أول أكتوبر سنة عدا المادة ٦٦ فيعمل بأحكامها بالنسبة إلى مجلس القضاء الأعلى اعتبارا من تاريخ انتهاء مدة رئيسه الحالي.

مبادئ أساسية بشأن استقلال السلطة القضائية

اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود في ميلانو من ٢٦ آب/ أغسطس إلى ٦ أيلول/ ديسمبر ١٩٨٥
كما اعتمدت ونشرت على الملأ بموجب قراري الجمعية العامة
للأمم المتحدة ٣٢/٤٠ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥
١٤٦/٤٠ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥

حيث إن شعوب العالم تؤكد في ميثاق الأمم المتحدة، في جملة أمور، تصميمها على تهيئة ظروف يمكن في ظلها أن تسود العدالة وعلى تحقيق التعاون الدولي في ميدان تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية دون أي تمييز، وحيث إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص خصوصا على مبادئ المساواة أمام القانون وافتراض البراءة، والحق في محاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مختصة مستقلة ونزيهة مشكلة وفقا للقانون، وحيث أن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يضمنان كلاهما ممارسة هذه الحقوق بالإضافة إلى أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يضمن كذلك الحق في المحاكمة دون تأخير بغير موجب، وحيث إنه لا تزال توجد في حالات كثيرة فجوة بين الرؤية التي

• حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٢، ص ٥٤١.

تقوم عليها تلك المبادئ وبين الحالة الفعلية، وحيث إنه ينبغي أن يسير تنظيم وإدارة شؤون القضاء في كل بلد على هدى تلك المبادئ، كما ينبغي بذل الجهود لتحويلها كاملة إلى واقع ملموس، وحيث أن القواعد التي تخضع لها ممارسة الوظائف القضائية ينبغي أن تهدف إلى تمكين القضاة من التصرف وفقا لتلك المبادئ، وحيث إن القضاة مكلفون باتخاذ القرار الأخير بشأن حياة المواطنين وحریاتهم وحقوقهم وواجباتهم وممتلكاتهم، وحيث أن مؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين طلب، في قراره ١٦، من لجنة منع الجريمة ومكافحتها أن تدرج ضمن أولوياتها وضع مبادئ توجيهية تتعلق باستقلال القضاة واختيار القضاة وأعضاء النيابة، وتدريبهم مهنيا، ومركزهم، وحيث إن من المناسب، بناء على ذلك، إيلاء الاعتبار أولا لدور القضاة بالنسبة إلى نظام القضاء ولأهمية اختيارهم وتدريبهم وسلوكهم، فإنه ينبغي للحكومات أن تراعى وتحترم، في إطار تشريعاتها وممارساتها الوطنية، المبادئ الأساسية التالية التي وضعت لمساعدة الدول الأعضاء في مهمتها المتعلقة بضمان استقلال السلطة القضائية وتعزيزه، وأن تعرض هذه المبادئ على القضاة والمحامين وأعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية والجمهور بوجه عام. مع أن هذه المبادئ وضعت بصورة رئيسية لتتطبق على القضاة المحترفين في المقام الأول، فإنها تنطبق بدرجة مساوية، حسب الاقتضاء، على القضاة غير المحترفين حيثما وجدوا.

استقلال السلطة القضائية

١. تكفل الدولة استقلال السلطة القضائية وينص عليه دستور البلد أو قوانينه. ومن واجب جميع المؤسسات الحكومية وغيرها من

- المؤسسات احترام ومراعاة استقلال السلطة القضائية.
٢. تفصل السلطة القضائية في المسائل المعروضة عليها دون تحيز، على أساس الوقائع ووفقا للقانون، ودون أية تقييدات أو تأثيرات غير سليمة أو أية إغراءات أو ضغوط أو تهديدات أو تدخلات، مباشرة كانت أو غير مباشرة، من أي جهة أو لأي سبب.
٣. تكون للسلطة القضائية الولاية على جميع المسائل ذات الطابع القضائي كما تنفرد بسلطة البت فيما إذا كانت أية مسألة معروضة عليها للفصل فيها تدخل في نطاق اختصاصها حسب التعريف الوارد في القانون.
٤. لا يجوز أن تحدث أية تدخلات غير لائقة، أو لا مبرر لها، في الإجراءات القضائية ولا تخضع الأحكام القضائية التي تصدرها المحاكم لإعادة النظر. ولا يخل هذا المبدأ بإعادة النظر القضائية أو بقيام السلطات المختصة، وفقا للقانون، بتخفيف أو تعديل الأحكام التي تصدرها السلطة القضائية.
٥. لكل فرد الحق في أن يحاكم أمام المحاكم العادية أو الهيئات القضائية التي تطبق الإجراءات القانونية المقررة. ولا يجوز إنشاء هيئات قضائية، لا تطبق الإجراءات القانونية المقررة حسب الأصول والخاصة بالتدابير القضائية، لتنتزع الولاية القضائية التي تتمتع بها المحاكم العادية أو الهيئات القضائية.
٦. يكفل مبدأ استقلال السلطة القضائية لهذه السلطة ويتطلب منها أن تضمن سير الإجراءات القضائية بعدالة، واحترام حقوق الأطراف.
٧. من واجب كل دولة عضو أن توفر الموارد الكافية لتمكين السلطة القضائية من أداء مهامها بطريقة سليمة.

حرية التعبير وتكوين الجمعيات

٨. وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يحق لأعضاء السلطة القضائية كغيرهم من المواطنين التمتع بحرية التعبير والاعتقاد وتكوين الجمعيات والتجمع، ومع ذلك يشترط أن يسلك القضاة دائما، لدى ممارسة حقوقهم، مسلكا يحفظ هيبة منصبهم ونزاهة واستقلال القضاء.
٩. تكون للقضاة الحرية في تكوين جمعيات للقضاة أو غيرها من المنظمات لتمثيل مصالحهم والنهوض بتدريبهم المهني وحماية استقلالهم القضائي، وفي الانضمام إليها.

المؤهلات والاختيار والتدريب

١٠. يتعين أن يكون من يقع عليهم الاختيار لشغل الوظائف القضائية أفرادا من ذوى النزاهة والكفاءة، وحاصلين على تدريب أو مؤهلات مناسبة في القانون. ويجب أن تشمل أي طريقة لاختيار القضاة. على ضمانات ضد التعيين في المناصب القضائية بدوافع غير سليمة. ولا يجوز عند اختيار القضاة، أن يتعرض أي شخص للتمييز على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو الدين أو الآراء السياسية أو غيرها من الآراء، أو المنشأ القومي أو الاجتماعي، أو الملكية أو الميلاد أو المركز، على أنه لا يعتبر من قبيل التمييز أن يشترط في المرشح لوظيفة قضائية أن يكون من رعايا البلد المعنى.

شروط الخدمة ومدتها

١١. يضمن القانون للقضاة بشكل مناسب تمضية المدة المقررة لتوليهم وظائفهم واستقلالهم، وأمنهم، وحصولهم على أجر

- ملائم، وشروط خدمتهم ومعاشهم التقاعدي وسن تقاعدهم.
١٢. يتمتع القضاة، سواء أكانوا معينين أو منتخبين، بضمان بقائهم في مناصبهم إلى حين بلوغهم سن التقاعد الإلزامية أو انتهاء الفترة المقررة لتوليهم المنصب، حيثما يكون معمولاً بذلك.
١٣. ينبغي أن يستند نظام ترقية القضاة، حيثما وجد مثل هذا النظام، إلى العوامل الموضوعية ولا سيما الكفاءة والنزاهة والخبرة.
١٤. يعتبر إسناد القضايا إلى القضاة ضمن إطار المحكمة التي ينتمون إليها مسألة داخلية تخص الإدارة القضائية.

السرية والحصانة المهنيان

١٥. يكون القضاة ملزمين بالمحافظة على سر المهنة فيما يتعلق بمداواتهم وبالمعلومات السرية، التي يحصلون عليها أثناء أداء واجباتهم الأخرى خلاف الإجراءات العامة، ولا يجوز إجبارهم على الشهادة بشأن هذه المسائل.
١٦. ينبغي أن يتمتع القضاة بالحصانة الشخصية ضد أي دعاوى مدنية بالتعويض النقدي عما يصدر عنهم أثناء ممارسة مهامهم القضائية من أفعال غير سليمة أو تقصير، وذلك دون إخلال بأي إجراء تأديبي أو بأي حق في الاستئناف أو في الحصول على تعويض من الدولة، وفقاً للقانون الوطني.

التأديب والإيقاف والعزل

١٧. ينظر في التهمة الموجهة أو الشكوى المرفوعة ضد قاض بصفته القضائية والمهنية؛ وذلك على نحو مستعجل وعادل بموجب إجراءات ملائمة. وللقاضي الحق في الحصول على محاكمة

عادلة. ويكون فحص الموضوع في مرحلته الأولى سرياً، ما لم يطلب القاضي خلاف ذلك.

١٨. لا يكون القضاة عرضة للإيقاف أو للعزل إلا لدواعي عدم القدرة أو دواعي السلوك التي تجعلهم غير لائقين لأداء مهامهم.

١٩. تصد جميع الإجراءات التأديبية وإجراءات الإيقاف أو العزل وفقاً للمعايير المعمول بها للسلوك القضائي.

٢٠. ينبغي أن تكون القرارات الصادرة بشأن الإجراءات التأديبية أو إجراءات الإيقاف أو العزل قابلة لإعادة النظر من جانب جهة مستقلة. ولا ينطبق ذلك على القرارات التي تصدرها المحكمة العليا أو السلطة التشريعية بشأن قضايا الاتهام الجنائي وما يماثلها.

**تقرير لجنة تفعيل قرارات الجمعية العامة
لقضاة مصر المعقودة بتاريخ ٢٠٠٥ / ٥ / ١٣
وإعلان للمبادئ التي قامت عليها توصيات مؤتمر
العدالة الأول**

بتاريخ ٢٠٠٥ / ٥ / ١٣ انعقدت الجمعية العامة الطارئة لقضاة مصر بحضور نحو خمسة آلاف وخمسمائة قاضٍ، وكان محور مداواتهم ما يلي.

إن الطريقة المتبعة - في الإشراف على الانتخابات في الدورات السابقة، تسيئ إلى الثقة العامة في القضاء ورجاله.. وذلك لوجود ثغرات في قانون مباشرة الحقوق السياسية، ولهيمنة وزارة الداخلية بالكامل على إدارة الانتخابات، بما في ذلك نذب القضاة لرئاسة اللجان! وسيطرة وزارة العدل على القضاة من خلال التفتيش القضائي ورؤساء المحاكم الابتدائية والمحامين العامين، ولما كان من المقرر إجراء استفتاء بتاريخ ٢٥ / ٥ / ٢٠٠٥، وانتخابات رئاسية ونيابية بعد ذلك.. فقد انتهت مداواته إلى الربط بين أدائهم لواجبهم في الإشراف على الانتخابات الرئاسية والنيابية. وبين الاستجابة لمطالبهم بشأن تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية ليكون الإشراف القضائي حقيقيا وفعالاً. وكذلك إصدار مشروع القضاة لتعديل

قانون السلطة القضائية، كما قرروا الموافقة على الإشراف على الاستفتاء بتاريخ ٢٥ / ٥ / ٢٠٠٥ مع تقييم التجربة، وتحديد يوم ٢ / ٩ / ٢٠٠٥ لتتخذ الجمعية العامة للقضاة قرارها النهائي في هذا الشأن. وتكليف مجلس الإدارة بتشكيل لجنة تكون مهمتها تفعيل قرارات الجمعية العامة. وبتاريخ ٢٧ / ٥ / ٢٠٠٥ أصدر مجلس الإدارة قراره بتشكيل اللجنة من كل من :

١- السيد المستشار / أحمد مكي .. نائب رئيس محكمة النقض (رئيساً).

٢- السيد المستشار / أحمد البرديسي .. رئيس محكمة الاستئناف.

٣- السيد المستشار / أحمد يحيى .. رئيس محكمة الاستئناف.

٤- السيد المستشار / محمد ناجي درباله .. نائب رئيس محكمة النقض (مقررًا عامًا).

٥- السيد المستشار / طلعت عبد الله .. نائب رئيس محكمة النقض.

٦- السيد المستشار / هشام جنيحة .. رئيس محكمة الاستئناف (أمينًا عامًا).

٧- السيد المستشار / محمود محيي الدين .. نائب رئيس محكمة النقض.

٨- السيد الأستاذ / هاني فضالي .. رئيس المحكمة

٩- السيد الأستاذ / أسامة ربيع .. رئيس المحكمة

١٠- السيد الأستاذ / أحمد صابر .. رئيس المحكمة (سكرتيرًا عامًا).

١١- السيد الأستاذ / حمدي جمال .. رئيس المحكمة.

١٢- السيد الأستاذ / أحمد فتحي قرمة .. رئيس المحكمة.

١٣- السيد الأستاذ / أشرف عليوة .. رئيس المحكمة.

١٤- السيد الأستاذ / أشرف صلاح .. رئيس النيابة.

١٥- السيد الأستاذ / عمرو عبد الحكم غانم .. وكيل النائب العامة.
فانعقدت اللجنة في اليوم ذاته.. ورحبت بالقيام بالمهمة المكلفة بها بعد أن أرست المبادئ الآتية:

١- أن مجلس إدارة النادي هو المنوط به التعبير عن رأي القضاة وتنفيذ قرارات الجمعية العامة. وبالتالي فإن مهمة اللجنة تقتصر على إعداد الدراسات وتقديم المشورة وبعض الاقتراحات.. وإذا استلزم عملها إجراء اتصالات بوزارة العدل. أو مجلس القضاء العالي، أو أي جهة فسيكون ذلك عن طريق مجلس إدارة النادي، أو بعلمه على الأقل.

٢- إن قرارات الجمعية بشأن الانتخابات تقتصر على دور القضاء في الإشراف على عملية الاقتراع بدءاً من إعداد كشوف الناخبين حتى إعلان النتيجة، ومن ثم لن تعرض اللجنة للجدل الدائر حول تعديل المادة ٧٦ من الدستور، ولا شروط الترشيح ولا طريقة الانتخابات أو مدد الدعاية، أو الطعون الانتخابية رغم ما لها من أهمية لأنها خارج المهمة المحددة للجنة. وكذلك فإن قرار الجمعية ينصب على إصدار مشروع القضاء للسلطة القضائية، فلا مجال للحديث عن توحيد جهات القضاء، أو إلغاء القضاء الاستثنائي، أو الفصل بين سلطة الاتهام والتحقيق أو حتى إضافة اجتهادات جديدة للمشروع حول طريقة اختيار النائب العام أو غير ذلك حرصاً على التركيز على الأهداف التي حددتها الجمعية.

٣- وترى اللجنة انطلاقاً من أن مهمة النادي حسب

نظامه الأساسي هي توثيق روابط التضامن والإخاء بين رجال القضاء. ورعاية مصالحهم والدفاع عن استقلالهم، وأن القضاة ليسوا جماعة فكرية أو سياسية تسعى لتحقيق هدف متفق عليه. ولكنهم هم نخبة من رجال الأمة أشربت نفوسهم -بحكم وظيفتهم- احترام القانون، وحب العدل، والالتزام بالمشروعية، فقد كان دافعهم الوحيد إلى موقفهم المعلن في ١٣ / ٥ / ٢٠٠٥، هو تثبيت الثقة العامة بهم. وصالح الوطن واستقراره، ولا شأن للقضاة وناديتهم بالسياسة ورجالها مهما حسنت نواياهم -فلقد أساءت السياسة إلى شوامخ في مقام عبد العزيز فهمي والسنهوري- لأن من طبيعة العمل السياسي أن يجمع بين المتناقضات حيث تختلط أسباب الحق بالباطل، والعدل بالظلم، أملا في الفوز برضا الجماهير وهو ما تأباه طبيعة العمل القضائي، التي تفرض على القاضي أن يصعد بالحق وحده ولو أغضب الناس. فعمل القاضي أن يبين للناس ما ينبغي عليهم فعله. بينما عمل السياسي أن يبين لهم ما يمكنهم فعله، وهو أمر لا يحسنه القضاة، ويتقنه أصحاب السياسة، ومن هنا كان لابد أن تحرص اللجنة عن أن تنأى بنفسها عن الجدل السياسي القائم، ولا تكتفي بالالتزام بالتفسير الضيق السابق بيانه للغاية المستهدفة من قرار الجمعية، بل تلتزم أيضا بأن تكون الوسيلة الوحيدة التي تتبع اللجنة في تفعيل قرارات الجمعية، هي الحوار بالحكمة والموعظة الحسنة مع السلطة التنفيذية ممثلة في وزير العدل وحده، أو مع مجلس القضاء الأعلى، أو إعداد مذكرات مكتوبة لمجلسي الشعب والشورى، ولجنة الانتخابات الرئاسية.

والتزاما بالقيم ذاتها قامت اللجنة بتشكيل لجنة تقصي الحقائق عن إشراف القضاة على استفتاء تعديل الدستور مراعية أن تقتصر عضويتها على من لم يكن له رأي معن عما جرى في هذا الاستفتاء، فضمت لعضويتها المستشار/ محمد حسام الدين الغرياني وأسندت إليه رئاسة اللجنة وقدمت لجنة تقصي الحقائق تقريرها المنشور في المجلة بالعدد الخاص بهذه الجمعية.

ولقد قدمت اللجنة اجتهاداتها لمجلس الإدارة، وأسفرت جهود المجلس واتصالاته بسائر مؤسسات الدولة (ثلاث مذكرات تفصيلية أرسلت لوزير العدل ورئيسي مجلسي الشعب والشورى تضمنت تعديلات مقترحة لقانون مباشرة الحقوق السياسية) عن تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية، ليضيف ضمانات جديدة لنزاهة الانتخابات. وتعزيز سلطة القضاء في الإشراف. ومن ذلك إسناد مهمة ندب القضاة وإعلان النتائج وإدارة العملية الانتخابية للجنة عليا بدلا من وزير الداخلية، واشترط توقيع الناخب بخطه وبصمة إصبعه لإثبات قيامه بالتصويت، وغمس إصبع الناخب في حبر لا يقبل الإزالة، وتشديد العقاب على الجرائم الانتخابية كافة، خاصة التعدي على القضاة، وترويع الناخبين ومنعهم من الدخول إلى اللجان، وإلغاء سقوط الدعوى الجنائية، والدعوى المدنية بمضي ستة أشهر من تاريخ إعلان النتيجة، كما صدر قانون الانتخابات الرئاسية. وتعليمات اللجنة القائمة عليها. وأخذت اللجنة برأي القضاة في مواضع عديدة (أربع مذكرات تفصيلية أرسلت للجنة العليا للانتخابات الرئاسية تضمنت اقتراحات في شأن

الانتخابات الرئاسية) ولا زالت هنا مسائل قيد البحث لديها. ومسائل أخرى وعد السيد المستشار وزير العدل ببحثها في اللجنة العليا للانتخابات النيابية.

أما بخصوص قانون السلطة القضائية فقد استجابت وزارة العدل لمطلب الجمعية العامة بشأن الموازنة المستقلة والتفتيش القضائي وأرسل خطابا يفيد ذلك. كما أعرب السيد المستشار وزير العدل شفاهة عن أنه لا اعتراض لديه على ما جاء بمشروع النادي من أن تكون أغلبية مجلس القضاء الأعلى بالانتخاب، كما أكد حرص الحكومة على إصدار مشروع القانون في أقرب وقت ممكن، بما يتلاءم مع رغبات القضاة، مشيرا إلى أن البيان الانتخابي للرئيس يتضمن العبارة التالية (تعزيز استقلال القضاء وتبني التعديلات التشريعية لقانون السلطة القضائية). ولم تدخر اللجنة جهدا في مناقشة مجلس القضاء الأعلى أن يعلن رأيه في مشروع القانون.

وعقب صدور البرنامج الانتخابي للرئيس متضمنا وعده بتعديل قانون السلطة القضائية وإنهاء حالة الطوارئ؛ وإلغاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية، وإلغاء نظام المدعي العام الاشتراكي ومحكمة القيم ومراجعة قواعد وإجراءات الحبس الاحتياطي من حيث سلطاته ومداه بما يضمن تعزيز حقوق المواطن، ومراجعة قواعد قانون الإجراءات الجنائية لتحقيق المزيد من ضمانات حقوق الإنسان، أكد السيد المستشار وزير العدل أنه شرع بالفعل في التحضير لمشروعات القوانين التي تترجم هذه المبادئ إلى نصوص ملزمة. وأنه يرحب بأن يسهم القضاة بتقديم اقتراحاتهم التي تترجم أماني القضاة

والمواطنين جميعا في هذا الشأن إلى حقائق ملموسة في أسرع وقت ممكن.

جلسة العمل الختامية

بتاريخ ٢٢ / ٨ / ٢٠٠٥ عقدت اللجنة العامة جلساتها الختامية فاستعرضت ما تم تحقيقه. وما لم يتم واتفقت كلمة المجتمعين على ما يلي:

أولا: بخصوص ضمانات الإشراف القضائي على الانتخابات فقد تمت الاستجابة إلى كثير من مطالبهم الأساسية، ولكن هناك أمورا جوهرية لم يتم الاستجابة إليها منها:

١- أن تشكيل اللجان العليا للانتخابات الرئاسية والنيابية، وكذلك اللجان التي تتولى إدارة العمل في المحافظات، ينبغي أن يكون من قضاة الحكم الجالسين فعلا في الدوائر، حرصا على الاستقلال والحيطة المطلقة، وأن يقتصر دور رؤساء المحاكم والمفتشين والمحامين العاميين على تقديم التسهيلات الإدارية.

٢- أن تراعي التقاليد القضائية جميعا في اختيار المنتدبين للإشراف على الانتخابات. فلا يجوز استبعاد بعض القضاة بسبب مواقفهم أو آرائهم عن الانتخابات! لأن هذا يورث الشبهة فيمن ندبوا، بل في نزاهة الانتخابات كلها، كما لا يجوز عند توزيع العمل أن يتخطى الأحداث الأقدم.. ولا أن يشرف عضو في النيابة، أو من الهيئات الأخرى على عمل قاض جالس، ولا يجوز التمييز في المكافآت والمزايا، ولا بد من ضوابط محددة يضعها مجلس القضاء الأعلى عملا بنص المادة ٦٢ من قانون

السلطة القضائية ويراقب تطبيقها، ولا شك أن هذا سيكون موضع نقاش مستفيض في الجمعية العامة.

٣- ومنها تثبيت الثقة العامة في القضاء ورجاله من خلال ما توجبه القوانين من علانية وشفافية، فيسمح لمندوبين عن مؤسسات المجتمع المدني برصد العملية الانتخابية خارج اللجان. ثم الدخول إلى مقر اللجنة لتقديم شكاوى وملاحظات مكتوبة، ويكفل لممثلي المرشحين الحاضرين باللجان الفرعية والعامة الحق في الحصول على صور رسمية من محاضر أعمال اللجنة ونتيجة الفرز - فذلك أذكى وأطهر - يبرئ بها كل قاض ضمته، فلا يسأل إلا عن عمله، ويتاح للمرشح أن يطعن على قرارات اللجان، خال الميعاد المعجز المضروب له وهو ٢٤ ساعة، فتفصل اللجنة في الطعن خلال اليوم التالي، لعل هذا يكون ذرا للرماد في عيون أجنبية تحدثنا عن انتخاباتنا الشفافة والنزيهة والتنافسية، أو تربط على قلوب مصرية تأبى أن تطمئن إلى جدية الانتخابات وحياد اللجنة، ولعل الجمعية بمناقشاتها حول هذا الأمر أن تجد مخرجا يعيد للمواطنين أملهم في انتخابات رئاسية نزيهة.

٤- ومنها ضمان حق المواطنين في التقاضي، فلا يجوز أن تحصن قرارات اللجان مهما علت من رقابة القضاء. ولا أن يحرم مواطن من أن يناجز عن حقه أمام المحاكم بالإجراءات المعتادة للتقاضي التي تكفل الخصوم الشفافية والموجهة والمساواة التامة ولا أن يقال إن قرارات اللجنة لا تقبل التأويل، فهو حق سمح به الله سبحانه بعباده في شأن كتابه العزيز ذاته.

٥- ومنها توفير عدد من الموظفين يحملون الكشوف الانتخابية خارج اللجان تكون مهمتهم أن يحددوا لكل ناخب الصندوق الذي يتوجه إليه، ورقم قيده في الكشف، تفاديا للزحام داخل اللجان، وملاحظات عديدة لا يتسع المقام لذكرها فبعضها من شروط الكمال، ومن واجب القضاة ومن حق الأمة عليهم أن ينشدوا الكمال وأن يجتهدوا في طلبه.

ثانيا: من المعلوم للكافة أن مشروع القانون لم يصدر بعد. وغاية ما بلغناه هو إشارة إليه في البيان الانتخابي للرئيس، وأن وزارة العدل أرسلت إلى مجلس القضاء الأعلى وإلى نادي القضاة خطابا تسجل فيه موافقتها على الموازنة المستقلة وتبعية التفتيش. أما بشأن تشكيل مجلس القضاء الأعلى قولها إنها لا تمنع فيما يتفق عليه أغلبية القضاة.

رغم إصرار اللجنة على أن هذا حد المحاور الرئيسية لمشروع القضاة، وأنه لا افتئات فيه على مبدأ احترام الأقدمية.

وأن المشروع قد راعى أن من سيصوتون في الانتخابات هم أعضاء أقدم جمعيات المحاكم وأعلامها درجة. وقد جُبلوا على احترام الأقدمية فلن يتخطوا الأقدم إلى الأحدث، إلا إذا قام مقتضى موجب، وليس من شأن الانتخابات في داخل الجمعية أن تحدث شقاقا. فلم يحدث أن أثار انتخاب جمعية محكمة النقض لمستشاريها أو لنواب رئيسها، ولا اختيار جمعية مجلس الدولة للرئيس ونوابه، ووكلاء المجلس أي مشاكل، وأن رئيس الجمهورية نفسه بات بالانتخابات. وكذلك أعضاء السلطة التشريعية، ورغم إصرار اللجنة على أن الوعد بإصدار القانون لن يقنع القضاة، لأن وزارة العدل وعدت بإصداره مرارا منذ

الاتفاق معها على صياغته في ١٨ / ١ / ١٩٩١، وأن عدم إبداء مجلس القضاء الأعلى لرأيه في مشروع القانون لا يصلح عذرا لعدم إصداره. فالقانون لم يشترط موافقة المجلس، ولكن حمل تراخي المجلس على أنه رفض للمشروع، بعد أن أسرفت اللجنة في الإلحاح عليه أن يبدي رأيه.

وأن من واجب الوزارة أن تعمل على إصدار القانون، وهو موقف تمسك اللجنة عن التعليق عليه، فلا شك أن الجمعية العامة ستعطيه حقه من التعليق.

ثالثا: اتفقت كلمة اللجنة على أنه نظرا للملاحظات التي ساققتها على قانون مباشرة الحقوق السياسية والانتخابات الرئاسية، وبسبب ملاحظات أخرى على تعميمات لجنة الانتخابات الرئاسية وقراراتها تمسك اللجنة عن ذكرها لاعتبارات عديدة، منها حداثة التجربة وضيق الوقت، ولأن اللجنة المشرفة على الانتخابات، والنص الذي قامت تنفيذا له، مجرد حادث عارض غير مرشح للبقاء ويتمنى المصريون جميعا تجاوزه، انتظارا ليوم تجري فيه انتخابات تنافسية حقيقية، لذلك فإن من واجب القضاة أن يقوموا برصد الانتخابات الرئاسية والنيابية عن كثب وتقييم الإشراف القضائي عليها وتقديم تقرير يستهدف استخلاص العبر وتدارك أوجه القصور، واقتراح قواعد منضبطة ترفع مستوى الأداء في أي انتخابات قادمة.

رابعا: اتفقت كلمة اللجنة على أن ما جاء بالبيان الانتخابي لرئيس الجمهورية المرشح وسائر المنافسين له بشأن إنهاء حالة الطوارئ والغاء المدعي الاشتراكي ومحكمة القيم والمجلس

الأعلى للهيئات القضائية. ومراجعة قانون الإجراءات الجنائية ووضع ضوابط للحبس الاحتياطي، هي كلها مستحقات للشعب المصري، طال حرمانه منها بغير مبرر، وهي جميعا بعض توصيات مؤتمر العدالة الأول المنعقد في أبريل سنة ١٩٨٦ ولم تنفذها الحكومة، رغم قول الرئيس في افتتاح المؤتمر للقضاة (أعدكم بأن أ بذل كل ما أستطيع من جهد - وفي حدود صلاحياتي الدستورية- لوضع الحلول التي تتوصلون إليها موضع التنفيذ)، ولم يكن من الملائم أن يتم تجاهل هذه التوصيات طوال هذه المدة حتى تفاقمت المشكلات، ولا أن يُعلق تنفيذ الموعد المشار إليها في البرنامج الانتخابي على نتيجة الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية، فيتشكك الناس في صدق زعم المرشح على تنفيذه، بل كان من الأولى أن تنفذ على الفور بإصدار قرارات قوانين، فهذا ما يدخل في صلاحيات الرئيس فما الذي يمنعه؟ لذلك قد يكون من الواجب أن يشكل النادي لجنة أو أكثر لإعداد مشروعاتها.

وللتحضير لمؤتمر ثانٍ للعدالة، تكون مهمته مراجعة توصيات المؤتمر الأول وحشد الجهود لتنفيذ التوصيات.

هل يقاطع القضاة الإشراف على الانتخابات؟
ذهب بعض أعضاء اللجنة إلى أن من واجب هذه الجمعية أن تصدر قرارا بمقاطعة الانتخابات، وذلك أن مؤدى حوار الزملاء بتاريخ ١٣ / ٥ / ٢٠٠٥ أن القضاة سيقاطعون الإشراف على الانتخابات، ما لم يتحقق شرطان: أولهما إصدار قانون السلطة القضائية فعلا، والثاني الاستجابة إلى ملاحظاتهم بشأن قانون

مباشرة الحقوق السياسية، ولم يصدر قانون السلطة القضائية بعد. ولا يغير من ذلك أن مجلس القضاء الأعلى، لم يبد رأيه، فلو طالبت الحكومة لاستجاب، أو اعتبرته رافضا، كما لا يغير من ذلك أن الحكومة استجابت لكثير من ملاحظاتهم بشأن الإشراف على الانتخابات، فما رفضت الاستجابة له أقل أهمية مما استجابت إليه وليس من مبرر، إلا احتمال اتجاه النية إلى التزوير، وهو مرض مزمن في الإدارة يستحيل عليها التخلص منه، وآية ذلك ما جرى في استفتاء ٢٥ / ٥ / ٢٠٠٥ الذي كان فضيحة بكل المقاييس، ولو تراجع القضاة عن تنفيذ ما توعدوا به سيفقدون إعجاب الجماهير بالموقف الشجاع للقضاة، وسيظنون بقضاة مصر الظنون. فنكون قد صادرنا حتى الأمل في القضاء والقضاة.

ورأت الأغلبية أن ما يدعم ثقة الأمة في قضاتها وصون أملها في العدل والحرية، أن تتأكد أن قضاتها لا يبنون قراراتهم على هواهم ولا هوى غيرهم، وأن الحرص على رضى الجماهير وتصفيقها أخطر على استقلال القضاء من سيطرة السلطة التنفيذية، فقد يؤدي طلب رضى الناس إلى الإخلال بشطر من العدالة، وهذا مجلب لسخط الخالق سبحانه الذي فرض علينا ألا نخشى في الحق لوم اللائمين، كما ينبغي أن نتحرز من أنه قد يكون لقرار القضاة بعدم الإشراف على الانتخابات آثار على سمعة مصر في العالم، بما يهدد أمنها ومكانتها، والقضاة أحرص الناس على مكانة مصر وأمنها. كما أن أهم ضمانات استقلال القضاء ليست في النصوص، وإنما في وحدتهم وتماسكهم، ورسالة نادي القضاة هي توثيق

الروابط بينهم لا تفكيكها وهى سبيله الوحيد لرعاية مصالحهم ودعم استقلالهم، وهناك كثيرون لا يوافقون على الامتناع عن الإشراف على الانتخابات لأسباب متعددة منها:

١- فبعضهم يقول إن إشراف القضاة على الانتخابات واجب قانوني، وقد أشرب القضاة احترام القانون، ولو كان ظالما ومعيبا، ومن واجبهم أن يرسخوا في أذهان العامة أن عدم تطبيق القانون يفتح الباب لحكم الهوى، وللفوضى، وأن سبيل الاعتراض على القوانين الجائرة هو السعي لتعديلها وليس الامتناع عن تطبيقها، وأن الأضرار التي يلحقها تطبيق قانون جائر في سنين، لا تعدل الكوارث التي تنشأ عن غياب القانون ليوم واحد، ومن أراد عبرة فليُنظر إلى العراق.

٢- ومنهم من يقول: إن إشراف القضاة على الانتخابات العامة هو مطلب الأمة ومطلب القضاة، الذي جاهدوا طويلا في سبيل تحقيقه وعليهم أن يتمسكوا به، فهم ضمير الأمة وهم الذين كشفوا ما شاب الانتخابات السابقة من عيوب، وسجلوها من خلال تقارير محكمة النقض العديدة، حتى لو لم تنفذ، ومن خلال تقرير لجنة تقصي الحقائق عن الاستفتاء الأخير، فإشراف القضاة على الانتخابات السابقة، رغم ما فيه من قصور هو الذي حرك الوعي العام، وهو الباعث على إصدار حكم المحكمة الدستورية سنة ٢٠٠٠ فتحرك القضاة لم يبدأ يوم ١٣ / ٥ / ٢٠٠٥، ولا ينبغي أن يتوقف بعقد الجمعية العامة ٢ / ٩ / ٢٠٠٥.

٣- وهنالك من يرى أن الأمة لن تغفر للقضاة تخليهم عن واجبهم، فالضمانات التي ستتحقق في الانتخابات الرئاسية،

سينسحب أثرها بالضرورة على الانتخابات النيابية، وإذا كانت هناك فئات ترى مقاطعة الانتخابات الرئاسية لأسباب قد تكون مبررة، فإنها ستخوض في الأغلب الانتخابات النيابية، ويومها ستطالب بإشراف القضاة، فضلا عن أنه لا سبيل لإثبات حتى المقاطعة للتصويت، إلا من خلال إشراف حقيقي على الانتخابات.

٤- ومن القضاة من يقول إن مهمة القضاء الوحيدة في بلاد العالم المتقدم أن يطبق القوانين التي تفرضها الشعوب من خلال مجالسها التشريعية، وأن يراقب التزام السلطة التنفيذية لها، فالقضاء مجرد حكم بين الشعب والسلطة التنفيذية، من هنا نهى القضاة عن الاشتغال بالسياسة، وإذا كان ضعف القوى الشعبية في بلادنا، واستيلاء الحكومات على سلطة التشريع قد فرض على القضاة أن يعبروا عن أماني أمتهم، وأن يطالبوا بإصلاح التشريعات، فإن هذا لا يعني أن يتجاوزوا التعبير بالقول إلى أفعال من شأنها أن تجعل القضاة طرفا في النزاعات الدائرة، فلا يصلحون للفصل فيها، ويدفع بهم إلى حماة السياسة وتقلباتها، فيختلط العدل بالظلم، والحق بالهوى وقد يفقد القضاة زهدهم اللازم لمباشرة عملهم ويجعله عرضة لفتنة حب الشهرة والسلطة وغيرها من الشهوات.

٥- ويرى كثيرون أنه طالما أن سلطات الدولة قد استجابت لبعض مطالب القضاة فلا بد أن يقابل هذا بما يكافئه، حتى لو كان قد تراخت في الاستجابة لبعض المطالب، فالحدة التي سادت اجتماع الجمعية العامة بتاريخ ١٣ / ٥ / ٢٠٠٥ كان لها ما يبررها فقد كانت هناك محاولات لمنع عقد الاجتماع،

وصدرت بيانات تتحدث عن فئة مارقة، وقلة منحرفة ودوافع مشبوهة، وأن القضاة سيمثلون للأوامر بغير قيد ولا شرط، فكان من الواجب أن يغضب القضاة لكرامتهم، فلا يليق أن توجه إليهم مثل هذه الاتهامات أو تلك العبارات، أما الآن فقد سلمت الحكومة بحقهم في الاجتماع، وإبداء الرأي، احترمت غضبهم، وأخذت ببعض اجتهاداتهم فحتى لو كانت الاستجابة محدودة فإنه يتعين على القضاة أن يعودوا إلى ما جُبلوا عليه من الدعوة إلى الخير بالحكمة والموعظة الحسنة، مراعين مكانة وهيبة واختصاص السلطتين الأخريين، باعتبارهم جزءاً من النظام وأن يتواصل القضاة بالصبر كما تواصلوا بالحق، لأنه لا بد من فترة للبرؤ من الاستعلاء والعناد، ومما ألفته الإدارة في الانتخابات السابقة من تزوير، وحتى يترسخ لديها أن الوسيلة الوحيدة لمكافحة الإرهاب، ومكافحة السعي لتغيير النظام بالقوة، هو فتح سبيل التغير من خلال انتخابات نزيهة، وحتى تستيقن الحكومة أن هدف القضاة الوحيد هو تثبيت نظام الحكم واستقراره وإعلاء كلمة الحق والعدل خالصة والمحافظة عليها.

ولفت غيرهم الأنظار إلى أن نادينا تجمع وظيفي، يتساوى في عضويته من هم في أول السلم القضائي، ومن هم على قمته، وأن وطأة تنفيذ هذا القرار، وعاقبته، في ظل الأوضاع السائدة في مجلس القضاء الأعلى ستفاوت، فالشباب لا يحكم نقلهم ولا نديهم قاعدة، وقد أخرت الحركة القضائية على خلاف السنين السابقة - وهم يخضعون للتفتيش، ويخضعون للسلطات الإشرافية للرؤساء، بل هم في النيابة العامة تابعون

لرؤسائهم، ولما كان الهدف هو تحقيق استقلال القضاء والإشراف الكامل على الانتخابات فليس من العدل أن تكون الوسيلة مما يطيقه بعض أعضاء النادي ولا يطيقه غيرهم وإذا كانت كلمة القضاة قد مالت إلى مقاطعة الإشراف على الانتخابات حين استغضبوا وهددوا، قد يكون من الملائم الآن بعد أن أحترم حقهم في الاجتماع والاجتهاد أن يجدوا سبيلا أيسر وأسرع لتحقيق أهدافهم.

اتفقت كلمة اللجنة على أنه ينبغي الإعراب عن قول بعض من لا يعلمون: "أن عدول القضاة عن مقاطعة الإشراف على الانتخابات الرئاسية يعد نكوصا وتراجعا لضغوط وتعرضوا لها" فهذا ليس من شيم القضاة ذلك أنه بعد الجمعية السابقة قام القضاة بالإشراف على الاستفتاء وأعلنوا شهادتهم ودلت هذه التجربة على أن التصدي للإشراف على الاستفتاء كان أجدى وأنفع للأمة من التخلي وهو أمر ينبغي أن يكون محل اعتبار القضاة عند اتخاذ القرار في هذه الجمعية.

كما اتفقت كلمة اللجنة على أن قرار مقاطعة الانتخابات يضر ولا ينفع ما لم تنفذه أغلبية القضاة على الأقل، ومن ثم لا يكفي لإصداره أغلبية الحاضرين بالجمعية، بل لابد من أغلبية خاصة لكل أعضاء النادي - من غاب ومن حضر- وإلا تعرضت للخطر وحدة القضاء، بل هددت النادي ذاته أخطار يعرفونها أصابت غيرنا من الجماعات.

وقد اجتمع رأي اللجنة على أمرين:

أولهما: أن نادي القضاة بات رمز توحدهم وأهم ضمانات استقلالهم فينبغي الحرص عليه ودعمه بالتمسك واتحاد القلوب

حتى لو تباينت الآراء.

والثاني: أن أهم فضائل القضاة أنهم يؤمنون بل كل قاض مستقل برأيه عن زميله يتمسك برأيه، وفي نفس الوقت يحترم رأي من يخالفه فإذا اختلفوا كان خلافهم خلاف الأخيار، واستباقا للخيرات، فهو في حقيقته وفاق لا شقاق فيه وهم قادرون على الاتفاق، رغم الاختلاف وقادرون على الاختلاف مع الاحتفاظ بالائتلاف، لأنهم جميعا يتشوفون إلى الكمال ويجتهدون في طلبه، ولأنهم جميعا ينفرون من الهوى ويجدون في اتباع الحق، والحق سبحانه واحد أحد فهو الذي يجمع بينهم، ويوحد صفوفهم، وخير ما يقدمه القضاة لأمتهم أن يكونوا قدوة في مداواتهم، حتى لو أحزنهم أنهم لم يروا ثمرة ما بذلوا من جهد منذ مؤتمر العدالة الأول.

فحسب القضاة أنهم دعموا حقا وأزهقوا باطلا، ورفعوا للخير راية فحق بها كثير من أهله، واتخذوا من نادي القضاة قبلتهم، في الوقت الذي يتحرك فيه كثيرون في أماكنهم بغير طائل ويستهلكون عواطف الناس واهتماماتهم بدون جدوى، وسبحان من يحق الحق بكلماته، ويزهق الباطل ويدافع عن الذين آمنوا، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

رئيس اللجنة

المستشار/ أحمد مكي

إعلان المبادئ التي قامت عليها توصيات مؤتمر العدالة الأولى

قضاة مصر ورجال القانون وسائر المعنيين بشئون العدالة المشاركون في "مؤتمر العدالة الأول" وهم يختتمون أعمال مؤتمرهم الذي انعقد بمبادرة من نادي قضاة مصر، والذي بدأ اجتماعاته في الحادي عشر من شعبان عام ١٤٠٦ هجرية الموافق الرابع والعشرين من شهر أبريل عام ١٩٨٦.

وهم يسترجعون ما أكده دستور مصر من أن سيادة القانون هي أساس الحكم في الدولة وأن استقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات، وأن التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا.

وهم يسجلون بكل الإعزاز ما أعلنه رئيس الجمهورية في افتتاح المؤتمر من حرصه على تأمين حق كل موطن في الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي حتى في أدق الظروف، وخلال الأحداث الطارئة تمسكا منه بحريات المواطنين وتعزيزا لثقتهم في مبادئ الحكم وما وعد به الرئيس من أنه سيبذل كل ما يستطيع من جهد في حدود صلاحياته الدستورية لوضع الحل الذي يتوصل إليه المؤتمر موضع التنفيذ، ويعتبرون خطاب الرئيس وثيقة أساسية من وثائق المؤتمر.

وقد تدارسوا ما أعلنته الجمعية العمومية لنادي قضاة مصر في دوراتها المتعاقبة وأكدته كل هيئة معينة بشئون العدالة

وحقوق الإنسان من ضرورة إنهاء العمل بكل التشريعات والمحاكم الاستثنائية، وإعادة اختصاصات القضاء الطبيعي إليه كاملة، بحيث لا تمس حريات المواطنين إلا وفقا لأحكام القانون العام وحده وبحكم صادر من القضاء الطبيعي وحده وبالإجراءات المتبعة أمامه وحدها.

وإذ استلهموا فيما صدر عنهم من توصيات ضمير أمتهم وعبروا عن وجدانها وما جاش في صدرها من آمال.

يعلنون

أولا: إن إقامة العدل بين الناس هي رسالة الحاكم، وهي الأمانة الملقاة على عاتقه وأنه لا سبيل إلى إقامة العدل بغير سيادة القانون، وأن سيادة القانون لا تتحقق بمجرد خضوع الأفراد لنصوصه أو إلزامهم جبرا بالتقيد بأحكامه، فذلك أمر قد يكفله الحاكم بسطوته، ولكن سيادة القانون تعني في المقام الأول أن ينبع القانون من ضمير الأمة ويعبر عن إرادتها تعبيرا صحيحا صادقا، فتخضع السلطة لأحكامه ويكون هو الأساس الوحيد لشرعيتها ومشروعية أعمالها.

ثانيا: أن القانون هو سبيل المواطنين إلى تقرير وتنظيم حقوقهم وحماية حرياتهم وهو إن لم يستلهم آمال الأمة ويمثل خلاصة حكمتها ويحرص على مقاصدها غدا مجرد أوامر ونواه تفرضها السلطة وأن القوة الحقيقية للقانون إنما تستمد من اقتناع الناس بأنه جاء معبرا عن معتقداتهم وآمالهم وأنه متى عبر المواطنون عن أمر وألحوا فيه غدا مطلباً جماهيريا لا يسوغ للمشرع أن يغفل أو أن يتوانى عن الاستجابة له، وإذا كان الدستور قد عبر في مادته الثانية عن إلحاح الجماهير على

تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، فقد بات واجبا على الدولة أن تسرع الخطو من أجل وضع هذا النص موضع التنفيذ.

ثالثا: أن الالتجاء إلى التشريعات الاستثنائية إذا استطل أمره خليق بأن يفسد طبائع الناس وأن يهز الثقة في القانون والنظام ويحمل السلطة في الوقت ذاته على استمرار اللجوء إلى هذا السيل والمضي فيه، ذلك أن الأصل في القانون أن يحفظ على الناس كرامتهم وعزتهم، فإن هو انحرف عن تحقيق هذا الهدف، غدا عقبة تحول بين المواطن وإحساسه بحقه واعتزازه بحريته وكرامته وانتمائته لوطنه.

رابعا: أن القضاء هو أعز مقدسات الأمة وأسامها وهو سابق في نشأته على الدولة ذاتها وأنه بغير قضاء لا يعرف الخوف ويسمو على القوى المتصارعة تتعري حقوق المواطنين من الحماية وتصبح نصوص القانون مجرد شعارات جوفاء، وينهار أساس الحياة الديمقراطية اعتباراً بأن العدل أساس الملك وأساس الحكم.

خامسا: وترتيباً على ما تقدم كان لزاماً على الدولة أن تعمل على دعم استقلال القضاء، وتبسيط نظام التقاضي وتيسير إجراءاته والقضاء على مشكلاته، رفعا للمعاناة عن الناس وتمكيننا لهم من حماية حرياتهم، وصيانة حقوقهم، بما يقتضيه ذلك من توحيد طرق التقاضي وإزالة العقبات والمعوقات التي يواجهها المواطن عندما يلجأ للقضاء مطالبا بحقه، ووضع الحلول الجذرية الشاملة التي تعالج مشكلة بطء التقاضي من كافة أبعادها.

تقرير نادي القضاة المصري حول استفتاء تعديل

الدستور يوم ٢٥/٥/٢٠٠٥

٢٠٠٥/٧/٢٨

تقرير لجنة تقصي الحقائق عن إشراف القضاة على استفتاء
تعديل الدستور يوم ٢٥-٥-٢٠٠٥ المؤلفة من كل من:

• محمد حسام الدين الغرياني نائب رئيس محكمة النقض،
رئيسا

• محمد ناجي درباله نائب رئيس محكمة النقض

• طلعت عبد الله نائب رئيس محكمة النقض

• هشام جنينة رئيس محكمة الاستئناف

• أحمد فتحي قرمة رئيس المحكمة، أعضاء

أولا: أسفرت مداوات القضاة في الجمعية العامة لناديهم
بالقاهرة في ١٣-٥-٢٠٠٥ عن الربط بين إشرافهم على الانتخابات
وبين أمرين: أولهما صدور مشروعهم لتعديل قانون السلطة
القضائية والذي يكفل لهم استقلالاً حقيقياً عن السلطة التنفيذية،
والثاني تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية بما يكفل
لهم الإشراف الكامل على الانتخابات بجميع مراحلها.
وتساند القضاة في ذلك إلى ما ضربوه من أمثلة صارخة على تزوير
إرادة الناخبين، وعلى الأخص مما عاينوه بأنفسهم في انتخابات

سنة ١٩٩٥ وسنة ٢٠٠٠ وفي انتخابات دائرة قسم شرطة دمنهور في ٨-١-٢٠٠٣ والتي أكدت أمرين: أحدهما أن القضاة غير مستقلين في الإشراف على الانتخابات، إذ يتيح قانون السلطة القضائية للسلطة التنفيذية عن طريق التفتيش القضائي ورؤساء المحاكم الابتدائية التابعين لوزير العدل سيطرة على القضاة الذين يباشرون الإشراف على أعمال الاقتراع والفرز وإعلان النتائج. والأمر الآخر أن إشراف القضاة على الانتخابات لم يكن كاملاً، إذ أتاح قانون مباشرة الحقوق السياسية للسلطة التنفيذية التحكم والعبث بجداول الناخبين والسيطرة على دخولهم إلى المقر الانتخابي والتمييز بين المرشحين. وكل ذلك أدى إلى زعزعة ثقة الشعب في قضاته. وخلص أعضاء الجمعية العامة بأغلبية تشبه الإجماع إلى أن يقرروا الامتناع عن الإشراف على الانتخابات ما لم يتحقق الإصلاح المنشود في كلا القانونين: قانون السلطة القضائية وقانون مباشرة الحقوق السياسية. غير أن الجمعية العامة تلك رأت أن يشارك القضاة في الإشراف على الاستفتاء على تعديل المادة (٧٦) من الدستور في ٢٥-٥-٢٠٠٥ على أن يكون ذلك الإشراف محل تقييم من الجمعية العامة التي تقرر عقدها يوم ٢-٩-٢٠٠٥. وبعد أن تم الاستفتاء يوم ٢٥-٥-٢٠٠٥ أعلن السيد وزير الداخلية نتيجة الاستفتاء وعلق عليها بأن الاستفتاء تم تحت إشراف قضائي كامل على كل مراحل التصويت وفرز الأصوات، ونقلت صحيفة الأهرام عن (غرفة العمليات المركزية بوزارة العدل)، أن ١١١٢٥ عضواً بالهيئات القضائية شاركوا في الإشراف على الاستفتاء ولم يعتذر غير ٢٠ لأسباب مرضية.

وتضاربت تعليقات الصحف والبيانات الصادرة عن كل من الجهات الحكومية والأحزاب في شأن نتائج الاستفتاء ومدى إشراف القضاة عليه فرأت اللجنة الموكل إليها متابعة تفعيل قرارات الجمعية العامة للنادي أن تتولى اللجنة واضحة هذا التقرير تقصي الحقيقة في أمر الإشراف القضائي على الاستفتاء من حيث مداه وفاعليته ونتائجه، وأن تضع توصياتها حسبما يبين لها.

ثانيا: باشرت اللجنة أعمالها واختارت أحدث أعضائها مقررًا، ثم تلقت عن طريق أعضائها وأعضاء مجلس إدارة نادي القضاة بالقاهرة والعديد من الزملاء ما جمعه من مذكرات الزملاء الذين شاركوا في الإشراف على الاستفتاء بصفة أصلية أو احتياطية في اللجان العامة والفرعية من القضاة وأعضاء النيابة العامة ومجلس الدولة والنيابة الإدارية. وقد تضمنت المذكرات شهادات عما عاينه محررها أو تلقاه من أخبار يوم الاستفتاء أو جمعه من بيانات واستمرت اللجنة في تلقي تلك المذكرات حتى يوم ٢٦-٦-٢٠٠٥.

وتسلمت اللجنة من الزميل رئيس نادي القضاة بالإسكندرية محاضر أعمال اللجنة التي باشرت جمع المعلومات بالإسكندرية. كما تلقت كشوفًا إحصائية وصورًا من نتائج الفرز في بعض اللجان العامة والفرعية، ورسائل إلكترونية، وأسطوانات سي. دي تحمل صورًا وتسجل مشاهد التقطها بعض الزملاء في مواقع لجان الاقتراع وأثناء الفرز. وشمل ذلك محافظات أسوان وسوهاج وبنى سويف والفيوم والجيزة والقاهرة والإسكندرية والبحيرة ومطروح والدقهلية والشرقية والغربية وبورسعيد. وعقدت اللجنة في مقر نادي القضاة بالقاهرة جلسة استماع مغلقة

اقتصر حضورها على الزملاء أعضاء النادي في يوم الاثنين ٦-٢٠٠٥ وأخرى يوم الاثنين ١٣-٦-٢٠٠٥ حيث أدلى العديد من الزملاء بشهاداتهم شفاهة، وسجلت في مضبطة. ولم تحاول اللجنة استدعاء أي زميل أو الاتصال به لسؤاله عن معلومات محددة أو لمواجهته بمعلومات لديها، لأنها قدرت أن ذلك يخرج عن صلاحياتها قانونا كما أنه يعرضها ويعرض من تسأله لصنوف من الحرج أو الاحتكاك التي لا محل لها. غير أنها اتخذت من وسائل الحث والتشجيع ما وسعها في دعوة الزملاء للإدلاء بما لديهم.

ثالثا: استبعدت اللجنة المذكرات التي خلت من اسم وتوقيع مقدمها، وإذ تأسف اللجنة لذلك، فإن أسفها أشد لما أحاط بالزملاء من ظروف حملت بعضهم على إخفاء اسمه، وقعدت بالكثير منهم عن تقديم شهادته للجنة حتى إن البعض قدم مذكرة للجنة الإسكندرية ثم عاد فسحبها!! وقد احترمت اللجنة رغبته فأسقطت من حسابها ما حوته المذكرة من معلومات.

كما استبعدت اللجنة صورة ضوئية لنتائج الفرز في إحدى اللجان العامة ولجانها الفرعية، لأن مقدمها وإن صرح بأنها من محافظة كفر الشيخ فإنه حجب عن التصوير اسم اللجنة وطلب عدم ذكر اسمه هو، واستبعدت رسالة إلكترونية قرر مرسلها أنه قاض غير أن اللجنة لم تتأكد من صفته هذه، واستبعدت كذلك المذكرات التي انطوت على وقائع لا يمكن التحقق منها ولم تؤيدها أدلة أو قرائن تحمل على الاعتداد بها، واستبعدت ما تضمنته المذكرات من تكهنات واستنتاجات.

رابعا: اعترض عمل اللجنة عدة عقبات، ومن بينها:

١- أشاع زميل بين القضاة بالإسكندرية أن كل من يقدم مذكرة للجنة أو يتعاون معها سيتعرض للتحقيق من قبل التفتيش

القضائي تمهيدا لإحالاته إلى الصلاحية، غير أنه تأكد لرئيس نادي القضاة بالإسكندرية عدم صحة ذلك. ولكن شائعة الترهيب على هذا النحو كان لها أثرها في الحد من تعاون القضاة مع اللجنة.

٢- تباينت مواقف المحامين العامين من اللجنة فقد حذر بعضهم أعضاء نيابته من التعاون معها، واكتفى بعضهم بأن طلب من أعضاء النيابة إطلاعه على ما يكتب قبل تقديمه للجنة، بينما طلب البعض الآخر من أعضاء النيابة تسليمه ما يكتبون لإرساله إلى مكتب النائب العام، وروى عدد من أعضاء النيابة بالقاهرة أن تعليمات شفوية صدرت إليهم بعدم التردد على مقر النادي في الفترة المحددة لتلقي المعلومات عن الاستفتاء وجلساتي الاستماع. غير أن عددا قليلا من المحامين العامين لم يقحم نفسه في هذا الأمر.

٣- استدعي اثنان من وكلاء النيابة للتحقيق بالتفتيش القضائي للنيابة العامة بمناسبة قيام كل منهما بجمع شهادات الزملاء عن وقائع يوم الاستفتاء بناء على تكليف لكل منهما بذلك من النادي الفرعي الذي هو عضو منتخب في مجلس إدارته. وبعد لقاء بين النائب العام ورئيس نادي الإسكندرية ثم لقاء آخر مع بعض أعضاء مجلس إدارة النادي بالقاهرة، أمر النائب العام بإلغاء الاستدعاء، وواعد بالتعاون مع اللجنة. وكان لما سلف أثره في إحجام الكثير من أعضاء النيابة عن التعاون مع اللجنة.

٤- طلبت اللجنة عن طريق مجلس إدارة نادي القضاة من وزارتي العدل والداخلية، تزويدها بأسماء القضاة المنتدبين لإجراء الاستفتاء والعمل المسند إلى كل منهم، وأسماء وأرقام ومقار اللجان العامة والفرعية، وأسماء رؤساء هذه اللجان وتلك، والنتائج

التفصيلية لفرز الأصوات فلم تجب أي من الوزارتين بشيء. وأمام ذلك كله فقد رأت اللجنة ألا يظهر في التقرير أسماء الزملاء الذين جمعوا المعلومات ولا الذين أدلوا بها ولا من حدثت منهم أو معهم الوقائع الواردة به، وذلك التزاما منها بما أعلنته في بداية عملها من المحافظة على سرية أسماء الشهود ومن جمعوا البيانات. ووضعت اللجنة الوثائق التي اعتمدت عليها كافة في حرز أودع لدى مجلس إدارة النادي بالقاهرة. وفيما يلي تورد اللجنة ما تجمع لديها من معلومات وما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.

المعلومات التي تحققت لدى اللجنة

أولا: بالنسبة للبيانات المعلنة بلغ عدد لجان الاقتراع ٥٤٣٥٠ لجنة فرعية قسمت على ٣٢٩ لجنة عامة، ونقلت صحيفة الأهرام عن (غرفة العمليات المركزية بوزارة العدل) أن ١١١٢٥ عضوا من الهيئات القضائية شاركوا في الإشراف على الاستفتاء وأن المعتذرين ٢٠ لأسباب مرضية، ولو صحت هذه البيانات لكانت نسبة رئاسة القضاة للجان الفرعية لا تتجاوز ٢٠٪ منها، وهي نسبة ويفرض صحتها لا تسمح بالقول بأن إشراف القضاة كان كاملا. ولكن هذه البيانات غير صحيحة، ذلك بأن جميع قضاة محكمة النقض ومحاكم الاستئناف ومن في درجتهم من الهيئات الأخرى لم يسند إليهم أي عمل من أعمال الإشراف على الاستفتاء، وعدد هؤلاء يزيد على ثلاثة آلاف عضو، ولم يزد عدد اللجان الفرعية التي رأسها أعضاء الهيئات القضائية بالفعل على ٥٪ من عددها الإجمالي على ما سيلي ذكره.

ثانياً: بالنسبة للجان العامة

رأس كل لجنة عامة أحد رجال القضاء بدرجة رئيس محكمة بصفة أصلية، يرافقه ثلاثة أو أربعة من ذات الدرجة بصفة احتياطية، وامتد اختصاص بعض اللجان العامة على مساحات شاسعة، وعلى الأخص في المناطق الحدودية والصحراوية. ومن ثم فقد استحال على من أراد من رؤساء اللجان العامة أصليين أو احتياطيين المرور على اللجان الفرعية التابعة له لمراقبة سير أعمال الاقتراع بها بطريقة مجدية: إما لكثرتها فقد زاد عدد اللجان الفرعية التابعة لبعض اللجان العامة على ٤٠٠ لجنة، وإما لبعدها المسافة بينها وبين بعضها البعض، واقتصر عملهم على الإشراف على عملية فرز الصناديق بعد وصولها إلى مقر اللجنة العامة. وثبت من مراجعة كشوف توزيع الناخبين على اللجان الفرعية التابعة لإحدى اللجان العامة بمحافظة بني سويف أن عدد الناخبين يزيد في بعض تلك اللجان وينقص في بعضها الآخر عما ورد قرينها بالكشف الصادر من مديرية الأمن بتاريخ ٣٠-٤-٢٠٠٥ مما ينبئ عن أن تلك الكشوف جرى تعديلها بعد التاريخ المشار إليه وهو غير جائز في قانون مباشرة الحقوق السياسية.

ثالثاً: بالنسبة للجان الفرعية

١- بلغ عدد اللجان الفرعية حوالي خمسة أضعاف عدد أعضاء الهيئات القضائية مجتمعين، ولم يشارك أغلب أعضاء تلك الهيئات في الإشراف على الاستفتاء الذي أجري في يوم واحد، ولم يزد عدد اللجان التي رأسها أعضاء الهيئات القضائية على ٥٪ من جملة عددها البالغ ٥٤٣٥٠ لجنة، ورأس باقي اللجان موظفون بجهات أخرى على ما سيلي ذكره. وقد اقتصر إشراف رئيس اللجنة الفرعية على لجنته لا يتعداها

إلى غيرها، كما جُمعت اللجان التي رأسها القضاة في مكان واحد (مدرسة أو ديوان قسم أو مركز الشرطة على سبيل المثال) بعيد عن أماكن اللجان الأخرى في معظم الحالات.

٢- رصدت اللجان التي رأسها القضاة قلة الإقبال على التصويت، فالعديد منها لم يحضر أمامه أحد من الناخبين ولم يتجاوز متوسط الحضور أمام باقي اللجان ٣٪ من المقيدين أمامها، وعلى سبيل المثال فإن إحدى اللجان العامة بمحافظة الجيزة تضمنت ٢٤٣ لجنة فرعية من بينها ١٢ لجنة برئاسة قضاة، ولم يحضر أحد أمام ١١ لجنة من هذه الأخيرة. وهي صورة تكررت في أغلب اللجان، ولم يفت أحد ضباط المباحث أن يعلق على ذلك بقوله لرئيس لجنة فرعية حضر أمامها أربعة فقط في لهجة مازحة: ”عموما إحنا مش عاوزين نتعب البهوات كفاية علينا اللجان الثانية“. وتمسك معظم رؤساء اللجان الفرعية من القضاة بعدم فتح باب الاقتراع إلا بعد استيفاء ما اشترطه نص المادة ٢٤-٤ من قانون مباشرة الحقوق السياسية قبل تعديله من ضم عضوين إلى اللجنة من بين الناخبين المقيدة أسماؤهم في جداولها. وقد أثار ذلك استياء العديد من رجال الإدارة (رؤساء مجالس المدن ومأموري الأقسام والمراكز وكبار ضباط الشرطة وبعض رؤساء المحاكم الابتدائية وبعض المحامين العاميين)، حتى إن البعض منهم اقترح على رئيس اللجنة إثبات أسماء ناخبين ثم السماح لهما بالانصراف كل لشأنه مع الاحتفاظ ببطاقته الشخصية حتى نهاية ميعاد التصويت!! وحين قوبل الاقتراح بالرفض انصرفوا خائبين غير أن بعض رؤساء المحاكم الابتدائية استبدل برؤساء اللجان

الفرعية الذين رفضوا الانصياع لأمره زملاء آخرين بقرار مكتوب فيه أن سبب الندب هو شعور الأولين بإرهاق. وحضرت سيدة أمام لجنة بالإسكندرية يرأسها قاض وعرفت عن نفسها بأنها من القيادات المحلية للحزب الوطني، وبعد أن أدلت بصوتها استأذنت منه في أن تقوم بملء بعض بطاقات إبداء الرأي، فلما رفض، اعتذرت وانصرفت شاكرة، ولم يعلم هو ما إذا كانت قد عاودت المحاولة أمام لجنة أو لجان أخرى.

٣- أما باقي اللجان الفرعية فقد رأسها موظفون بالدولة وبالإدارة المحلية من مختلف الدرجات ولم يراع في العديد منهم أية شروط تتعلق بالدرجة الوظيفية أو المؤهل الدراسي أو حسن السمعة: فقد رأس بعض اللجان معاونو خدمة، ورأس بعضها الآخر حملة مؤهلات متوسطة، وقابل أحد الزملاء من وكلاء النيابة رئيس لجنة كان قد حبسه احتياطيا على ذمة قضية تزيف عملة وتجدد حبسه خمسة وأربعين يوما ثم أخلي سبيله بكفالة ٥٠٠ جنيه ولم يتم التصرف في التحقيق.

٤- لوحظ على اللجان التي رأسها غير القضاة: أن عدد من أثبت حضورهم للتصويت يجاوز في معظمها ٩٠٪ من عدد المقيدین أمامها، ووصل في الكثير منها إلى ١٠٠٪ والوصول إلى النسبة الأخيرة يفترض أن جميع المقيدین أمام تلك الجان بقوا على حالهم منذ ضبط الكشوف في نهاية العام الماضي وحتى موعد الاستفتاء، فلم يتوف منهم أحد، ولم يسافر منهم أحد، ولم يحل بين أي منهم والحضور حائل من مرض أو عمل أو كسل!! ثم إن العديد من هذه اللجان أنهى عمله قبل الموعد المحدد لذلك ببضع ساعات، وانتقل البعض منها بصندوقه إلى اللجنة العامة قبل الموعد بنحو ساعة.

وقد سأل بعض القضاة عددا من رؤساء تلك اللجان تفسيراً لهاتين الملاحظتين، فتنوعت إجاباتهم على النحو التالي:

- التهرب من الإجابة والفرار من مقر اللجنة.
- الإطراق إلى الأرض وعدم الرد.
- الإطراق إلى الأرض مع البكاء.
- يا سعادة البية أنا راجل غلبان.
- أنا عبد المأمور.
- الضابط هددني بالاعتقال، "رئيس اللجنة هذا ذو لحية كثيفة".
- ما إحنا كل مرة بنعمل كده.
- الضابط قال لي: خلص، إنت مش ناقص بهدلة.

وروى أمين لجنة يرأسها قاض أنه حضر في الليلة السابقة اجتماعاً لرؤساء اللجان من غير القضاة أُلقيت عليهم فيه تعليمات من ضابط شرطة من رتبة كبيرة بضرورة الوصول بالتصويت إلى نسبة معينة عن طريق ملء بطاقات إبداء الرأي ووضعها في الصناديق نيابة عن من لم يحضر من الناخبين وقبول الوافدين دون قيد ولا شرط، وأضاف الراوي أنه قال للضابط إنه قد يستحيل عليه ذلك لوجوده في لجنة يرأسها قاض، فسأل الضابط عن الحالات المماثلة وقال لأصحابها: تعالوا على جنب وملكوش دعوة بالتعليمات دي.

٥- وعند الفرز لاحظ أحد الزملاء أن رئيس لجنة فرعية أبطل عدداً كبيراً من البطاقات، فلما راجعه في ذلك قرر له أنه أبطل البطاقات المؤشر عليها بعدم الموافقة على تعديل الدستور!!

٦- التقط بعض الزملاء صوراً لصناديق بعض اللجان التي رأسها غير القضاة وذلك عند فتحها باللجنة العامة قبل الفرز، يبين من إحداها بطاقات إبداء الرأي مفرودة على حالتها دون طي. ويبين من صورة أخرى مجموعة من البطاقات على هيئة حزمة مربوطة، بما يدل على أن هذه البطاقات وتلك لم تدخل الصندوق من فتحه العليا وإنما وضعت به والغطاء مرفوع. وتظهر صور أخرى صندوقاً وقد وضع على النجيل في حديقة وهو مفتوح من أعلى وقد جلس إلى جواره على الأرض بعض الأشخاص وهم يقومون بفرز ما بداخله ويدشنون بعض البطاقات ويلقونها جانبا. وفي مجموعة ثانية من الصور التقطت داخل مقر لجنة فرعية يظهر رئيس اللجنة وهو يرتدي قميصاً نصف كم وطاقية رياضية كاسكيت وهو يؤشر على بطاقات إبداء الرأي بنفسه ثم يطويها ويسلمها في مجموعات لرجل يرتدي الملابس الريفية فيتوجه بها إلى الصندوق ويضعها فيه ثم يعود فيتسلم مجموعة أخرى، كما يظهر الرئيس ذاته وهو يضع البطاقات في الصندوق بأعداد كبيرة. كل ذلك واللجنة خالية من الناخبين. وفي مجموعة ثالثة يدخل شاب إلى قاعة اللجنة ذاتها ويتبادل حديثاً مع الرئيس، وبعد أن يطلع الأخير على بطاقة الشاب يضع أمامه بطاقة لإبداء الرأي ويشير له على موضع منها ويسلمه قلماً فيؤشر به الشاب في ذلك الموضع ثم ينصرف دون أن يضع البطاقة في الصندوق. ثم يظهر رئيس اللجنة وقد فتح الصندوق وأخذ يعد بطاقات إبداء الرأي ثم أعادها إلى الصندوق وأغلقه.

رابعا: بالنسبة لرؤساء المحاكم الابتدائية
أنشئت في كل مكتب رئيس محكمة ابتدائية غرفة عمليات

للإشراف على سير العمل باللجان في دائرة اختصاص المحكمة، وقد ضمت الغرفة مندوبين عن الهيئات القضائية المشاركة في الإشراف على الاستفتاء وعددا من الأعضاء الاحتياطيين وباشر رؤساء المحاكم من تلك الغرف حل المشاكل التي اعترضت سير العمل باللجان العامة والفرعية، غير أنه صدر من بعض رؤساء المحاكم تصرفات تسترعي النظر وتستوجب الملاحظة. فقد طلب رئيس محكمة ابتدائية من جميع القضاة المنتدبين بصفة احتياطية أن يلزموا الفندق المعد لاستراحتهم وألا يغادروه للمرور على اللجان الفرعية إلا قبل الساعة السادسة والرابع مساءً للتوجه إلى اللجان العامة للمساعدة في الفرز. وطلب آخر من الأعضاء الاحتياطيين أن يلزموا غرفة مكتبه بالمحكمة ورفض ما ألحوا في طلبه من المرور على اللجان الفرعية، وأما من طلب منهم الانصراف إلى بعض شأنه فقد طلب منه أن يحلف بأنه سينصرف مباشرة إلى منزله. وفي محكمة أخرى طلب بعض الأعضاء الاحتياطيين المرور على اللجان الفرعية فندبهم رئيس المحكمة لتسيير العمل في دوائر المحكمة، في حين أنه ندب قضاة تلك الدوائر أعضاء احتياطيين للجان الاستفتاء، وقد كان بقاء هؤلاء في دوائرهم لتسيير العمل بها أولى من ذلك الندب، إلا أن يكون المقصود منه إبعاد قاض بعينه عن مجريات عملية الاستفتاء.

النتائج:

خلص للجنة من استعراض ما سلف النتائج التالية:

- ١- إن القول بأن أكثر من أحد عشر ألف قاض أشرفوا على إجراء الاستفتاء هو قول بعيد عن الحقيقة.

٢- إنه لم يكن لرؤساء اللجان العامة رقابة أو إشراف حقيقي على أعمال اللجان الفرعية.

٣- إن ٩٥٪ من اللجان الفرعية أسندت رئاستها لموظفين لا استقلال لهم ولا حصانة وتعرضوا للترهيب من رجال الشرطة، وأفلتت تماما من رقابة القضاة، وكانت تلك اللجان مسرحا لانتهاك القانون وتزوير بيانات حضور الناخبين وبطاقات إبداء الرأي.

٤- إن بعض رؤساء المحاكم الابتدائية عاق محاولات القضاة الإشراف على اللجان الفرعية، وأعان على انتهاك القانون في شأن عضوية تلك اللجان.

التوصيات:

في حدود مهمتها وما تبين لها توصي اللجنة بما يلي:

١- دمج اللجان الفرعية المتقاربة بحيث لا يتجاوز عددها ربع العدد الحالي

٢- إجراء الاقتراع عدة أيام.

٣- إسناد رئاسة جميع اللجان العامة والفرعية للقضاة

٤- إسناد رئاسة اللجان الرئيسية بمقار المحاكم الابتدائية (غرفة العمليات) إلى قضاة عاملين بدوائر محكمة النقض ومحاكم الاستئناف

هذا وبالله التوفيق

القاهرة في ٢٨ يونيو ٢٠٠٥م / ٢١ جمادى الأولى ١٤٢٥هـ
أحمد فتحي قرمة ، هشام جنينة، طلعت عبد الله، محمد ناجي
دربالة، محمد حسام الدين الغرياني

www.alkottob.com

مذكرات القضاة الذين رفضوا مكافأة
مراقبة الاستفتاء باعتبارها رشوة

www.alkottob.com

مذكرة المستشار أحمد مكي نائب رئيس محكمة النقض

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد المستشار/ رئيس مجلس القضاء الأعلى
السيد المستشار/ رئيس نادي قضاة مصر

تحية واحتراما..

في ظهيرة يوم الثلاثاء الموافق ٢٤ / ٥ / ٢٠٠٥، اتصل بي السيد
المستشار شريف العشري عضو المكتب الفني بمحكمة النقض،
يستطلع رأيي في قيد اسمي بكشف المستحقين لمكافأة إشراف على
الانتخابات، بحسباني كنت عضوا احتياطيا، وذلك تنفيذا لتوجيهات
أصدرها السيد المستشار رئيس المحكمة إلى رئيس المكتب الفني،
وقال إنه يظن أنه لن يسند لي أو لغيري عمل.

وكنت موقنا، فقد كنت أعلم أن قرار السيد وزير الداخلية بتحديد
المشرفين على الانتخابات قد صدر.. وكان من بينهم المسند إليهم
الإشراف ابني محمود .. وابني محمد.. وكلاهما رئيس محكمة.
وكانا قد اتصلا بي وأخبراني أنهما وزملاء عديدون لهما، منهم
عادل شرباش سكرتير نادي قضاة الإسكندرية، ومحمود عطية أبو
شوشة أمين صندوق النادي، وغيرهم ممن ورد اسمهم في قرار وزير

الداخلية، قد أسند إليهم العمل بالجلسات من قبل رؤساء محاكمهم في يوم الاستفتاء ذاته.. وهو ما يحول بينهم وبين أداء واجبهم في الإشراف على الاستفتاء، وأنهم يظنون أن قرار وزير الداخلية قد تعرض للمراجعة، فاستبعدوا! لهذا أيقنت أن المعروض علي هو مبدأ قبول مبلغ دون عمل.. فتذكرت موقف المستشار العظيم محمد أمين المهدي رئيس مجلس الدولة السابق حين رفض استلام مبلغ مائة ألف جنيه، تقرر صرفها لكل أعضاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية! نظير إسهامهم في الموافقة على ندب أعضاء الهيئات للإشراف على انتخابات سنة ٢٠٠٠!!

كما تذكرت ألم المرحوم المستشار/ محمود شوقي، حين كان يُصرف لأعضاء مجلس القضاء الأعلى، مرتب شهر إضافي كمنحة خاصة لهم، أو حين كان المجلس يقدر لنفسه مقابلا لحضور الجلسات، أو يعرض على أعضائه أن يندب لتحكيم، وكان يردد "إن معظم ما يعانیه القضاء من أوجاع ناتج عن التقتير على القضاة.. مع فتح باب للارتزاق من خلال الانتدابات، والإغداق على أصحاب المكاتب" .. وكان يقول "إن مجلس القضاء الأعلى صنع مجده منذ إنشائه حتى ألقى سنة ١٩٦٩ بالتعفف عن تقاضي أي مقابل أو ميزة نظير عضوية المجلس. فلم يكن لأعضائه غير رواتبهم التي يتقاضاها زملاؤهم، ولا يندبون، ولا يعارون. ولما أعيد مجلس القضاء الأعلى، أصابه الوهن بسبب ما يتقاضاه أعضاؤه من مكافآت، وما يحصلون عليه من مزايا، حتى فقد مبرر وجوده".

حين خاطبني عضو المكتب الفني، تذكرت أول مرة صرفت فيها مكافأة لقاضٍ بمناسبة الإشراف على الانتخابات، كان ذلك بتاريخ ٦ / ٤ / ١٩٨٧ بمناسبة انتخابات مجلس الشعب، يذهب ضابط ليعطي كل قاضٍ مبلغ مائة جنيه نقدا دون إيصال. ويقول

وهو يخفي ابتسامته إنه مقابل ما تكبده السيد القاضي من نفقات طارئة. واتفق شباب قضاة محكمة بني سويف على توثيق الواقعة، فاستلموا جميعا المبلغ المعروض، ثم سلموه إلى رئيس المحكمة المستشار/ فؤاد سعيد الفيومي، الذي قام بإرساله بشيك حكومي، مشفوعا بخطاب إلى مدير أمن بني سويف.

ولقد تقرر صرف هذا المقابل، عقب طلب القضاة عقد جمعية عمومية غير عادية لناديهم لبحث سبل تنفيذ توصيات الجمعيات السابقة بضرورة إعفاء القضاة من الإشراف على الانتخابات، ما لم يكن كاملا. ولما قدم الطلب يحمل لتوقيعات غالبية القضاة إلى مجلس إدارة النادي في هذا الزمان، استعان بمجلس القضاء الأعلى فعمد جلسة طارئة بتاريخ ٥ / ٣ / ١٩٨٧ وأصدر بيانه الأول، الذي قال فيه بهذا اللفظ:

(إن الظروف الملحة التي اقتضت إجراء الاستفتاء على حل مجلس الشعب، وإجراء عملية الاقتراع على انتخاب أعضاء المجلس الجديد، لا تسمح بإعداد تصور لما ينبغي أن تكون عليه القوانين التي تحكم تلك العملية في ضوء الإمكانيات المتاحة لكفالة إشراف كامل للهيئة القضائية عليها في الفترة المتبقية على مباشرتها).

فاكتفى القضاة بأن يصدر مجلس إدارة ناديهم قرارا بتاريخ ٧ / ٣ / ١٩٨٧ يطالب الحكومة بتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية ليكون إشرافهم على الانتخابات كاملا، وقاموا بالإشراف (بغير قيد ولا شرط).

ثم استشرى الداء.. وباتت المكافآت تصرف من خزانة المحكمة وبدأ الحديث عن تفاوت مقاديرها بحسب الخطوة وموقع العمل.. لأعضاء في غرف العمليات.. وغرفة عمليات مركزية.. بل والمجلس الأعلى ذاته، بل يقول القضاة المشرفون على انتخابات

دائرة قسم دمنهور بتاريخ ٨ / ١ / ٢٠٠٣ في مذكرتهم المرفوعة إلى مجلس القضاء الأعلى.. ما نصه أنه (كلما زادت الشكاوى من الانتخابات زادت قيمة المكافأة) وعلى ذلك فإن قيمة إشرافهم على هذه الانتخابات التي يشكون منها هي ألف جنيهه بالإضافة إلى ٣٠٠ جنيهه مقابل إعاشة، تماما كقيمة انتخابات دائرة الرمل.. في حين أن قيمة المكافأة عن انتخابات دائرة المحمودية التي أجريت بنزاهة في تاريخ معاصر.. هو ثلاثمائة جنيهه، بالإضافة إلى مائة جنيهه مقابل إعاشة، ولقد علمت من السيد المستشار رئيس مجلس القضاء الأعلى بمناسبة عرض هذه المذكرة عليه.. أنه لم يصدر قرار من المجلس بشأن ندب المشرفين على هذه الانتخابات، ولم يوافق على ندب المستشار رئيس محكمة الإسكندرية للإشراف عليها. لكل ما سلف، وغيره مما أمسك عن ذكره طلبت من المستشار/ شريف العشري ألا يدرج اسمي في كشوف المشرفين على الاستفتاء.

تنص المادة ٢٤ من قانون مباشرة الحقوق السياسية على أن "وزير الداخلية هو الذي يشكل اللجان المشرفة على الانتخابات والاستفتاءات، وتسند في فقرتها الثالثة إلى مجلس القضاء الأعلى مهمة تحديد القضاة الذين يوافق على اختيارهم لأداء هذه الرسالة". كما تنص المادتان ٦٢، ١٣٠ من قانون السلطة القضائية على أن مجلس القضاء الأعلى وحده هو المختص بتحديد المكافأة التي يستحقها القاضي نظير ندبه.. سواء أكان الندب لعمل قضائي أو غير قضائي.. وسواء أكان لغير عمله أو بالإضافة إليه. وهو ما يقتضي أن يصدر قرار من مجلسنا الموقر بندي وزملائي في تاريخ لاحق.. وتقدير المبلغ المقرر صرفه لأعضاء المحكمة.. وهو ما أشك في حصوله..

وقد يرى مجلسنا الأعلى أن هناك ما يضيفه، في شأن متابعة عمل الذين يندبهم للإشراف على الانتخابات، وتقدير المكافآت، سواء أكان النذب لرئاسة اللجان العامة أو الفرعية المنصوص عليها وحدها في القانون أو كان لما يسمى بغرف العمليات المركزية أو غير المركزية التي ابتدعها العمل.

وقد يرى نادي القضاة.. أن يحيل هذه المذكرة إلى اللجنة الموكول إليها تقييم التجربة الأخيرة للإشراف على الانتخابات.. فقد يكون فيما تضمنته تلميحا لبعض أوجه القصور. أسأل الله أن يحقق للقضاة واللجنة أملهم في أن يصبح الإشراف القضائي على الانتخابات مصدرا لتعزيز ثقة الأمة في قضاتها. وسبحان خير الرازقين، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

المستشار/ أحمد مكي
نائب رئيس محكمة النقض

www.alkottob.com

مذكرة المستشار مصطفى محمد أحمد
رئيس محكمة النقض

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد المستشار/ رئيس نادي قضاة مصر المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

أذكركم أنني سبق وأرسلت لكم يوم عقد جمعية النادي بفاكس عبرت فيه عما أراه -أداءً لفريضة المداولة- والذي يخلص في أن واجبنا يقف عند الإبلاغ لأمتنا- كدأبنا في العمل أن نسدي النصح للمشروع عندما يعن لنا حال تطبيق النص -ما به من عوار- ولا يتجاوز الرأي بالامتناع عن تطبيق النص المعيب- وكانت حجتي في ذلك:

- ١- أن الامتناع عن المشاركة في الانتخابات أي عن تطبيق القانون وإنفاذه "غير جائز".
- ٢- أن التهديد "بفعل غير جائز" وهو الامتناع عن المشاركة أيضا غير جائز.
- ٣- أنني لست من دعاة "دفع الأمور إلى حافة الهاوية ولست من المؤمنين بتلك النظرية.

٤- إنني ومعى كثيرون -اعتقدنا أن جسد الأمة دبت فيه الحياة بعد موات وبعث من جديد وأن الصخرة تحركت من مكانها وأن موروث الخمسة آلاف عام -حدث- به ثقب أيا كان قدره- فقدرنا أنه لن يغلق ثانية وسيوسع.

٥- إننا جميعا في قارب واحد -وأن في الامتناع عن المشاركة في الانتخابات معناه أنه لن تجري انتخابات مما مؤداه أن يفقد الحكم شرعيته وتكون الكارثة بعينها. وتضيع البلاد والعباد- وساعتها نلعن الديمقراطية وقت لا ينفع اللعن.

٦- أو من بحسن الظن بالغير طاعة لله ورسوله رغم خيبة تجربتنا مع كل توصيات ومناشدات القضاة للدولة منذ أمد بعيد.

ولكن، أدمي قلبي كما أدمى قلب الأمة جميعها ما جرى في الاستفتاء على المادة ٧٦ من الدستور والذي كنا "زاهن" على أن النظام سيثبت للكافة أن الصخرة بالفعل تحركت من مكانها. غير أن، ما حدث لم يدر بخلد أحد:

١- أن نسبة المشاركة حسبما تابعنا وسمعنا لا تذكر وتم تزويرها لتصل إلى ما أعلن عنه وخير شاهد مقارنة اللجان التي تمت تحت إشراف القضاة بغيرها.

٢- تم إخطارنا -لاستطلاع- رأينا في الإشراف على عملية الاستفتاء. ولم يتم ندبنا سواء أصليا أو احتياطيا -بل لم يخبرنا أحد حتى بأننا احتياطي في موقع محدد على خارطة عملية الاستفتاء بأكملها- بل وعلمنا أن الندب صوري.

٣- الأمر الذي -جعلنا نعتقد- أن وراء الأكمة ما ورائها -وأن تسجيل أسماء القضاة وخاصة نواب النقض ومستشاريه ورؤساء الاستئناف ومستشاريه- الذين نعلم أن أحدا منهم لم يخطر بنبذه

أصليا أو احتياطيا والمكان الذي ندب إليه- أن تسجيل هذه الأسماء
قصد به إعلام الرأي العام في الداخل والخارج، أن القضاة شاركوا
في الإشراف على الانتخابات ليس إلا.

٤- وكذلك أداء- رشوة لكل قاضي- حيث صرفت له "مكافأة"
دون عمل أداء وحتى دون احتباسه في ذلك اليوم- كاحتياطي-
على ذمة الانتخابات.

وعليه، فبصفتكم وكيفا عن القضاة وممثلا لضميرهم أخطركم
أنني-ممتنع عن قبول رشوة لوأد ضميري وإماتة حلم وأمل البلاد
في غد أفضل- والمبلغ تحت تصرفكم حين طلبه لإدخاله ميزانية
النادي.

وأدعو زملائي ممن لم يشاركوا أصليا أو احتياطيا وسجلت
أسماءهم صوريا، بوضع المبالغ التي صرفت لهم تحت تصرف
النادي.

أملين- بفعلتهم تلك بعد مرضاة الله- رد الجميل لهذا البلد بأن
يصلح بفضله تعالى- حال هذه الأمة- ويلتقي معنا أولو الأمر على
كلمة سواء.

حفظ الله مصرنا من كل مكروه

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

المستشار/ مصطفى محمد أحمد

نائب رئيس محكمة النقض

في ٣١ / ٥ / ٢٠٠٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد المستشار رئيس نادي القراءه المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

انكركم أنني أرى وأرسلت لكم يوم عقد جمعية النادي بقلص عبرت فيه عسا ازيد — أذا ما
اتريضة المدولة — والذي يخلف في أن لدينا يقف عند الإبلاغ لأمتنا — كدأنا في العمل أن
تمنى للنصح المشرع عندما يمن لنا حال تطبيق النص — ما به من عوار — ولا يتجاوز الرأي
بالإمتناع عن تطبيق النص السعيه — وكلفت حتى في ذلك:

- (١) أن الإمتناع عن المشاركة في الانتخابات أو عن تطبيق القانون وإفاده " غير جائز.
- (٢) أن التهديد " بفعل غير جائز " وهو الإمتناع عن المشاركة أيضا غير جائز.
- (٣) أنني لست من دعاة " دفع الأمور إلى حافة الهاوية ولست من المؤمنين بتلك النظرية.
- (٤) أنني ومعنى كثيرون — اعتقنا أن جسد الأمة دبت فيه الحياة بعد موات وبعد من جنود
وأن الصحرة تحركت من مكانها وأن موروث الخمسة آلاف عام — حدث — به ثقب أيضا
كان قديمه برفقنا لله عز وجل وثقنا بالله وسيسرع
- (٥) أننا جميعا في قارب واحد — وأن في الإمتناع عن المشاركة في الانتخابات معناه أنه
أن تجرى إنتخابات مما مؤدها أن يفتد للحكم شرعيته وتكون الكارثة بعينها.
وتضيق البلاد والعباد — وساعتها نعلن الديمقراطية وقت لا يذبح العن.
- (٦) أن من يحسن الظن بالغير طاعة لله ورسوله رغم خيبه تجربتها مع كل توصيات
ومناقشات للقضاء للدولة منذ أمد بعيد.

ولكن

أنسى قلبى كما أرى قلب الأمة جميعها ماجرون في الأستفتاء على المادة ٢٦ من الدستور
والذي كنا " نراهن " على أن النظام سيزيت الكافة أن للصحرة بالفعل تحركت من مكانها.

غير أن

*** ما حدث بدمر بلاد أحد:

- (١) أن نسبة المشاركة حسبنا تأملنا وبمعا لانكر وتم ترويرها لتصل إلى ما أعلن عنه
وخير شاهد مقارنة للبيان التي تمت تحت إشراف القضاء وقدرها.

(٢) تم إخطارنا - لإستطلاع - رأينا في الأقران على عبارة الأستفتاء. ولم يتم لدينا سواء أصليا أو احتياطيا - بل لم يخبرنا أحد حتى بالذات احتياطي في موقع محدد على خريطة حماية الأستفتاء بأصلها - بل وعلينا أن نكتب صوري.

الأمس

(١) الذي - جعلنا - نعتقد - أن وراء الأكمة ما وراءها - وأن تسجيل أسماء القضاء وخاصة نواب النقض ومستشارية وزعماء الإستئناف والمشاركة - الذين تعلم أن أجدنا بهم لم يخطر بباله أصليا أو احتياطيا في المكان الذي كتب إليه - أن تسجيل هذه الأسماء - قصد به إظهار الرأي العام في الداخل والخارج - أن القضاء شاركوا في الأشراف على الأنتخابات ليس إلا.

وكذلك

(٢) أداء - رشوة - لكل قاضي - حيث صرفت له "مكافأة" دون عمل أداء وحتى دون إحتياطة في ذلك اليوم - كاحتياطي - على ذمة الأنتخابات.

وعليه

فيصحبكم ويخلصنا عن القضاء ومجلا لضميرهم لخطرهم الذي - منقطع عن قبول - رشوة - لواء ضميرى وإمارة حلم وأمل البلاد في غد أفضل - والمبلغ تكتمت تصرفكم حين طلبه لأخاله ميزانية النادي.

وأدعو

رجالتي ممن لم يشاركوا أصليا أو إحتياطيا وسجلت أسمائهم صوريا - بوضع المبالغ التي صرفت لهم تكتمت تصرف النادي.

أسلمين - بقلوبهم - تلك - بعد موضة الله - رد الجميل لهذا البلد بأن يصلح بفضله تعالى - حال هذه الأمة - ويلتقى مغنا أولي الأمر على كلمة سواء.

حفظ الله من يمشي على كل محكروه

والسلام عليكم منورين بكنائهم

المتستار

مصطفى محمد أحمد

نائب رئيس محكمة النقض

معه

في

٢٠٠٥/٥/٣١

www.alkottob.com

مذكرة المستشار طلعت إبراهيم عبد الله نائب رئيس محكمة النقض

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ المستشار/ رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس
القضاء الأعلى

تحية طيبة وبعد

مقدمه لسيادتكم المستشار / طلعت إبراهيم عبد الله - نائب
رئيس محكمة النقض

أرجو من سيادتكم إعفائي من صرف مبلغ الثلاثة آلاف جنيهه
المقرر صرفه لي بمناسبة الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من
الدستور. والتكرم برد هذا المبلغ لجهة وروده حفاظا على المال
العام، ولما أجده من حرج شديد في نفسي لقبوله وإنفاقه على
أسرتي، خاصة وأنني لم أشارك في ذلك الاستفتاء بأي صورة من
صور المشاركة الفعلية.

جعلكم الله عوناً على صون كرامة القضاة ونزاهتهم...

ولكم جزيل الشكر

تحريراً في الخامس من يونيو سنة ٢٠٠٥

مقدمه

المستشار/ طلعت إبراهيم محمد عبد الله

نائب رئيس محكمة النقض

التوقيع

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ المستشار / رئيس محكمة النقض و رئيس مجلس القضاء الأعلى .

تحية طيبة و بعد

نائب رئيس محكمة النقض

مقدمة لسيادتكم المستشار / طلعت إبراهيم عبد الله

أرجو من سيادتكم اغفاني من صرف مبلغ الثلاثة آلاف جنيه المقرر صرفه لى بمناسبة
الإستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور . و التكرم برد هذا المبلغ لجهة وروده حفاظاً على
المال العام و لما أجده من حرج شديد فى نفسى لقبوله و إتفاقه على أسرتى . خاصة و أننى لم
أشارك فى ذلك الإمتقاء بأى صورة من صور المشاركة الفعلية .

جعلكم الله عوناً على سون كرامة القضاة و نراهم و لكم جزيل الشكر

تحريراً فى الخامس من يونيو سنة ٢٠٠٥

مقدمه

المستشار / طلعت إبراهيم محمد عبد الله

نائب رئيس محكمة النقض

التوقيع /